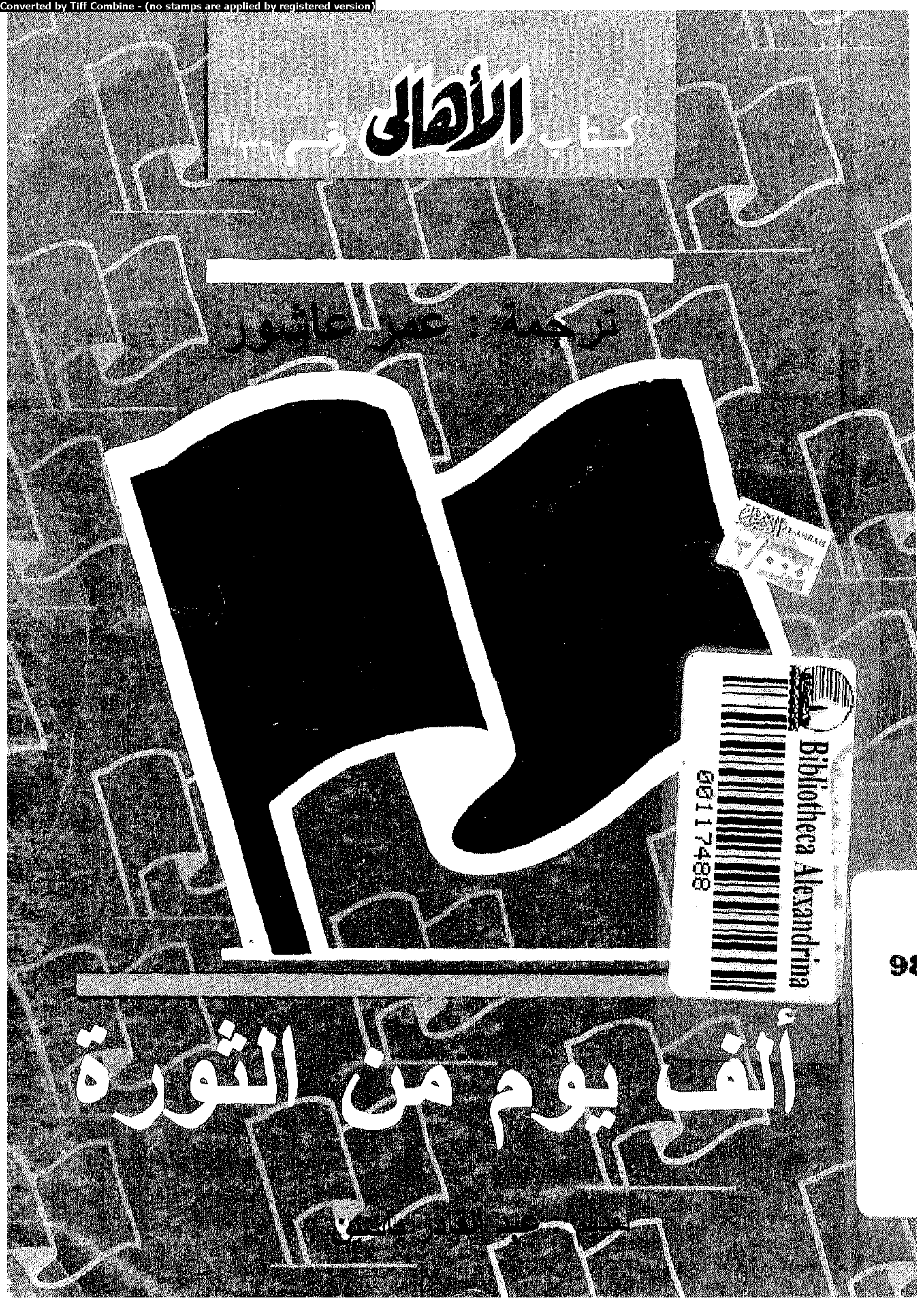

كتاب الأهالى رقم ٣٦
ترجمة : عمر عاشور
ألف يوم من الثورة
Bibliotheca Alexandrina
0117488

كتاب الأهالي

رقم ٣٦ / أكتوبر ١٩٩١

مجلس التحرير : د. ابراهيم سعد الدين / ابو سيف يوسف / حسين عبد الرازق/د . عبد العظيم انيس / عبد الغفار شكر / د . محمد احمد خلف الله
الادارة و التحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج . م .
ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
الاعلانات : يتفق بشـــــأنها مع الادارة
الاعداد السابقة توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسله ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار) امريكي ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة بريدية باسم الاهالى .

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى ـ
حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ـ مصر

اما وقد صمتت مدافع الامة عن الدفاع . وحول العدو نيران مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقد كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقل ليساهم فى اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة وبين هؤلاء جميعا والكون الذى نعيش فيه .

ولاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش فى اليقين فان حاجتنا الى العودة للتبشير بالبديهيات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذى يحيى اليقين لا الذى يشوش عليه .

واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جوهر دور اليسار على صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر وقيوده الى آفاق المستقبل واحلامه .

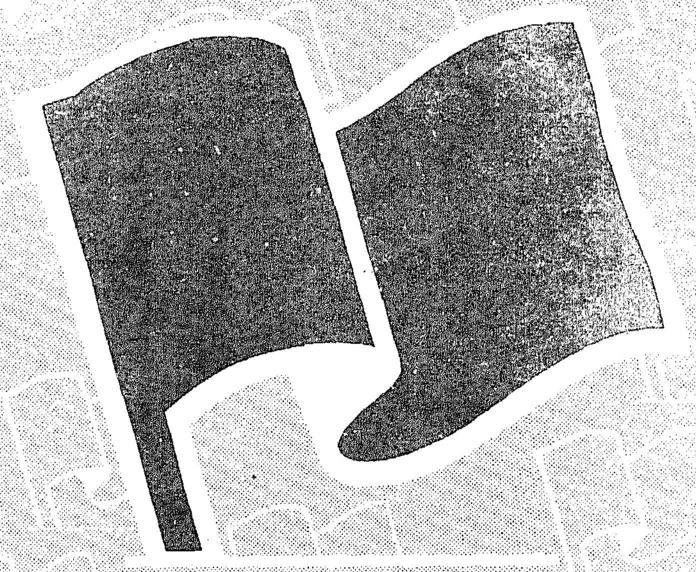


ثقافة الهدم والبناء

 الاراء الواردة فى كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأى التجمع 

يقبل كتاب الاهالى نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التى يرغب اصحابها فى نشرها طالما تخدم الهدف من اصداره ويقبل التبرعات والهبات التى يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون فى تحمل جزء من نفقات اصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير الى ذلك اذا طلب صاحب الشأن

ترجمة : عمر عاشور



تقديم : عبد القادر ياسين



مدخل ضرورى

في العام ١٩٦٩، نجحت القوى التقدمية التشيلية فى بناء ائتلاف يسارى عريض، حمل اسم «الوحدة الشعبية»، التى نجحت فى حمل مرشحها ، سلفادور الليندى، إلى مقعد رئيس الجمهورية التشيلية، بعد أن حصل على ٣٦.٣٪ من أصوات الناخبين التشيليين.

وإذا كان انتزاع السلطة أمراً صعباً، فإن الاحتفاظ بهذه السلطة يظل أشد صعوبة وتعقيداً، ويتطلب مهارات وقدرات سياسية وتنظيمية فائقة، تعبر عن نفسها فى الأداء، والتحالفات، والتكتيكات، والأساليب الكفاحية، ناهيك عن العلاقات الداخلية فى الائتلاف اليسارى نفسه.

ولم تكن «الوحدة الشعبية» هى الجبهة اليسارية الأولى المنتصرة فى تشيلى، فقد سبق للقوى التقدمية وتلك المعادية للفاشية هناك أن تمكنت، فى العام ١٩٣٦، من تأسيس «الجبهة الشعبية فى تشيلى»، مما أهلها، فى العام ١٩٣٨، للفوز بمقعد رئيس الجمهورية، وتشكيل الحكومة. وكانت «الجبهة الشعبية» قد ضمت، آنذاك، كلاً من الراديكالى، والاشتراكى، والراديكالى الاشتراكى، والديمقراطى الليبرالى، والديمقراطى، والشيوعيين اليساريين «التراوتسكين»، وجبهة الوحدة النقابية، فضلاً عن الشيوعيين.

وغنى عن القول إن هذه الجبهة قد تشكلت بعد اشتداد الإحساس بالخطر الفاشى، الذى حقق نهوضاً ملموساً فى كل من المانيا وايطاليا، بمجرد وصول أودلف هتلر إلى سدة الحكم فى المانيا، مطلع ١٩٣٣. ومن هنا كان اتساع تلك الجبهة، فى ما ضمت «الوحدة الشعبية» دائرة أضيق، نسبياً، وأوقفت على القوى اليسارية فى البلاد. وكان لهذا الضيق ما يبرره، إذ هو استجابة

لاحتياجات المرحلة الثورية، المختلفة عن نظيرتها في الثلاثينات، في غير وجه، فقد قامت جبهة الثلاثينات من أجل التصدي للخطر الفاشي الداهم، وفي سبيل إشاعة الحريات الديمقراطية في تشيلي، والمزيد من المكاسب للطبقة العاملة والكادحين الذهنيين. في حين كانت «الوحدة الشعبية» ضد الإمبريالية الاحتكارية، وفي مواجهة الرأسمالية الكبيرة المحلية.

واتسمت التجربتان بازدواج السلطة في البلاد، حيث أمكن لليسار أن ينتزع مقعد رئاسة الجمهورية في التجربة الأولى، في ما بقيت أغلبية مقاعد البرلمان في أيدي القوى اليمينية، حيث لم يحز اليسار سوى على نحو ٤٧٪ من أصوات الناخبين، في انتخابات ١٩٣٧. بينما حاز مرشح اليسار برئاسة الجمهورية، لغلي سيرادا على ٢، ٥٠٪ من مجموع أصوات الناخبين في انتخابات الرئاسة التي جرت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨. وكانت القوى اليسارية التشيلية قد أفشلت محاولة رجعية لإثارة حرب أهلية في تشيلي، عشية انتخابات الرئاسة. وعرقل ازدواج السلطة هذا، الإجراءات الديمقراطية للحكومة. وحظي الطرف اليميني في السلطة بدعم خارجي قوي من الاحتكارات الأجنبية في ما أغرقت البرجوازية الكبيرة التشيلية البلاد بالأزمات الاقتصادية حيث عمدت إلى تقليص الكميات المستخرجة من مناجم المعادن المختلفة، وبخاصة النحاس، وأغلقت بعض المصانع، وتجاهلت إجراءات الحكومة، وبخاصة تلك التي لم ترق لها. وتناغم الإقطاعيون مع البرجوازيين الكبار التشيليين، فقلصوا البذار، وأتلفوا نسبة المحاصيل، ونصبوا العقبات في وجه الشعب، حتى صعّبوا عليه الحصول على احتياجاته المعيشية والأساسية.

ومع هذه المصاعب كلها فإن الحكومة اليسارية نجحت في تحقيق بعض المكاسب، داخلياً وخارجياً. كما أحبطت مؤامره فاشية، سنة ١٩٣٩، للاستيلاء على السلطة، وطهرت الجيش من قيادته الرجعية وجهاز الدولة من ركائز الفاشية.

على أن الجبهة الشعبية سرعان ما ضُربت من داخلها. ذلك أن الجناح اليميني في الحزب الاشتراكي التشيلي شن هجوماً لا مبرر له ضد الحزب الشيوعي ووجد ذلك صداه في الحزب الراديكالي التشيلي، الذي تناغم جناحه اليميني مع طروحات صنوه في الحزب الاشتراكي. وبذا انهارت «الجبهة الشعبية» في العام ١٩٤١. ولعل الأهمية التاريخية لهذه الجبهة هي في حؤولها دون وصول الفاشية إلى السلطة في تشيلي، وفي دعمها أسس الصناعة الوطنية، وإضعافها - إلى حد ما - البرجوازية الكبيرة، وبخاصة قطاعها الكومبرادوري، المرتبط بالاحتكارات الأجنبية، فضلاً عما حققته هذه الجبهة من مكاسب ذات وزن للطبقة العاملة.

* * *

وحتى أواخر الستينات كانت مياه كثيرة قد جرت في تشيلي والعالم، فمنذ سقوط الفاشية في العالم، صيف ١٩٤٥، وما تلاه من تحول الاشتراكية إلى نظام عالمي، بعد أن كانت محصورة في بلد واحد، لأكثر من ربع قرن - كادت معه أن تختنق. الأمر الذي شد من أزر الطبقة العاملة في العالم، ومن جهة أخرى كان حلول الإمبريالية الامريكية محل الإمبرياليتين البريطانية والفرنسية في مستعمراتهما، وفي موقع طليعة المعسكر الامبريالي العالمي.

وفي أجواء الاستقطاب الطبقي، ولد في تشيلي سنة ١٩٦٩، قطب يساري موحّد في تشيلي، نتيجة ائتلاف قوي، حمل اسم «الوحدة الشعبية»، وضم كلا من أحزاب، «الشيوعي»، و «المسيحي الديمقراطي»، و«الحركة من أجل العمل الشعبي الموحّد»، و «العامل والفلاح»، و«الراديكالي»، و«الاشتراكي»، و «العمل الشعبي المستقل». ودخلت «الوحدة الشعبية» ميدان اللعبة الديمقراطية، بقوة فانتزعت، في ١٩٧٠/٩/١٤ منصب رئيس الجمهورية لمرشحها، سلفادور الليندي، وتجلى نفوذ «الوحدة الشعبية» في أوساط الطبقة العاملة التشيلية، عندما أنشئ

«المركز العمالى الموحد»، سنة ١٩٧٢، حيث صب ٣٢٫٥٪ من العمال التشيليين أصواتهم لصالح الشيوعيين، فى ما أعطى زهاء ٢٦٪ منهم أصواتهم للاشتراكيين. عدا ما ناله كل من مرشحى الراديكاليين والحركة من أجل العمل الشعبى. مقابل ٢٥٫٩٪ من الأصوات العمالية لحساب المسيحى الديمقراطى.

وكان وصول اليسار إلى رئاسة الجمهورية منعطفاً بين مرحلتين. فبعدهما جاءت مرحلة الحفاظ على السلطة، وتوجيه الضربة القاضية للاحتكارات الأجنبية وأدواتها فى تشيلى، وتطهير أجهزة الدولة والجيش من العناصر الرجعية. الأمر الذى لم يتم، فأبقى حصان طرواده فى أمان، وأمكن للأعداء توظيفه والاستعانه به، فى اللحظة التى قرر الأعداء التحرك ضد الثورة.

ومن جهة أخرى، فإن اليسار لم يعمل من أجل كسب صغار ضباط الجيش، اعتماداً على وهم وقوف الجيش خارج دائرة الصراع الحزبى، واحترامه لإرادة الناخب التشيلى.

وفى موازاة هذا التقصير، كان تجاهل ضرورة كسب الفئات الوسطى فى التشيلى، مما جعل هذه الفئات فريسة للقوى المضادة للثورة.

ومن داخل «الوحدة الشعبية» أطل الانحرافان، اليسارى واليمينى، برأسيهما فعجلا فى قصف عمر الثورة. ولطالما التقى هذان الانحرافان فى نقطة واحدة، وموقف مشترك عن غير قصد. مجددين التأكيد على أن نقطة أقصى اليسار تتطابق مع نقطة أقصى اليمين، فوق دائرة المواقف.

وقد افتقرت قيادة «الوحدة الشعبية» إلى الحد الأدنى الضرورى من التجانس السياسى. مما أفقد اليسار قيادته الموحدة، فى مواجهة قيادة يمينية موحدة، تعرف هدفها الاستراتيجى، وتتبين طريقها إليه.

وهكذا تضافرت عدة عوامل ضد الثورة: فمن الاحتكارات الأمريكية، التى تضررت من إجراءات «الوحدة الشعبية»، إلى الرأسمالية الكبيرة التشيلية، إلى أخطاء وتقصيرات «الوحدة الشعبية»، والتى نجحت فى

حشد قوى اجتماعية ضدها.

ونجحت هذه العوامل، من خلال المخابرات المركزية الأمريكية وأدواتها فى قيادة الجيش التشيلى، فى اغتيال الثورة، وإقامة دكتاتورية عسكرية غاشمة، فاقت الفاشية فى أساليبها الشرسة ففرضت الأحكام العرفية على البلاد، واضطر للخروج إلى المنفى أكثر من مليون شخص (زهاء عُشر مجموع السكان) هرباً من بطش الشرطة السياسية السرية التشيلية.

وهكذا قفز اوغستو بينوشيه إلى سدة الحكم، عبر انقلاب عسكرى فى ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، واغرق البلاد فى بحر من الدماء. فقتل خلال الأشهر الأربعة الأولى التالية للانقلاب، المئات واعتقل الآلاف. وغدا كل انسان تشيلى معرضا للاعتقال، أو القتل، وصودرت أدنى مظاهرات الحريات الديمقراطية، وخيم على البلاد - منذئذ - ليل قاتم طويل.

على أن السنوات الثلاث التى قضاها اليسار التشيلى فى سدة الحكم، لم تمر دون أن تخلف خبرات ودروس ثورية ثمينة، عمدت قيادة الحزب الشيوعى التشيلى إلى تسجيلها فى تسع دراسات عميقة، تضمنت نقداً ذاتياً شجاعاً، عدا النقد المسؤول للحلفاء. والأهم من هذا وذاك أنه نقد يفضى إلى الأمل فى المستقبل القريب، ويجدد العهد على مواصلة الكفاح، لإنزال الضربة القاضية بحكم بينوشيه الفاشى.وقد تعهد هذا الكنز الثورى رجل من قلب العمل الثورى الفلسطينى هو المناضل عمر عاشور، فأخرجه فى ترجمة قوية ودقيقة تليق بكراس جيب لكل المناضلين من أجل التوزيع العادل للثروة والسلطة والمعرفة.

* * *

رد الشعب التشيلى على الانقلاب بالمقاومة، منذ لحظة اغتصاب الفاشية الحكم. ولم تفقد الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى الاتجاه، ولم يقعوا فريسة اليأس. بل عمدوا إلى إعادة النظر فى برنامجهم، وتحالفاتهم، وتكتيكاتهم، وأدائهم.

وتعددت أساليب الكفاح ضد الفاشية التشيلية، طوال سنوات حكمها وأخذت الأرض تميد من تحت أقدام بينوشيه، ويبدأ البساط ينسحب من تحته. إذ سرعان ما اكتشفت الفئات الوسطى الخدعة، بعد أن أسلمها الانقلاب الفاشي إلى أزمة إقتصادية خانقة، فتقلص النمو الاقتصادي في تشيلي، سنة ١٩٨٥، وحدها بنسبة ١٤٪، وقفزت نسبة التضخم إلى ١٠٪، وبلغت الديون الخارجية زهاء ١٩ مليار دولار، بفوائد سنوية قدرها ٣٫٥ مليار دولار. حتى أن أكثر من نصف مجموع شعب تشيلي قبع تحت خط الجوع، وأشهرت زهاء خمسة آلاف شركة إفلاسها، وفقدت الطبقة العاملة النسبة الأكبر مما حققته لها «الوحدة الشعبية» من مكاسب، ووقع ٣٥٪ من مجموع الطبقة العاملة أسرى البطالة. وعلى الضفة الأخرى تلقى الانحرافان، اليساري واليميني في التحالف اليساري درساً من الصعب تجاهل دلالاته.

وبعد خمسة عشر سنة من نجاح انقلاب بينوشيه، عمد هذا الدكتاتور إلى تنظيم استفتاء شعبي في تشيلي، للتصويت، بنعم أو لا، على بينوشيه رئيساً للجمهورية التشيلية، لثماني سنوات أخرى. ووعد بينوشيه بالتخلي عن السلطة في حالة عدم حصوله على أكثر من ٥٠٪ من مجموع أصوات الناخبين التشيليين.

ورغم كل أساليب التزوير، إلا أن أغلبية الناخبين التشيليين صوتت ضد التجديد لبينوشيه، حيث أعلنت المعارضة التشيلية أن ٥٧٫٨٣٪ قالوا «لا» لبينوشيه، وأن ٣٩٫٨٧٪ قالوا «نعم» ما اضطر الحكومة التشيلية إلى تقديم استقالتها الجماعية، بمجرد إطلاعها على نتائج الاستفتاء، لكن العزة بالإثم استبدت ببينوشيه، فرفض قبول استقالة الحكومة.

التزامه بحكم الأغلبية، واحترامه لهذا الحكم. ومن المثير للضحك أنه أكد: «في خدمتي العسكرية، وفي ممارسة أعلى سلطة في الدولة، تعلمت قبل أي شئ آخر، إحترام إرادة الشعب والمؤسسات الرئيسية في الجمهورية» ومع نزيف العواطف هذا، فإن بينوشيه تشبث بمنصبه رغم إرادة شعبه.

وبينوشيه الآن. أمام تحدٍ مصيري، إذ أمامه أن يسمح بإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، بعد أن تنتهي مدة رئاسته التي زور نجاحه فيها، في استفتاء هزلي، أجراه في العام ١٩٨٠، إلى جانب الاستفتاء على دستور استبدادي. وهو الذي يعطي صلاحيات واسعة لكبار ضباط الجيش، حتى في حال قيام حكم مدني في البلاد، في المستقبل.

ورغم أن الحزب الشيوعي التشيلي لا يحبذ الاغتيال السياسي. إلا أن ذراعه المسلحة «الجبهة الوطنية» [مانويل رودريغز]، حاولت اغتيال بينوشيه، غير مرة، أهمها تلك التي حدثت في السادس من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، ومحاولة ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٩. فاغتيال الجنرال هنا هو مجرد خطوة شاملة لتفجير الثورة، والإطاحة بالنظام الفاشي، ورد الجيش إلى ثكناته، وإعادة الاعتبار للحريات الديمقراطية. ولا يكون مثل هذا الاغتيال المحطة الوحيدة في العملية الثورية، بحيث تسنح الفرصة أمام جنرالات الجيش كي يختاروا بينوشيه آخر، محل الجنرال المقبور.

إننا نعيش أياماً تعيد إلى ذكرياتنا آخر ما قاله الليندي، مودعاً شعبه، بينما دبابات الخونة تحاصره في القصر الجمهوري « ... إعلموا أنه قريب ذلك اليوم الذي تفتح فيه الطرق الواسعة من جديد، ليسير فيها الانسان الحر، كي يبني مجتمعاً أفضل ... »

ومرة أخرى فإن الفجر سيبزغ فوق تشيلي !

دمشق ١٩٨٩/٧/٤ عبد القادر ياسين

---

* زعمت مصادر الحكومة التشيلية أن ٥٥٪ صوتوا ضد استمرار بينوشيه، مقابل ٤٣٪ صوتوا لصالح استمراره !

التحليل النقدى الأول

رينه كاستيلو

عضو القيادة الوطنية

للحزب الشيوعى فى تشيلى

(١)

جاء الانقلاب العسكرى الفاشى، فى ١١ أيلول ١٩٧٣، الذى أطاح بالحكومة الشعبية للرئيس سلفادور الليندى، كصدمة عميقة للتقدميين فى كل مكان. فأصبحت الحملة العالمية الواسعة والقوية للتضامن مع الشعب التشيلى، إحدى التجليات الأكثر حيوية للأممية فى تاريخ الحركة العمالية. وفتحت، هذه الحملة، زخماً متزايداً، بسبب موجة القمع الوحشى الذى لا نظير له، فضحاياه يقدرون بعشرات الآلاف من القتلى والمعتقلين، وأصبح مئات الآلاف على القائمة السوداء. فيثور ضمير البشرية على رؤية فظائع كهذه، وتدوى أصوات الديمقراطيين، فى جميع أرجاء العالم، بموجة عارمة من الإحتجاج.

وهناك سبب آخر لاكتساب حركة التضامن مثل هذا القدر من الإهتمام العالمى بالتجربة التشيلية، بنجاح الطبقة العاملة والحركة الشعبية، التى فازت فى انتخابات سنة ١٩٧٠، وشكلت حكومة شعبية، ومهدت الطريق إلى السلطة، دون أن تلجأ للسلاح.

فالطبقة العاملة وملايين الناس كانوا مهتمين، بشكل عميق، بنجاح العملية الثورية فى تشيلى. مع أن التجربة التشيلية لم تكن، بالطبع، مثالاً يجب محاكاته بشكل أعمى، إلا أنها بينت للجميع كيف نرى فى عصرنا أن الطبقة العاملة والشعب يستطيع التقدم نحو السلطة ضمن إطار الدولة البرجوازية، وحتى فى ظل حكم رجعى. ولكن ذلك لن يحدث، فقط، إلا بوجود حركة ثورية قادرة على الفعل بتحالفها مع مختلف فئات المجتمع، فاتحة الطريق لمقرطة الحياة

السياسية، وتعزيز الحريات الديمقراطية، وتحقيق توازن فى القوى قادر على منع الرجعية من عرقلة الثورة، بعنفها المسلح.

فالعملية الثورية فى تشيلى ضربت على الوتر الحساس للثوريين والديمقراطيين فى كافة أرجاء العالم، خصوصاً فى أمريكا اللاتينية. فعملت الامبريالية، لمجرد هذا السبب، كل ما فى وسعها لتفشلها ولتوقفها. وعلى خلفية انتشار عدوان «اليانكى» الاحتكارى، الهادف لإدامة سيطرة الأمريكيين على ما يعتبرونه «بوابتهم الخلفية» لأمريكا اللاتينية، أصبحت تشيلى، هدفاً لهجمات وحشية، بشكل خاص. فبالرجوع إلى الوراء، لسنة ١٩٧٠، اجتمعت «مجموعة عمل» لمجلس الأمن القومى فى واشنطن، لترسم خطة تفصيلية للعدوان على شعبنا.

أعطت الامبريالية دعمها التام لإثارة الفتن، ولنكن أكثر دقة، للمحاولات الانقلابية العديدة ضد حكومة الوحدة الشعبية. فأصبح الغرض من هذا الدعم واضحاً من خلال الحملة الصحفية الرجعية الشريرة التى تلت الإطاحة بالحكومة الشعبية.

فصحيفة EL Mercurio ، لسان حال الامبريالية والبرجوازية الكبيرة، كانت تؤكد، باستمرار، المغزى العالمى لهزيمة الشعب التشيلى. فكتبت معبرة عن أفكار وخطط الرجعية: للانقلاب مفهوم ضمنى عالمى واسع، لأن تشيلى برهنت على إمكانية مراجعة العملية الثورية الماركسية،.التى هى كقاعدة لا رجعة فيها. فالشيوعية تعانى الهزيمة ... لقد سحقت فى جبهتها الاستراتيجية الثانية، ففى ١١ أيلول فشل الطريق الشرعى فى تشيلى.

مفارقة عجيبة !! فالمدعون لأنفسهم أنهم «أبطال» «القانون والنظام» يتباهون بتدمير المؤسسات الديمقراطية، ويرقصون طرباً فوق حمّام دم أراقوه،، مأساة سدد ثمنها، بالنسبة لهم.

بالتأكيد، إن الأحداث فى تشيلى هزيمة مرة، حتى ولوكانت مؤقتة. لذلك فمن الطبيعى، أيضاً، بروز عدد من الأسئلة، يجب أن يقدم الثوريون إجابة لها .. ماذا فعل الشعب والقيادة الثورية لتلافى الانقلاب؟؟ لماذا كانت الدكتاتورية الفاشية

قادرة على التماسك لأيام قليلة، بينما المقاومة المسلحة، المبررة والضرورية فى نفس الوقت، أثبتت عدم فعاليتها ؟ هل تعنى هزيمة الوحدة الشعبية، أن الفرضية التى تقول إنه يمكن الوصول إلى السلطة بدون الكفاح المسلح، غير صالحة، على العموم، ولأى مستوى ينطبق هذا على تشيلى؟ هذه بعض الأسئلة القليلة. ولا يعنى تقديم الإجابة عن الأسئلة، فقط، الاستعداد لتحمل المسؤولية لما كان قد حدث (هذا واجب على الثوريين فى بلادنا وعلى الطبقة العاملة العالمية)، بل يجب، أيضاً، تحليل ورسم اتجاه هدفنا الأساسى اليوم، وهو الإطاحة بالديكتاتورية الفاشية، واجتثاث الفاشية من بلادنا، مرة وإلى الأبد.

بالطبع، سوف لن يكون أى تحليل نقدى نهائياً. إذ ستظهر، باستمرار حقائق ووجهات نظر جديدة حول مسائل مختلفة. ولهذا فإن هذه المساهمات لم تكن تعنى أنها تتضمن المناظرة المطلوبة، التى هى بمثل هذه الأهمية بالنسبة للحركة الثورية.

فكان انتصار الشعب التشيلى، سنة ١٩٧٠، هو بمثابة تتويج لفترة من المعارك الجماهيرية المكثفة على جميع جبهات الصراع الاجتماعى. وكان الانتصار ممكناً،لأن الشعب حشد قواه وراء سياسة حددت، بصواب، بطبيعة الثورة التشيلية، وفرزت الأعداء الأساسيين : الامبريالية والاحتكارات وطغمة مالكى الأرض. وكان ذلك الاتجاه الرئيسى للهجوم. حيث شكلت الطبقة العاملة جبهة سياسية اجتماعية، تحالف الوحدة الشعبية، وطرحت سياسة صحيحة كلياً، ساعدت فى المنعطفات الحاسمة على كسب تعاون القوى الاجتماعية الأخرى ضد المخططات الرجعية. وهذه السياسة هى التى جعلت من الممكن تشكيل حكومة، بمعنى أنها اكتسبت أكثر عناصر القوى السياسية دينامية وأهمية. ومن هذا الموقع المتميز، وبموقف طبع بالمواجهة المريرة مع الطبقات السابقة الحاكمة، حيث شرعت الحركة الشعبية بعملية التغيير الثورى فى المجتمع التشيلى، وكانت التغييرات تشترط برنامج الوحدة الشعبية المنسجم مع طابع وخصوصية المرحلة الثورية. إذ كانت الحاجة الأولية تقتضى التغلب على التخلف والفقر، والقضاء على السيطرة الأجنبية وحكم الأقلية.(*)

(*) Oligarchy حكم الأقلية.

وكان هذا يتطلب وحدة أوسع، وفى نفس الوقت، تقديم الأساس للتعاون مع قوى متقدمة من خارج كتلة الوحدة الشعبية. حدد لويس كورڤالان - الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى - فى تشيلى سنة ١٩٧٠ - التوقعات كما يلى:-

«الآن، المهمة الأولية هى تعزيز وحدة الشعب، التى يمكن ويجب أن تصبح قوة لا تقهر فى تقدم الثورة التشيلية، ومصالح مختلف طبقات وفئات الناس، وعزل الرجعية والإطاحة بخططها التخريبية، ومنع التدخل الأجنبى، والتصدى للضغط الامبريالى، وتعزيز الدعم الواسع للحكومة الجديدة. هذه مهمة حاسمة ويجب تحقيقها فى المستقبل القريب».

فإجراءات مثل، تأميم المناجم الكبرى لصناعة النحاس، وخلق قطاع عام من خلال تأميم الاحتكارات الكبرى، وتحويل البنوك إلى وكالات للدولة، وإعادة تنشيط الإصلاح الزراعى، وتوزيع الدخل لصالح الشعب العامل، والتقدم فى بناء المنازل، والتقدم فى مجال الصحة العامة والتعليم، وسياسة خارجية مستقلة، خصوصاً، المساهمة الشعبية الواسعة فى تشكيل مستقبل الأمة، من خلال حركة نقابية موحدة وقوية، كل هذا يشهد، بشكل عميق، على الطابع الوطنى والشعبى والثورى للإدارة التى كان على رأسها سلفادور الليندى. وبالرغم من الهزيمة المؤقتة، فستبقى هذه الإنجازات تراثاً نفيساً للشعب التشيلى، ومع أنها دمرت، الآن بواسطة الطغمة العسكرية، إلا أنها سوف تبقى، وللأبد، مثالاً ملهماً للشعب العامل وللأمة.

لماذا عانت هذه العملية من الهزيمة، مع أنها تسير، موضوعياً، مع مصالح وتطلعات أغلبية الناس؟

أولاً: لأن الرأسمال الأجنبى والأقلية المحلية، التى كانت تتمتع بكل الامتيازات التى تفوق التخيل لمدة أكثر من ١٥٠ عاماً متصلة، فأى إيقاف قصير الأمد لهذه الامتيازات، سوف يعنى فقدان السلطة والثروة إلى الأبد، توقعاً رفضوا التسليم به.

أكدت الأحداث فى تشيلى، تماماً، الفرضية الماركسية التى تقول، إن الطبقات

المحتضرة لن تتخلى عن السلطة بمحض إرادتها هى، بل بالعكس، سوف تحارب بأسنانها وأظافرها. ولاحتى حقيقة أن الطبقة العاملة التى تكتسب جزءاً من السلطة السياسية بكفاح غير مسلح تغير من ذلك. ويجب ألا ننسى ما كتبه لينين، فى كتابه الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكى، حول جهود الرجعيين الذين يعانون الهزيمة: «... بعد الانقلاب بزمن طويل، يحتفظ المستثمرون، لامحالة، بجملة من المزايا الفعلية الهائلة. يبقى لهم المال .. وبعض الأموال المنقولة، غالباً ما تكون كبيرة القيمة، تبقى لهم علاقات وعادات مكتسبة فى التنظيم والإدارة، ومعرفة جميع أسرار (عادات، وأساليب، وسائل، إمكانيات الإدارة)... وتبقى لهم تجربة الفن العسكرى أكبر بما لا حدود له (وهو أمر على جانب كبير جداً من الأهمية) ... فإن المستثمرين المقلوبين، الذين لم يكونوا يتوقعون، إطلاقاً، إسقاطهم، ولم يكونوا يصدقونه، ولم تخطر على بالهم فكرته، يندفعون إلى المعركة، إثر أول هزيمة جدية، ويخوضون غمارها، بعزيمة مضاعفة، عشرات المرات، وسورة جنونية، وحقد اشتد مئات المرات، من أجل استعادة «الفردوس» المفقود»(*).

وينطبق هذا، تماماً، على بلادنا. إذ كانت الأمور أكثر تعقيداً، ففى الواقع كان الرجعيون يتبوءون مراكز فى جهاز الدولة، والبرلمان، والقضاء ووسائل الإعلام الجماهيرية.

فشنوا حرباً شاملة، مستفيدين من هذه الامتيازات جميعها، ضد الحكومة الشعبية، حرباً حتى خاتمتها المريرة. فاستخدامهم لجميع وسائل الصراع فى أكثر الدروس عبرة لشعبنا، ونأمل أن تكون لشعوب أخرى. وههنا بعض الأمثلة:-

لقد وقف الرجعيون فى معارضة القوى الشعبية، وعلى وجه الخصوص، فى مواجهة الشيوعيين والاشتراكيين، تحت راية الحرية والديمقراطية. ولما كان الصراع الطبقى قد اكتسب كثافة واسعة، فإن الرجعيين داسوا بالنعال جميع المؤسسات الديمقراطية، التى تصادمت مع مصالحهم، فإذا كانت هذه المؤسسات هى التى

(*) لينين الأعمال الكاملة مجلد ٢٨ ص٢٥٣ - ٢٥٤.

سمحت للشعب بأن يستولى على السلطة أو يكسب جزءاً من السلطة السياسية، فإنها ستذم وتشوه بواسطة المدافعين السابقين عنها. فالبرجوازية تستنكر الإرهاب «مبدئياً»، حينما تكون فى السلطة، ولكنها على استعداد لنشر الرعب، أو تجعله سياستها، إذا كان ذلك يلائم أغراضها.

وتبين التجربة التشيلية، بشكل مقنع، أن الطبقة العاملة والشعب قادرون على الاحتفاظ بالمؤسسات الديمقراطية وتطويرها، ففى عصرنا، تشكل العملية الثورية، والتقدم نحو الاشتراكية الضمانات الأصيلة الوحيدة للديمقراطية السياسية. فالنضال من أجل الديمقراطية لا ينفصم عن التطور الاشتراكى.

وحينما تكتسب السلطة بدون الكفاح المسلح، تبحث الطبقات التى كانت حاكمة عن «المزايا» الشرعية فى حربها ضد الثورة. ولكن هذه هى نفس «الشرعية» التى تعطى المبررات للحكومة الثورية فى أعين قطاعات واسعة من الجمهور. وتصبح عاملاً يسهل، بدرجة معينة، إحداث التغييرات الثورية وتنظيم القوى. ولما كانت هذه مرحلة انتقالية، فإن الاحتفاظ بمؤسسات الحكومة القديمة، يصبح مؤقتاً. ولكن يجب ألا يغيب عن بال الحركة الثورية حقيقة أن المؤسسات الديمقراطية الموروثة من النظام السابق، ذات طبيعة طبقية، والتطور الديمقراطى يتطلب حتماً تغيرات فى الطابع الطبقى للدولة. ذلك هو الطريق الوحيد لتأكيد تقدم الثورة. إذ يحاول العدو استغلال هذا الوضع باستخدام مؤسسات الحكومة، حيث ما زال يسيطر عليها، ليقضى على اولئك الذين ما عادوا يعززون سيطرته الطبقية. وهنا ارتكبت حكومتنا عدداً من الأخطاء مكنت الرجعية من استغلالها، مستفيدة من الحريات الديمقراطية لخلق الظروف لانقلاب فاشى، ألغى الديمقراطية كلياً. هكذا، فإن النظريات المثالية عن الديمقراطية والتوجه نحو حل القضايا دون الرجوع إلى أسس الصراع الطبقى كان من أكثر العوامل سلبية. وكانت النتيجة أن تشجع الفاشيون لتسامحنا مع نشاطهم.

فالمواجهة الأيديولوچية ذات أهمية خاصة فى الصراع الذى يتضمن كسب جزء من السلطة السياسية فى إطار نظام الدولة البرجوازية، إذ تستمر أفكار الطبقات المزاحة فى تأثيرها أكثر، من أجل أن تسيطر على الجماهير. بالإضافة لذلك يملك

الرجعيون وسائل الدعاية لأفكارهم، من صحافة، وإذاعة، وتليفزيون، وسينما، ومدارس. وكل هذا يعتبر سلاحاً قوياً للبرجوازية الرجعية. فإذا أرادت القوى الشعبية النجاح فلابد لها من أن تسحق العدو في هذه الجبهة، أيضاً. ونحن هنا لم نكن قادرين على محو اختلال التناسب بين وسائط الإعلام الجماهيرية التقدمية ونظيراتها الرجعية. إذ لم نستفد، بالإضافة إلى ذلك، بشكل صحيح، من الفرصة التي كانت لدينا، بينما كان العدو سريعاً في شن حملة ذم وتشهير وتضليل قطاعات واسعة من شعبنا.

منذ لحظة انتصار الطبقة العاملة والشعب، يصبح النشاط الاقتصادي والسياسي حاسماً في تقوية وتوسيع مراكزها في الصراع من أجل السلطة.

أما من الناحية الأخرى، فيعمل الرجعيون، الذين فقدوا السلطة السياسية، كل ما في وسعهم لزج البلاد في حالة من الفوضى. لهذا، شنت الاحتكارات من مالكي الأرض، حالاً، حملة من التخريب الاقتصادي، لم يردعها الضرر الذي ستوقعه في البلاد، أو حتى بمصالحها الخاصة (التي هي أكثر أهمية لها من مصالح البلاد الخاصة). وكان الهدف من ذلك هو خلق صعوبات للحكومة في كل خطوة تخطوها.

وتفاقمت المشكلات الاقتصادية الموروثة من الماضي (دين خارجي ضخم، تخلف زراعي، بنية تحتية غير متطورة)، بسبب مناورات الرجعية هذه. وأيضاً، كنتيجة للعملية الثورية ازداد الطلب - خصوصاً - على البضائع الاستهلاكية، وذلك نظراً لازدياد حاجات المجتمع، مع أن هذا الطلب كانت تحدده، في السابق، العلاقات الرأسمالية، وتطابق التوزيع مع الدخل.

كانت لدى القيادة الثورية مهمة تحسين ظروف معيشة الكادحين، وذلك بزيادة الإنتاج، ورفع إنتاجية العمل، وتبني انضباط واع في العمل من قبل الطبقة العاملة. فحل هذه القضايا يجعل من الممكن إصلاح الخراب، الذي يتسبب أثناء مقاومة الرجعية، بالمقاطعة والتخريب، والمضاربة والإتجار في السوق السوداء، وما هو أكثر حسماً، هو تحسين ظروف الجماهير.

كانت هذه المشكلات حادة جداً، في بلد متخلف اقتصادياً، مثل تشيلي،

ولأننا برهنا بأننا لم نكن قادرين على حلها بنجاح، فقد استطاعت الرجعية الداخلية والخارجية أن تسبب الفوضى وتثير أزمة اقتصادية حادة، تفاقمت بسبب أخطائنا وضعفنا، وهذا ما يفسر سبب هزيمتنا بدرجة كبيرة.

فاستخدم الرجعيون كل الوسائل التى فى حوزتهم لمجابهة الحكومة الشعبية وأصبح معروفاً، بشكل واضح، وجود مركزين متعارضين للسلطة فى البلاد. وكانت تدور، فى جميع جبهات الصراع الطبقى، حرب مريرة بين الطرفين، لحسم الصراع على السلطة

كان من الجوهرى حتى ينتصر الشعب فى هذه المواجهة، أن تصعد الطبقة العاملة فى نشاطها الثورى، وأن تظهر، فى الوقت نفسه، مقدرة فائقة من أجل التحالف مع القوى الأخرى. فمهما كانت الظروف السياسية، فإن الحاجة الأولية هى كسب الأغلبية الساحقة من الشعب، حتى يتم عزل الأعداء الأساسيين ولن يأتى هذا إلا من تجربة كسب العملية الثورية، تجربة الانتصارات المكتسبة فعلياً.

فنجاح سنة ١٩٧٠، يجب أن ينظر إليه من وجهة نظر أوسع مما لو كان مجرد نجاح فى صناديق الاقتراع. لقد حاز تحالف الوحدة الشعبية، فعلياً، على ٣٦.٣٪ من أصوات الناخبين. وهذا ما جعل تحالف الوحدة الشعبية القوة الرئيسية فى المجتمع، هذا من زاوية محدودية الديمقراطية البرجوازية بشكل خاص، التى تمنع الطبقة العاملة والشعب من المشاركة الواسعة فى الحياة السياسية. ولكن ما حصلت عليه الوحدة الشعبية ما زال، يشكل أغلبية.

وتعزز النصر الانتخابى، من خلال المعارك الجماهيرية المريرة، فى أيلول وتشرين أول ١٩٧٠، التى أكدت أن الليندى، الذى جمع أكبر عدد من الأصوات، كان قادراً على القسم كرئيس للجمهورية. فاستطاع تحالف الوحدة الشعبية، اعتماداً على التقاليد القومية الديمقراطية، وبالاستفادة من التناقضات بين الجماعات البرجوازية المختلفة، أن يحقق عملاً مشتركاً مع القوى الديمقراطية الأخرى، خصوصاً المسيحيين الديمقراطيين. فاستطاعت الحركة الشعبية فى هذه المعارك أن ترجح كفة الميزان لصالح الثورة، وتحشد معظم الشعب ضد الأعداء الأساسيين. وهذا جعل من الممكن إفشال محاولة الإنقلاب، فى ٢٢ تشرين أول

التى اغتيل فيها رئيس هيئة الأركان، الجنرال سشنيدر "Schneider".

بهذا المعنى كان نصر ١٩٧٠ هو انتصار للأغلبية، ليس فقط لأن الوحدة الشعبية تمثلها، أو تدافع عن مصالحها (التى هى طبعاً، حقيقة لكل الطبقة العاملة، والحركة الشعبية)، بل، أيضاً، لأن تلك الأغلبية ربطت نفسها بالأهداف السياسية للوحدة الشعبية فى ظروف محددة، وساعدت على إنجازها، فلولا هذا النصر لكان إنجازها مستحيلاً.

فكسب الأغلبية، وتثبيت نجاح الثورة التشيلية كان يعنى لف أوسع قطاعات الجماهير حول الطبقة العاملة، التى يعتبر تحالفها مع الفلاحين حاسماً فى أية عملية ثورية. ولكن مع أن التعجيل بالإصلاح الزراعى، أضاف متانة للتحالف (الذى هو مجرد عامل ضعف فى تاريخ الصراع الطبقى فى تشيلى) إلا أن قوته بقيت غير كافية فى الصراع من أجل السلطة.

ففى الظروف التى تسود فى بلادنا، كان من الضرورى، أيضاً، لف الفئات الوسطى الواسعة حول الطبقة العاملة، بشكل أو بآخر، وكسب مختلف المجموعات البرجوازية غير الاحتكارية، خصوصاً البرجوازية المتوسطة والصغيرة. وحينما نجحنا فى تحقيق الوحدة مع هذه الفئات أو أغلبيتها، وجذبناها للعمل على أساس شعارات وأفعال ملموسة، أصبحنا قادرين على إنجاز انتصارات ثورية حاسمة. وكان أول هذه الانتصارات هو صعود الحكومة الشعبية إلى السلطة.

ومع ذلك، كانت، فى ذلك الوقت، تقييمات متناقضة للوضع وهذا ما منع وجود قيادة سليمة للحركة الشعبية التى أصبحت، فى النهاية، عاملاً حاسماً فى هزيمة ١١ أيلول.

تعتقد أحزاب الوحدة الشعبية وحركاتها أن الهزيمة ترجع، أساساً، لغياب القيادة الموحدة التى تتابع السياسة المبدئية، وتتحاشى السقوط فى الانحرافات الانتهازية اليمينية واليسارية. ففى هذا المجال تكون الوحدة الصلبة بين الشيوعيين والاشتراكيين حاسمة. وهى الضمان للوحدة المتراصة للطبقة العاملة والجبهة السياسية، ككل.

تعود الوحدة، فى تشيلى، بين الشيوعيين والاشتراكيين إلى عشرين عاماً.

وقد تعززت، بشكل راسخ، فى السنوات الثلاث الأخيرة للحكومة الشعبية، ومازالت حتى اليوم قوية. ولكن بقيت صعوبات وثغرات، تم تضييقها من قبل الحكومة الشعبية، دون إحداث أضرار فى الحركة، ولكن فى بوتقة الصراع الطبقى، التى تلت انتصار الشعب، أصبحوا يشعرون بألم أكبر، لوجود مشكلات أصعب يجب معالجتها، فاستفاد العدو من كل ثغرات خلافاتنا.

فكلا الحزبين يتحمل المسؤولية عن الصلابة غير الكافية بوحدتهما. فنحن لا ننكر نواقصنا الفئوية الذميمة، فى صفوفنا، خصوصاً، فى فروعنا المحلية، وهذا ما منع النقاش الأخوى والاتفاق على عديد من المسائل. فالطابع الطبقى لحزبنا، والإمكانيات التنظيمية الأفضل، كانت تفرض علينا مسؤوليات أكبر فى مواجهة الفئوية التى يروّج لها خصومنا.

إن الحزب الشيوعى فى تشيلى هو حزب الطبقة العاملة، ومع ذلك، فإن قيادتنا للبروليتاريا والشعب، والقيام بدورنا الطليعى، تفرض علينا مسبقاً التعاون مع الحزب الاشتراكى، الذى له، فى نفس الوقت، مواقع مهمة فى صفوف الكادحين. وهذا توجه صحيح، وتعبير عن وحدة القوى الثورية فى بروليتاريا وبرجوازية صغيرة. وهناك حقائق وافرة تحمل هذا المعنى. ولكن هذا لن يحول، قليلاً أو كثيراً، من التصريحات السياسية الواضحة والصريحة، أينما وحينما يكون ذلك ضرورياً، للتعبير عن وجهات النظر الأساسية للطبقة العاملة. كنا نناقش الأمور على مستوى القيادة ونشرح موقفنا الطبقى. ولكننا لم نكن نفعل الكثير على مستوى الفروع، بين الناس.

هذا العمل كان يستطيع منع انتشار التطرف البرجوازى الصغير الذى قاتل ضد وحدة الشيوعيين والاشتراكيين، وضد العملية الثورية ككل.

وكان التخريب المستمر الذى يقوم به اليسار المتطرف ضد التحالف الاشتراكى الشيوعى والوحدة الشعبية، هو فى الواقع عامل التخريب ضد القيادة الموحدة. فكان هدفهم هو خلق المجاهرة بالعداء للشيوعية «كقطب ثورى» بديل للقيادة الإصلاحية، التى فرضت، بشكل غير شرعى، بواسطة حزبنا. ووجدت وجهات نظرهم مكاناً لها من بعض أعضاء الحزب الاشتراكى.

كانت الجماعات البرجوازية الصغيرة، الزائفة الثورية، تروّج المفهوم الدوجماتى، إن كل من هو ليس بروليتارياً أوشبه بروليتارى فهو عدو. فالبرجوازية جميعها، دون استثناء، أدينت «كطبقة حاكمة». وهذا كان يتجاهل حقيقة واقعية جداً، وهى أن البرجوازية الاحتكارية والزراعية حلفاء الامبريالية، كانت تلعب دوراً مهيمناً فى المجتمع التشيلى. وحمّلت البروليتاريا عبئاً ضاغطاً، وكذلك حملت ذلك لمجموعات معينة من البرجوازية، ولقطاعات واسعة من الفئات المتوسطة المدينية والريفية. فأهمل هذا المفهوم الدوجماتى، أيضاً، الطابع التابع للرأسمالية التشيلية، وتمركز رأس المال. لدرجة أن كلتا هاتين السمتين المميزتين للامبريالية، تخلقان تناقضات اجتماعية، يجب على الطبقة العاملة أن تأخذها فى الاعتبار، عندما ترسم طريقها السياسى، وتختار حلفاءها الضروريين والممكنين.

هذه المفاهيم اليسارية المتطرفة أحدثت تخريباً خطيراً فى الحركة الشعبية، علاوة على ذلك، أصبحت الأساس للسياسة البدائية اليسارية المتطرفة التى تواجه الحكومة، وجهاً لوجه. ففى كل مكان كانوا يثيرون الصدامات مع المستثمرين الصغار والمتوسطين، ويحرضون بالاستيلاء على معامل وعقارات ليس لها أهمية اقتصادية فعلية. وتبنوا موقفاً فئوياً تجاه الفئات الوسيطة. وكنتيجة لذلك كانت الطبقة العاملة تجبر على العزلة، وأصبحت الفئات الوسيطة، موضوعياً، حليفة للأعداء الأساسيين للبلاد. وفى الصراع من أجل السلطة تطور، بشكل غير ملائم، توازن القوى بالنسبة للوحدة الشعبية.

وكان اليسار المتطرف يرفض كل المساومات والتحالفات. والمثال النموذجى على نشاطهم ووجهات نظرهم، هو الصورة المشوهة، كلياً، عن المسيحيين الديمقراطيين، كحزب سياسى جماهيرى، حصل فى انتخابات ١٩٧٣، على ٣٠٪ من الأصوات (مع ٨٥٪ من السكان النشيطين اقتصادياً، الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع). ومثل المسيحيون الديمقراطيون عدة طبقات، وامتد نفوذهم إلى جزء من البروليتاريا والفلاحين، وإلى جزء من البرجوازية الاحتكارية، وكان الحزب قوياً بين الفئة الوسطى. وبالرغم من كل هذا، فقد عومل الحزب ككتلة رجعية خالصة. فهذه العداوة وفرت فرصة للبرجوازية الرجعية وقائدها. الرئيس السابق Frei فرى

فساعدتهم على توحيد حزبهم فى مواجهة الحكومة الشعبية. وهذا، بالمقابل، ساعد الانقلابيين، الذين كان يتعاون معهم فرى ومجموعته، صراحة، على أمل استعادة جزء من سلطتهم المفقودة، على الأقل.

وكان هناك تجلى آخر لفشوية اليسار المتطرف، وهو الإصرار على رفض التحالف مع القطاع الوطنى من الجيش، الذى بقى موالياً للدستور وهذا ما أضعف موقع هذا القطاع من الجيش، وسهّل للفاشيين كسب فئة الضباط، وفى النهاية، توقفت جميع أنواع المقاومة داخل القوات المسلحة.

وقد وجدت الدوجمائية تعبيرها الأيديولوچى، فى الإنكار الفعلى لمكاسب الحكم الشعبى. فكانت حكومة الليندى توصم بعار الإصلاحية، ووجهت نداءات للنضال الجماهيرى ضدها وسقطت شريحة من العمال فى هذا الفخ، بواسطة دعاية، عبارة عن سك خليط من العبارات الاقتصادية والثورية الزائفة.

ومع ذلك، يمكن القول، بأن بعض القضايا - خاصة فى التعليم، على سبيل المثال - عولجت بشكل خاطئ. وهذا ما عقّد علاقات الحكومة بالكنيسة، التى اتخذ أكثر رجالها نفوذاً موقفاً موضوعياً، وكانوا يتعاطفون مع الإصلاحات الاجتماعية للحكومة، وهذه حقيقة ذات أهمية بالغة.

ونعلم من التاريخ أن مثل هذه الأفعال تؤدى إلى إنتاج تربة خصبة لمشاعر المعارضة ويدفع البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى الأخرى إلى أحضان الفاشية.

وأثبتت التجربة التشيلية، من جديد، بأن اليسارية المتطرفة هى نعمة للامبريالية والرجعية، التى تتعهدها بالرعاية، كوسيلة لهزيمة الشعب. وظهر الجوهر الانتهازى «ليساريى بكيين»، بكل عريه الفاضح، فى تشيلى - حتى فى أعين البرجوازيين الصغار الزائفى الثورية. وقضى على اليساريين، بمجرد أن مدوا أيديهم للانقلابيين الفاشيين.

ولم تفسح سلبيات القيادة - التى ذكرت أعلاه - المجال، فقط، إلى اليسارية المتطرفة، بل أفسحت المجال، أيضاً، إلى تجليات الانتهازية اليمينية. ففى الواقع يأتى هذان الانحرافان الأيديولوچيان، غالباً، من نفس المركز الاجتماعى

السياسى.

وكانت الاقتصادية، إحدى السمات الأكثر تعبيراً عن الإنحراف اليمينى، التى غرست جذورها عميقاً بين أكثر فئات الكادحين تخلفاً، من الناحية السياسية. فبالنيابة عن حزبنا، كان أمينه العام قد أعلن أنه بوجود حكومة شعبية فى السلطة «لا يعتمد رفاه العمال، فقط، على نجاح الأفعال التى تدعم مطالبهم بدرجة كبيرة، بل على مصير حكومة الوحدة الشعبية، فى تحقيق أهدافها».

كانت الأحزاب البرجوازية تحث العمال على التقدم لطلبات زائدة، على أمل أن تتآكل القاعدة الاجتماعية للحكومة. وكان اليساريون المتطرفون هم الأكثر سوءاً فى هذا، بالإضافة إلى العناصر الفعلية فى الوحدة الشعبية ذاتها، والذين خضعوا لتأثيرهم - وكانوا يعملون فى نفس الاتجاه. فكانت تصاغ الطلبات بفصاحة ثورية زائفة، وكانت القوى التى تقف وراء هذه الطلبات، تركز، فقط على مصالحها الحزبية الضيقة، من أجل توسيع نفوذها. ولم يهتموا، ولو قليلاً، بأنهم بتحريضهم لفئات من الكادحين ضد الحكومة، كانوا يدعمون الانقلابيين.

رفضوا الاعتراف بضرورة إخضاع النضال الاقتصادى المطلبى للصراع من أجل السلطة. كما كان متوقعاً، أتت الاستجابة، فقط، بشكل رئيسى، من العمال غير الناضجين سياسياً، العاملون فى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ذوى التقاليد الضعيفة أو فاقديها. لهذا ساعدت الأشكال المختلفة للاقتصادية على ابتعاد الفئات الوسطى.

كل ذلك أثر على موقف تلك الفئات من العمال فى معركة زيادة الإنتاج والإنتاجية العالية. تلك المعركة التى كان يجب أن تكسبها الحكومة، لتقوية مواقعها ولتحل قضية السلطة لصالحها. ولكن اليساريين المتطرفين كانوا يخبرون العمال بأنه «يجب أن لا تأخذ المشكلات الاقتصادية الأولوية بالنسبة للصراع الطبقى» وأن، «البرجوازية الكبيرة هى التى يجب أن تسعى إلى نمو الإنتاجية». ففى هذا المناخ التحريضى للمقاطعة والتخريب، كان اليساريون يحثون الجماهير على التخلى عن كل هذه المجهودات لحل هذه المعضلة الصعبة، التى كانت، فى التحليل الأخير، سوف تقرر مستقبل البلاد. فلم يكونوا يكترثون بالمهام

الرئيسية، التى كنا نضعها. فكان اهتمامهم الوحيد هو كسب شعبية رخيصة، بالتزلف إلى الجماهير. وهكذا برزت كل من الانتهازية اليسارية واليمينية.

وكانت، العملية الثورية فى تشيلى، قد تضررت، أيضاً، بواسطة تجليات البيروقراطية، ورواسب المواقف غير البروليتارية فى جهاز الدولة، والافتقار إلى الإيمان بالشعب. كان هناك اتجاه محدد لاستيعاب جزء من جهاز الدولة الذى كسبناه، بعد انتصار انتخابات ١٩٧٠:- استخدامه دون إجراء أى تغيير، مهما كان. وهذا كان يتناقض مع محاولات إعادة بناء الماكينة الحكومية، وخصوصاً إعطاء الشعب أكبر جزء فى إدارتها.

وغنى عن القول، فإنه لم تكن أية حكومة تشيلية سابقة تسمح للطبقة العاملة والشعب بأى شئ مشابه للفرص التى قدمناها، من أجل تخطيط ورقابة شئون المجتمع. دون أن تخوض فى النواقص، يجب أن نسأل إلى أى مدى كان يتطابق إنجاز هذه المهمة مع متطلبات العملية الثورية، والتغيير السلمى للطابع الطبقى للمؤسسات الحكومية.

تبدأ الحكومة البرجوازية، وتنتهى بالبيروقراطية. نمتلك نحن الشوريين احتياطات هائلة لمضاعفة قوتنا، وتجعل عملنا أكثر فعالية. وهذه الاحتياطات هى العمال، حينما يُجندون لإنجاز وظائف الحكومة، ولإقامة «نظام بالغ الدقة والتعقيد لعلاقات تنظيمية جديدة، تمتد لتصل إلى الإنتاج المخطط، وتوزيع البضائع اللازمة لمعيشة عشرات الملايين من الناس»(*).

وكان الإنجاز المستمر لهذه الأحاديث، يستدعى الإيمان العميق بالجماهير وأيضاً النقاء الطبقى. ولمحو البيروقراطية، وضع الشيوعيون بنداً يقول إن موظفى الحكومة يجب ألا يتمتعوا بأية امتيازات. فكان يدفع لموظفينا المعدل الوسط للأجور، وكل زيادة على ذلك، تعود إلى خزينة الدولة. ولقد طرحنا، أيضاً، قواعد صارمة لمنع الفساد، أو أى نزوع طبيعى لكسب الامتيازات، استغلالاً لمركز رسمى. فوضع مئات العمال فى مراكز تنفيذية، وفعلنا كل شئ من أجل إعطاء

(*) لينين المجلد ٢٧ ص٢٤١.

الطبقة العاملة والشعب النصيب الأكبر في إدارة البلاد.

مع ذلك كانت النتائج غير مُرضية، فارتكبنا الأخطاء. ولنأخذ على سبيل المثال، نظام مساهمة العمال في الإدارة، الذي يعمل بالموازاة مع نقابات العمال. هذا النظام الذي أنشأه العمال، ولكنه كان يعني شيئاً آخر، ولدرجة معينة، وظيفة مخالفة. وهذا ما خفف من الاندماج الفعلي للعمال في الإدارة، وأدى إلى بروز ميل - ضار داخل النقابات. التي كان دورها يختزل آنذاك، إلى تقديم الطلبات الاقتصادية، ولم يكن لها أي دور مهما كان، في الإدارة. وحين بدأنا نضع الأمور في نصابها، كان الخراب غالباً قد اتخذ مجراه.

وبإيجاز، مارست جميع هذه الضروب في الانتهازية اليمينية واليسارية تأثيراً محدداً، وفي حالات كثيرة كان تأثيراً حاسماً، على الحركة الشعبية، وأضعفت المواقع التي اكتسبتها، أثناء المعركة من أجل السلطة.

قال حزبنا في بيانه الأول الموجه للشعب بعد الانقلاب الفاشي: إن الحزب الشيوعي يثق، بشكل مطلق، بأن سياسته في الدفاع الكامل (بدون تحفظ) عن حكومة الوحدة الشعبية، وخطوته للتفاهم المتبادل مع القوى الديمقراطية الأخرى، وخصوصاً على المستوى القاعدي، وجهوده لنشر الثقة في الفئات الوسطى، وكفاحه لتوجيه الضربة الرئيسية ضد الأعداء الأساسيين، وهم الامبريالية والرجعية الداخلية، ومثابرته على تعزيز تحالف الشيوعيين والاشتراكيين، ووحدة الطبقة العاملة، والتفاهم المتبادل بين أحزاب الوحدة الشعبية، ولنضاله لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، ووضع إدارة معامل الدولة على أساس الدفع، وحملته للانضباط العالي في العمل، كل هذه كانت مكونات لسياسة عامة صحيحة تماماً. ولكن يجب ألا يفهم بأنه لم يكن هناك سلبيات وأخطاء.

ومع أن سياستنا اكتسبت قبولاً واسعاً، ومع أن جزءاً كبيراً في الطبقة العاملة والشعب عمل بتفان لتحقيق أهداف الثورة، إلا أننا لم نستطع توحيد الحركة الشعبية كلها على هذا الأساس.

في الواقع، لم تكن الوحدة الشعبية قادرة على منع عزلة الطبقة العاملة، أو كسب أغلبية السكان، الذين كانت مصلحتهم الحيوية مرتبطة، بشكل لا ينفصم

لنجاح الحكومة الشعبية. وهذا ما حدد مسبقاً انتصار الثورة المضادة فى المعركة من أجل السلطة. لقد تكبدنا هزيمة عسكرية وسياسية (وسبب هزيمتنا العسكرية هو هزيمتنا السياسية). لقد هزمنا لأن الطبقة العاملة كانت معزولة عن حلفائها.

ومع العمل، بالاتصال الوثيق مع الرئيس الليندى، والحث المتواصل من أجل وحدة جميع المشاركين فى الوحدة الشعبية، بذل حزبنا كل جهوده لحل قضايا السلطة، دون اللجوء للصراع المسلح. وكنا نعمل على أساس أنه، فى جميع الأحوال، إن الطريق إلى السلطة تفترض، مسبقاً، التعبئة النشطة للجماهير. فنجاح العملية الثورية لا يمكن تصوره دون نضال. وهى تستمد قوتها من الجماهير، التى تخمد مقاومة القوى الرجعية، المتصديه، دائماً، لشعب يعمل على تحقيق أهدافه. إنها تستمد قوتها من الجماهير لتمنع العنف الذى يقوم به الجسد الحقيقى، أو المحتمل للسلطة الرجعية. فإمكانية النجاح فى الطريق غير المسلح للسلطة (أحياناً يشار إليه بالطريق السلمى، ولكن هذا ليس تعريفاً سليماً، بشكل تام)، يقتضى قدرة الجماهير على أن تستخلص وتبحث عن محاولات لتجريد الرجعية من عنفها المسلح. وتبرز الإمكانية فى مجموعة محددة من الظروف التاريخية، وتزداد إذا أصبح توازن القوى يميل لصالح الشعب، وإذا ما تم عزل القوى الرجعية بشكل كبير.

ونستطيع أن نتمعن فى معظم الانتصارات التى كانت تعمل نحو هذا الهدف. فنتذكر انتخاب د. الليندى، ومحاولة الامبريالية وحكومة الأقلية منع تنصيبه. وحينما فشل ذلك، حاولوا الإطاحة بحكومته. وعلى مدار سنوات ثلاث، قضى الشعب على مؤامرات CIA وITST (تشرين أول ١٩٧٠)، الميجور مارشال Magor Marshall (آذار ١٩٧٠)، والجنرال كناليس Canales، وإضراب أصحاب الشاحنات، وإضراب أصحاب الحوانيت وأعضاء المهن الحرة (تشرين أول ١٩٧٢)، والانقلاب الفاشل للكولونيل سوبير Souper(حزيران١٩٧٣). كان انتصار الشعب فى كل هذه الحالات على المتآمرين ممكناً، بسبب انحياز القوى الاجتماعية الذى خلقه نشاط الحكومة والأحزاب والجماهير المؤيدة للوحدة الشعبية.

وبالمقابل، كان انقلاب ١١ أيلول ممكناً، لأن الامبريالية والرجعية الداخلية بنت جبهة عريضة معادية للحكومة. وكانت تتشكل، طبقياً، من البرجوازية الاحتكارية والاوليجاركية الزراعية، التي تشكل لبها ومحتوى الجبهة، أيضاً، على أغلبية البرجوازية المتوسطة والصغيرة، ومعظم الفئات الوسطى، والعناصر المتخلفة في الفئات الاجتماعية الأخرى. أما تكوينها السياسي فيتضمن الانقلابيين، الذين كسبوا معظم المسيحيين الديمقراطيين الذين يقودهم Frei فري (بجانب الأحزاب السياسية الأخرى) والعناصر اليمينية التي إنشقت عن الحزب الراديكالي أما تكوينها العسكري، يضم الانقلابيين، الذين كانوا قادرين على لف الأغلبية الساحقة رجال الخدمة السرية والشرطة، وعملياً منع أي عمل للدفاع عن الحكومة الديمقراطية.

وأصبح هذا واضحاً بعد ساعات قليلة من وقوع الانقلاب. ففي البدء، نظمت المقاومة الشعبية في أماكن عدة. فكثير من أعضاء الحزب الشيوعي وأعضاء الأحزاب الأخرى في الوحدة الشعبية، قد سقطوا في الصراع البطولي، مقاتلين بأية أسلحة توافرت في أيديهم، ولكن الطبقة العاملة والشعب، وقيادة الأحزاب الثورية والرئيس الليندي أدركوا بأنه من الجنون الزج بكل قوانا واحتياطاتنا في هذه المعركة غير المتكافئة.

لقد أخبر الرئيس الشعب بقراره وأسبابه: «في هذه المحنة الكبيرة سوف أدفع حياتي وفاء للشعب. فالقوة إلى جانب العدو، ويستطيع أن يفوز. ولكن لا القوة ولا العمل الإجرامي تستطيع إيقاف العملية الاجتماعية. فعلى الناس أن يدافعوا عن أنفسهم، ولكن يجب ألا ينتحروا، ولا يستطيع الناس أن يسمحوا لأنفسهم بأن يداسوا، أو يدمروا، ولكنهم لن يسمحوا لأنفسهم بأن يذلوا وسوف تعيش هذه الساعة المقيتة والمريرة في أذهان الآخرين. وأنا على ثقة بأنني لا أقدم حياتي عبثاً».

إنه لمن الصعب التعليق على العزة في هذه الكلمات، أو التفاني الثوري الذي عبرت عنه ولكنه من المهم أن نفهم أن الرئيس كان قد اعتبر أن الموقف السياسي غير ملائم، بشكل كبير، بالنسبة للقوى الشعبية.

وبهذا المعنى، نقيّم هزيمتنا بأنها سياسية أولاً، ومن ثم يمكن اعتبارها بعد ذلك، فقط، هزيمة عسكرية. فعزل الطبقة العاملة عن حلفائها، مكّن الرجعيين من القيام بانقلابهم. هذه العزلة هى التى تحكمت بإمكانية رفع السلاح بالنسبة للطبقة العاملة والشعب. كان يمكن أن نعلن، رسمياً، بأنه كانت هناك مثل هذه الإمكانية، ولكن، فقط، إذا كنا نريد السير إلى الانتحار الجماعى.

والخلاصة التراجيدية لهذه المرحلة من الثورة التشيلية تتطلب، أيضاً، تحليلاً لموقفنا من القوات المسلحة. فقد بين انقلاب ١١ أيلول، أن الانقلابيين قد أجبروا القوات المسلحة التشيلية بأن تتخلى عن تقاليدها التى حافظت عليها، لزمن طويل، وهو عدم التدخل فى السياسة، أو خيانة الواجب المهنى، والولاء للمؤسسات الديمقراطية.

اعتمدت الحركة الشعبية على هذه التقاليد، حينما اختارت طريق الثورة الذى ستسلكه. لقد اتبعنا هذا الطريق، حينما كانت الحكومة الجديدة فى السلطة، وسعينا إلى تحسين التقاليد الديمقراطية للجيش، وتعزيز طابعه المؤسساتى، وقطع الطريق على المحاولات الفاشية لتحويل العسكريين ككلاب تجرى وراء الرجعية.

لقد اعتمدنا، بشكل كبير، على «احترافية» الجيش، واحترامه للحكومة المنتخبة، وسعينا لزج القوات المسلحة فى العمل من أجل التطور الاقتصادى، دون أن نقلل، بأية طريقة، من الطرق من استعدادها القتالى. لقد عملنا فى وقت الأزمة، نحن وحلفاؤنا والقطاع الوطنى من الجيش الموالى للدستور، وهذا ما لعب دوراً حاسماً فى إحباط مؤامرة أكتوبر ١٩٧٢. وكان يمكن لهذا التحالف أن يتطور، لولا انتشار مفاهيم اليسار المتطرف.

وفى نفس الوقت، واصل الانقلابيون تآمرهم. فكان يُعزل الضباط الصادقو الولاء للحكومة الشعبية، وبسلسلة من الأعمال الخيانية، كان الرجعيون ينصبون فى المناصب القيادية الرئيسية. وكانت أسباب نجاحهم، جزئياً، موضوعية، إذ كانوا قادرين على تنفيذ خططهم، مستخدمين أيديولوچيتهم الرجعية، التى حقنت بها القوات المسلحة، بشكل رئيسى، كنتيجة للتغلغل الامبريالى، والتركيب، الطبقى لسلك الضابط. وبينما كانت تنمو هذه العوامل، كانت تزداد عزلة الطبقة العاملة

عن حلفائها. فكان التخريب كبيراً، ومنتظماً، بحيث تحولت إلى خطة عملياتية، بدئ بتنفيذها، منذ سنة ١٩٧٢، هذا طبقاً لاعترافات بينوشيت الأخيرة. حتى توّج كل هذا بالانقلاب الفاشي.

ولم نكن قادرين على بناء قاعدة ملائمة لتأييدنا بين ضباط الصف والجنود الذين بفضل أصولهم الطبقية، ينجذبون إلى الحكومة الشعبية. وكان هناك تناقض، وبدرجة معينة، بين جهودنا لتحسين الطابع الحرفى لقواتنا المسلحة، وعملنا فى تفسير ما هى الحكومة الشعبية، وماذا تعنى بالنسبة للمستخدمين.

ثم كان هناك، أيضاً، كثير من الأوهام حول ولاء الجيش إلى واجبه «الحرفى» وإلى الدستور. وكحزب ارتكبنا أحد أخطر أخطائنا فى تقديرنا المبالغ فيه للطبيعة الديمقراطية للنظام الحكومي. ولم نتخذ خطوات آنية لإعادة تنظيمه. وهذا ينطبق، أيضاً، على القوات المسلحة.

هذه بعض دروس الأحداث المأساوية فى بلادنا.

(٢)

إن الديكتاتورية الفاشية، التى صعدت إلى الحكم بواسطة الانقلاب العسكرى، أرجعت البلاد إلى السيطرة الامبريالية والاحتكارية وأوليجاركية مالكى الأرض. فتشيلى تحت حكم رجعى، حاقد، لا يرحم، ولا يكبحه دستور ولا قانون. يحتفظ بالسلطة بقوة السلاح، فسياسته هى تعبير عن طابعه الطبقى وأيديولوچيته الفاشية(٣).

اغتصبت الطغمة العسكرية السلطة، مستفيدة من الوضع السياسى، الذى لم يكن لصالح الحركة الشعبية، فمعظم السكان لم يكونوا مهيئين للدفاع عن الحكومة الشرعية. ولكن بعد ستة شهور من حكم الطغمة، بدأت قاعدتها تتفسخ، لأن سياستها تلحق الضرر بمصالح أغلبية الشعب، هذه السياسة التى يرفضها الشعب. والآن لا أحد يعانى من الأوهام.

سياسياً، دمرت الطغمة جميع أشكال الديمقراطية. فسياستها هى قمع الجماهير، والخرق الفاضح المتواصل لمبادئ حقوق الإنسان، والتدمير المتعمد والمستهتر لجميع الحريات الديمقراطية.

فقد أزالت الطغمة الدولة الدستورية، وأبدلتها بالدولة البوليسية، فأكد حزبنا أن الانقلاب العسكرى قد دمر جميع المؤسسات، تاركاً قضاءً عاجزاً، و«مدعى عام» دمية. فكلاهما مجرد ديكور، فالقضاء يصدق على الأحكام التى تصدرها المحاكم العسكرية، والمدعى العام يختم الأوامر العسكرية ليعطيها «قوة القانون».

فى الثقافة والأيديولوچيا، على السياسة أن تجتث الماركسية وجميع المذاهب، وهى، من وجهة نظر الطغمة، يجب أن تؤدى إلى إلغاء الماركسية، أو حرقها. تلك الصيغة التى جربها فى الماضى أناس معينون، ونعرف الآن ماذا حدث لهم.

فالفاشية لا تستطيع بجرة قلم أن تلغى التقاليد الديمقراطية، التى تولدت خلال سنوات طويلة وشاقة من النضال. ولا تستطيع أن تخنق حب الشعب للحرية ولا تقاليده الديمقراطية، التى أصبحت جزءاً لا ينفصل عن الطابع القومى. فالشعب، وفى المقدمة الطبقة العاملة الكثيرة العدد، والصلبة، والمنظمة، لن تتخلى بسهولة، عن حقوقها. فتشيلى لديها تراث قوى من المنظمات الشعبية، وخصوصاً نقابات العمال والأحزاب السياسية، التى تعبر عن إرادة الشعب. واليوم، هذا التقليد هو العامل الأساسى فى الوحدة من أجل التجديد الديمقراطى.

فموقف الكنيسة من القمع اللاإنسانى ذو دلالة كبيرة، وأهمية بالغة. فلقد إتخذ عديد من المطارنة والقساوسة موقف الدفاع عن المحكومين، حتى أنهم أقاموا شبكة من لجان الإغاثة الخاصة بهذا العمل، ودعوا فى تجمعاتهم للمشاركة فيها.

وجهت السياسة الاقتصادية للطغمة الرجعية ضربة مرعبة لأغلبية شعبنا.

فحملتهم تكاليف الأزمة الاقتصادية، التى كان سببها، بشكل رئيسى، المقاطعة والتخريب الرجعيين، خلال فترة الحكومة الشعبية، وتفاقم الوضع أكثر، نتيجة لأزمة الرأسمالية العالمية.

وترفع الأسعار بمعدل خيالى، وتنحدر القوة الشرائية بحدة. وأدت سياسة تشجيع صرف الناس من أعمالهم إلى زيادة البطالة، التى هى ذاتها نتيجة للأزمة الاقتصادية. وتمتد البطالة إلى الفئات الوسطى من حرفيين وبرجوازيين صغار.

وأعطت هذه السياسة الأفضلية لتمركز الاحتكارات وتسارع التراكم الرأسمالى، من خلال الاستغلال المكثف للعمل وإفقار الجماهير، وهذا يعنى

انكماش السوق الوطنية. «فالمشاريع الخاسرة» التي لم تستطع مجاراة مستوى الإنتاجية في البلدان الرأسمالية المتطورة، أزيلت، وتسارعت العملية بواسطة إلغاء تعريفات الحماية، وتقليل تسهيلات الاعتمادات. وهذا كله أدى إلى ازدياد «المنافسة الحرة». وباختصار، تركت البلاد تحت رحمة الرأسمال الاحتكاري المحلي والأجنبي.

إن أسوأ ضربة هي التي وجهت للطبقة العاملة. إذ صاحب الأزمة الاقتصادية الراهنة الانقضاض على النقابات، ومنع الإضرابات، حتى في مواقع العمل وجرت محاولات لتصفية الحركة النقابية... وهلم جرا. وتوجهت سياسة الطغمة، أيضاً، ضد الفلاحين حيث فقد الآلاف منهم الأرض التي كانوا قد منحوها في السابق، وحكم على عمال المزارع بحياة الفقر.

ووجدت الفئات الوسطى نفسها تكسب قليلاً، وتدفع كثيراً في الضرائب، لتمول التوسع الاحتكاري. وأخيراً، أدت سياسة الطغمة إلى جعل التناقضات حادة بين البرجوازية الاحتكارية والبرجوازية غير الاحتكارية، وأدت «المنافسة الحرة» إلى خراب معظم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة. وليس لسياسة أو نشاط الطغمة الحاكمة ما هو مشترك، وبشكل مطلق حتى مع الإصلاحية البرجوازية. فليس هناك أي قاعدة اقتصادية لسياسة شعبية لأن الاحتكارات أحكمت سيطرتها الكاملة.

فتبجح الطغمة «بالقومية» يتجلى بشكله النموذجي في الاضطهاد الفاشي للأجانب (اللاجئين السياسيين، والمثقفين، والعمال). وهذا لا يمكن أن يلغي أو يحجب حقيقة أنها تستجيب، بشكل مطيع، لما تمليه إمبريالية الولايات المتحدة. والدليل على ذلك: تجريد ثروتنا القومية من قوميتها، والرقابة على الاقتصاد بواسطة صندوق النقد الدولي يعطي مراقبيه الأوامر، وعلى «القوميين» تنفيذها.

ففي الوضع السياسي بعد الانقلاب، بقي التناقض الأساسي بين الشعب التشيلي من جهة وبين القوى الموحدة للامبرياليين والأوليجاركية الاحتكارية ومالكي الأرض من جهة أخرى، فالأعداء الأساسيون بقوا كما هم، وتغيرت، فقط، أساليبهم، فهم يستخدمون الفاشية بفرض إستعادة الامتيازات، التي فقدت خلال

السنوات الثلاث من عهد الحكومة الشعبية، وليعيدوا بناء سيطرتهم الطبقية.

فى الوضع الجديد، إتخذت جبهة العداء للامبريالية وحكم القلة شكل جبهة العداء للفاشية، التى تتكون من جميع الذين يهمهم ثروة الأمة والقيم الديمقراطية التى تسعى الفاشية إلى تدميرها. وستنضم هذه القوى إلى جبهة العداء للفاشية، لأن مصالحها الاجتماعية والاقتصادية، أيضاً، فى تناقض صارخ مع السياسة التى فرضتها الفاشية. وستؤدى الظروف الملموسة إلى ظهور النضال من أجل الديمقراطية، بجانب النضال من أجل التغيير الثورى.

ويجب على الحركة الثورية الشعبية أن تقيم سياستها بناء على تجربتنا، وتحليل انتصاراتنا وأخطائنا، وتتحاشى الفئوية التى أعاقت الطبقة العاملة، منذ زمن، فى تشكيل تحالفاتها. علاوة على ذلك، فإذا ما كانت الفئوية خياراً للطريق الثورى، فإنها كمن يضع الحنطة فى طاحونة الفاشية.

وفى الوضع الراهن، فإن وحدة الشيوعيين والاشتراكيين هى أساس لوحدة الطبقة العاملة، وقوى الوحدة الشعبية والشرائح الواعية سياسياً من السكان. وأعلن الحزب الشيوعى، فى بيان صدر فى كانون أول سنة ١٩٧٣. «فى نفس الوقت، يجب أن نمضى بعيداً تجاه وحدة الأفعال مع قطاعات من الشعب، لم تكن على وفاق مع الحكومة الشعبية. وفى التفريق بين الشعب وأعدائه، يجب أن ننظر إلى المستقبل، لا إلى الماضى. لأن خط التقسيم ليس بين الحكومة والمعارضة، كما كان الوضع قبل الانقلاب، بل بين الغاصبين الفاشيست وأولئك الذين يعانون فى سياستهم الرجعية، وعلى استعداد للعمل من أجل التجديد الديمقراطى والتغيير الاجتماعى التقدمى،والاستقلال القومى».

تستطيع الوحدة الشعبية أن تلعب دورها، إذا كان هناك تفاهم متبادل وثيق، ضمن صفوفها، يتم تحقيقه من خلال الحوار الأخوى، على أسس مبدئية. إنه لأمر حاسم التغلب على الأخطاء السابقة، ورسم استراتيجية وتكتيك موحدين، وقيادة مشتركة للقوى الثورية. هناك، ضمن الوحدة الشعبية، ميلاً محدداً للتفاهم الوثيق المبنى على السياسة المبدئية، ضمن الأحزاب المختلفة ذات التقارب المبنى على الحاجة من أجل تنظيم وتوحيد الجماهير. تلك هى القاعدة الثابتة

الوحيدةلتطور الحركة المتواصل.

وهناك مسألة حيوية أخرى، بخصوص المشاركة الأنشط للمسيحيين الديمقراطيين فى الجبهة ضد الفاشية. فهناك اتجاهان ضمن الحزب المسيحى الديمقراطى:- أحدهما يقدم النقد باستمرار للطغمة، ولكنه فقط يستحثها على أن تتخذ موقفاً أفضل تجاه المسيحيين الديمراطيين، لدرجة إشراكهم فى إدارة البلاد. ولكن هناك إتجاها آخر، الفئات الديمقراطية الشعبية، التى تثمن الحاجة إلى التغيير الاجتماعى، وتشارك بمشاعرها الليبرالية، وتميل إلى التفاهم مع القوى اليسارية. فأى من هذين الاتجاهين سوف يسود، يعتمد كلياً على المسيحيين الديمقراطيين أنفسهم. فمشكلاتهم الحزبية الداخلية لا تعنينا، مباشرة. فما يعنينا هو الحاجة لتحاشى الفئوية، التى تصبح لعبة فى أيدى الرجعيين، فبالكفاح من أجل الوحدة، لدرجة أن يصبح المسيحيون الديمقراطيون أعضاء كاملى العضوية فى الجبهة المعادية للفاشية. ويمكن تحقيق ذلك على الأسس الموضوعية المتاحة. التى تزداد بسبب أفعال الأعداء المشتركين.

فالحزب المسيحى الديمقراطى محظور، وصحافته مغلقة بواسطة الضغط الاقتصادى وضغط الرقابة، وهذا ما يولد عداء للطغمة التى تسعى لاضطهاد بواسطة قمع أكثر.

ويجب أن تكون الجبهة المعادية للفاشية مفتوحة أمام المنظمات اليسارية غير الملتزمة بنا، ولكن يجب أن يكون هناك اتفاق على البرنامج، وأسلوب النضال، وعلاقات أخوية فى جميع النشاطات المشتركة.

ولا يمكن استرجاع الديمقراطية دون النضال. ونحن نفهم أن المقاومة النشطة تعنى العمل مع الجماهير الموحدة ضد الديكتاتورية. ومثل هذا العمل بدأناه حالاً:- فيعاد تنظيم العمال والحركة الشعبية، وتحارب فئات من العمال من أجل حقوقها. بالطبع ما زالت هذه الأعمال بدائية متقطعة، ولكنها مهمة، إذا أخذنا بالاعتبار التراجع العام لحركة العمل بعد الانقلاب. وتعبر المقاومة، أيضاً عن تضامنها مع ضحايا الاضطهاد وعبر الصلات الجديدة تعيد الناس للعمل معاً، مرة ثانية، وبالتدريج.

فبناء جبهة ضد الطغمة ليس سهلاً إذ يجب تحديد وجهات النظر المشتركة، وإيجاد الحلول العملية للقضايا المطروحة. وبينما يجرى تطور الجبهة المعادية للفاشية، يجب وضع مسودة لبرنامج الحكومة:- تدمير الدولة الديكتاتورية البوليسية، وخلق البديل، دولة يحكمها القانون، والديمقراطية المعادية للفاشية القومية، دولة شعبية، تمثيلية تبعث الديمقراطية وتعتبر الفاشية ، وتقوم بالتحولات الثورية، وتؤكد استقلال البلاد.

ويؤكد البيان الذى أصدره حزبنا، بعد فترة قصيرة فى الانقلاب، فى تشرين أول ١٩٧٣ أنه «سيعود الشعب إلى السلطة، ولكنه بالطبع، سوف لن يجبر على إعادة بناء جميع المؤسسات القديمة. فسيصدر الشعب دستوراً جديداً، وقوانين جديدة، وينشر مراسيم جديدة، وينشئ إدارات ومؤسسات حكومية جديدة، كجزء من دولة يحكمها قانون ذو نمط أعلى من ذلك الذى خنقه الانقلابيون. وسوف تكون دولة تحترم فيها حرية التفكير، طبقاً لجميع المبادئ الإنسانية، ولكنه لن يبقى مكاناً لقوانين تترك ثغرات ومنافذ للنهب، والتخريب الاقتصادي والفاشية» ويلقى زمن المحنة فى تشيلى بظلاله على مستقبلها. فالمؤسسات التى كان يؤمن بها الكثيرون بشكل أعمى، يجب أن تلقى فى مزبلة التاريخ. حقاً، من سيحترم النظام القضائى القديم، أو البرلمان الذى وقع شهادة وفاته بنفسه؟

وهكذا، حينما نتكلم عن التجديد الديمقراطى المعادي للفاشية، فإننا لا نضع ضمن اعتباراتنا فقط مجرد إعادة بناء أمور الدولة التى كانت قبل الانقلاب، بل، أيضاً، تطويراً واسعاً وشاملاً للديمقراطية. وسوف تؤكد المؤسسات الجديدة بشكل فعّال وجود حكومة الأغلبية، وسوف تلفظ منها جميع العناصر الفاشية، سواء كانت مدنية أو عسكرية، وسوف تملك الوسائل لسحق أية محاولة لعودة الفاشية.

فالدولة الجديدة المعادية للفاشية، سوف تضمن بنية حزبية متعددة ونشاطاً شرعياً لجميع الأحزاب الديمقراطية. نريد حكومة من أحزاب متعددة، حكومة الشعب، حتى أكثر تمثيلية من حكومة الوحدة الشعبية السابقة. فيجب أن تكون حكومة ثورية قوية، لتؤكد الديمقراطية الراسخة، والتقدم الاجتماعى السريع.

وما زال أمام الجبهة المعادية للفاشية قضية مهمة أخرى يجب حلها، وهى

الإصلاح الجذرى للقوات المسلحة، إذ بدون ذلك لا يمكن أن تكون هناك دولة ديمقراطية.

فالقوات المسلحة، التى أخرت تطور البلاد بالطريقة الأكثر وحشية، تخدم الآن الامبريالية والاوليجاركية الرجعية. فالجنرالات والضباط الذين ساعدوا على توريط الجيش فى المؤامرة ضد تشيلى وشعبها يتحملون مسؤولية جسيمة أمام التاريخ. وسوف يستدعون للحساب على جميع الجرائم وحمامات الدم التى ارتكبوها. لقد مرغوا شرف وهيبة القوات المسلحة فى الوحل أمام أعين شعبنا والعالم كله. لقد داسوا على أنبل التقاليد التشيلية، وأحالوا القوات المسلحة كجلاد للشعب. إنهم مدانون بالجريمة الكبرى، وهى خيانة بلادهم.

وغنى عن القول، بأننا لم نر، أبداً، أن الصراع الاجتماعى هو مواجهة بين المدنيين والعسكريين. فكثير من المستخدمين كانوا مخلصين لواجبهم الوطنى، ولكنهم كانوا عاجزين عن إيقاف الإرهاب ضد الشعب. وأولئك الذين رفعوا أصواتهم ضد الانقلاب الفاشى والاضطهاد، قد عانوا على أيدى الطغمة. فبعضهم قد أعدم بعد محاكمة سريعة، أو حتى بدون محاكمة. والآن، يحاكم عشرات الجنود وضباط الصف والضباط، وهناك حملة عامة لانقاذ حياتهم.

إن تشيلى فى حاجة إلى قوات مسلحة، لا تقف فى المستقبل ضد الشعب، مهما كانت الظروف، ولا تصبح كالكلاب الراكضة خلف الامبريالية والاوليجاركية. ويتضمن بيان حزبنا، الذى ذكر أعلاه، فى هذا المجال «بعد كل ما حدث، إن للشعب التشيلى الحق فى تنظيم جيش وشرطة من نمط جديد. وطرد جميع العناصر الفاشية، وعلى كل المستويات، من الجيش، والشرطة، ووكالات المباحث، والاستخبارات، وذلك من أجل منع تكرار المأساة الحالية».

هذا هو الهدف، وهو مهم جداً، بحيث يشارك فى تحقيقه، أيضاً، الجنود والضباط ذوو العقلية الديمقراطية والمخلصون لواجبهم المهنى.

فالتطورات السياسية، من الناحية الأخرى، ضمن القوات المسلحة والشرطة يمكن أن تثبت بأنها العامل الحاسم فى تشكيل طابع وأشكال المقاومة المعادية للفاشية. فالطغمة تريد جيشاً ذا توجيه فاشى ومجرد من أى مذهب ولكن

التقاليد الديمقراطية والوطنية، التى انتهكت خلال الانقلاب، ما زالت حية، إذ تجد عملية نشر الفاشية مقاومة متزايدة. هذه هى خلفية الاستياء العام فى سياسة الطغمة، وعدم الثقة بالمستقبل.

وقد أعلنت الحركة الشعبية عن تصميمها على إحياء التقاليد الديمقراطية والوطنية، ومواجهة سياسة الطغمة، وتعريتها، فى أعين الشعب. ويحاول الفاشيون، بيأس، تقوية مركزهم، برشوة الضباط برواتب عالية (أعلى فعلياً من أجور العمال، بالإضافة إلى علاوة، باسم علاوة «الحرب الداخلية»، تقدر بحوالى ١٥٪). فالجيش يتوسع، وهذا يعنى ضرائب أكثر. حتى أننا بتنا مقتنعين، بشكل ثابت، بأن الفاشيين لن يسيطروا على الشعب.

كما ذكر أعلاه، فقد تزاوجت المعركة من أجل ديمقراطية أوسع، مع معركة التحولات الاجتماعية. ولا يمكن أن يكون هناك فاصل بين المعركتين، حينما تكون القضية هى قضية الطبقة العاملة، قائدة الجبهة المعادية للفاشية.

ولكن قيادتها يجب أن تكون مبنية على الوحدة الوثيقة. لذلك يكون تنظيم جبهة المعاداة للفاشية عبارة عن عملية من الوحدة والصراع، فانتصار الثورة سيكون مؤكداً، فقط، إذا ما اتبعت الطبقة العاملة سياسة مستقلة، تشرحها بعناية للفئات الاجتماعية الأخرى، ولكنها لا تفرضها على أحد. فالتناقضات داخل الجبهة تطور منطقى، ولكن يجب ألا يسمح بأن تصبح ذات طابع تناحرى. وتستطيع الطبقة العاملة أن تلعب دوراً قيادياً إذا ما كسبت جزءاً كبيراً فى المجتمع. ولكن هذا، بالمقابل، يتطلب تحالفاً أوسع مع الفئات الاجتماعية. حينئذ، تستطيع الجبهة المعادية للفاشية أن تعمل، فقط، من خلال التفاهم المتبادل. وسيكون هذا أكبر وأقوى، كلما تعاظم النشاط الثورى للطبقة العاملة.

فالثورى يجب أن يساعد على تعميق التناقضات الاجتماعية، ليس فى بعض أشكالها المجردة، بل فى سياق جعل التناقض الأساسى هو الأكثر حدة. فبالعمل بهذه الطريقة نستطيع أن ندمج النضال من أجل الديمقراطية بالنضال من أجل التغيير الثورى، ومن أجل تحالف أوسع، وجعل الطبقة العاملة فى مركز الوحدة، والقوة المحركة والضامنة للتغييرات الثورية البعيدة.

وما هو حاسم هنا، هو قدرة الطبقة العاملة على استخدام الشعارات، وأشكال النضال، التى توحد كل القوى الديمقراطية، وقدرتها على إتباع سياسة مبدئية، تقيد الانتهازية اليمينية واليسارية، على حد سواء.

فالوضع الثورى يمكن أن تحدثه، فقط، الحركة الجماهيرية، التى تأخذ فى الحسبان القضايا الملموسة التى تواجه الشعب. فتبرز أشكال النضال فى مجرى هذه العملية، التى تنظمها، وتعممها، وتطبقها القيادة الثورية، بدون تجاهل مستوى النضج السياسى للجماهير. مهما كان، وأيضاً، العلاقة المتبادلة بين القوى والحاجة إلى تحسينها، فى كل خطوة تخطوها.

ويجب أن تتطابق الشعارات، تماماً مع الأهداف التكتيكية لكل مرحلة، فى حشد القوى الثورية، ويجب وضع الشعارات أمام الجماهير. والتمييز بين الدعاية الاستراتيچية والتكتيكية، والشعارات التحريضية. ودائماً نأخذ فى الاعتبار بأن الارتباط المتبادل (تداخل) بين مختلف الشعارات لا يربك الجماهير أبداً.

وهذا يعنى أن الأرهاب والمغامرة والتآمر الفردى يجب أن ترفضها الحركة الشعبية. وكل الدلائل تفيد بأن الفاشيين سيكونون سعداء جداً، فقط، لرؤية أفعال من هذا النوع، وذلك كمبرر للقمع الذى يعتمد على سلطتهم. ففى الماضى كان الإرهاب والاستفزاز يستغلان بلباقة من قبل أعداء الشعب، فكانوا يستطيعون أن يسببوا حتى تخريباً أكثر. مع الأخذ بالاعتبار طبيعة الحكم الحالى، معظم قوة الوحدة الشعبية، خصوصاً الشيوعيين والاشتراكيين قد أعلنوا وجهات نظرهم فى هذه المسألة.

ومن الناحية الأخرى، يعتقد حزبنا بأنه يجب ألا يكون هناك إطار جامد، ومبنى بسرعة فى المعركة ضد الفاشية ومن أجل الحكومة الجديدة هذا لن يسهم فى العملية الثورية. ولكننا نعتقد أن تعليقاً معيناً يجب أن يقال:-

أولاً، يجب أن نتأكد بأن تجربة الصراع الطبقى فى تشيلى - ويتضمن هذا الهزيمة الرهيبة المؤقتة - أثبتت أكثر مما دحضت، النظرية الثورية التى صاغتها الحركة العمالية. فبالرغم من إدعاءات الرجعية وممثلى ثورية البرجوازية الصغيرة الذين هم صدى الرجعيين، فإن موضوعة الوصول إلى السلطة بالطريق غير المسلح

فى بلدان معينة، وفى ظل ظروف معينة، لم تبطل بواسطة الانقلاب الفاشى فى تشيلى. وبنفس المنطق فإن الهزيمة المؤقتة لحركة وطنية تسعى للوصول إلى السلطة عبر الكفاح المسلح لا تعنى بأن هذه الثورة محكوم عليها بالفشل.

ففى تشيلى، قد اختفت بشكل واضح، إمكانية كسب السلطة بالطريق غير المسلح، وذلك بالمقارنة مع الوضع قبل ١٩٧٠. فالانتخابات كوسيلة للنضال من أجل السلطة السياسية قد أصبحت غير واردة، لفترة غير محددة.

ومن الناحية الأخرى، فإن رد الفعل الأكثر إحتمالاً للدكتاتورية الفاشية على الاستياء الشعبى المتصاعد سيكون بمحاولات لإبقاء الشعب خاضعاً، حتى ولو كان الثمن حرباً أهلية ويمكن للدكتاتورية الفاشية أن تشن مثل هذه الحرب ضد الحركة الجماهيرية المتصاعدة الواعية لإسقاط الحكم، ويؤكد هذه الفرضية وحشية الدكتاتورية التى لا تقارن. ففى مثل هذه الحالة سيصبح العمل المسلح من قبل الشعب ضرورياً. وأشكال هذا العمل المسلح يمكن أن تتنوع، وهذا يعتمد بشكل رئيسى، على الطبقة العاملة. ومع ذلك، فإن الانتفاضة الواسعة للأمة هى الإمكانية الأكثر احتمالاً من حرب العصابات.

فالفرصة الواسعة للتحالف أمام الطبقة العاملة مفتوحة، وبالتحديد لأن البلاد تعيش فى ظل حكم فاشى، وهذا ما يخلق الشروط المسبقة لانحياز القوة لصالحنا وستكون مغامرة الرجعيين صعبة، إذا ما استخدموا السلاح ضد هجوم القوى الشعبية.

ومع أن الديمقراطية قد ألغيت، إلا أن الحرب الأهلية ليست الشكل الوحيد لمثل هذا الهجوم. بل إن الإضراب السياسى العام، المدعوم فى الأغلبية الساحقة من السكان، يمكن أن يشل يد أولئك الذين يرغبون فى استخدام العنف الرجعى... وكانت تلك الحالة حينما تخلص الشعب من الدكتاتورية العسكرية، سنة ١٩٣١.

بمعنى آخر، إن حزبنا يتوق إلى تحاشى الأحكام الدوجمائية، التى تضر، فقط، بعملية حشد القوى، وعملية التجديد الديمقراطى. ولكننا، أيضاً، تواقون إلى تحاشى الصيغ البرجوازية الصغيرة الزائفة الثورية، مثل: «تنبع السلطة من فوهة

البندقية» فالسلطة تنبع من الجماهير، ومع ذلك تلعب البندقية، بشكل واضح، دوراً، أيضاً، كما نعرف من تجربتنا، أيضاً، بأن البنادق تطلق النار إعتماداً على قوة الشعب أولاً. فإذا كان الشعب قوياً، موحداً، ومستعداً للنضال فإنه سيجد الوسيلة لمنع العدو من إطلاق النار. وقد أثبتت ذلك، أيضاً، بالتجربة الثورية.

والذي نؤكده، مرة تلو الأخرى، بأنه ليس مهماً أي طريق للثورة تختار، بل إن الشيء الأساسي هو التعبئة الواسعة والكاملة للجماهير والاستفادة التامة من كل فرصة لشن الصراع في كل جبهة ولف قوى، أكثر فأكثر حول الطبقة العاملة. فيمكن إنجاز ذلك بسهولة أكثر، إذا ما أكدت القوى الثورية الارتباط الوثيق بين الأهداف الديمقراطية والتطلع الاشتراكي للثورة التشيلية. وهذا ما سيؤدي إلى عزل الفاشية في جميع قطاعات الجبهة.

والشيء الأساسي هو العمل اليومي، والملموس، والصبور بين آلاف العمال، والنساء والشباب، وبين جميع التشيليين. وذلك هو مفتاح النصر لأي نضال.

ولا يمكن لأي عملية ثورية أن تسير إلى نهايتها الظافرة، ما لم تحصل على دعم الجماهير. فالعنف جزء من كل طريق للسلطة، يسير عليه كل من الطبقة العاملة والشعب. ولكن العنف لا يحتاج اللجوء الفعال للسلاح. فإن هذا سوف يعتمد على طابع المقاومة التي تقوم بها الرجعية، والأكثر تحديداً طابع المقاومة التي بمقدورها القيام بها. وسوف تعتمد، أيضاً، على نشاط البروليتاريا في درجة عزلها لأعدائها، وعلى العمليات الخارجية داخل القوات المسلحة وعلى الوضع الدولي ... إلخ. وحيث أن هذه الخطوط العريضة لا يمكن تحديدها مسبقاً، فإنه سيكون من الخطأ سحب مسودة المخططات: لأنها سوف تفقد كل قيمتها، حينما تتطور الحركة الثورية.

وتوجه الرفيق الرئيسي الليندي قبل وفاته بدقائق قليلة، إلى الشعب وللمرة الأخيرة. وعبر عن إيمان عميق بقوى الطبقة العاملة والشعب، الإيمان الثوري الصلب. فقال: «إنني مقتنع بأن البذور التي بذرناها في عقول ملايين التشيليين لا يمكن تدميرها. فاستمروا في عملكم، علماً بأنه، عاجلاً أم آجلاً، سيفتح ثانية رجال ذوو قلوب طيبة وشجعان الطريق لمجتمع أفضل».

فالشيوعيون مقتنعون بذلك، لأنه لا توجد قوة على الأرض تستطيع إلغاء العملية الثورية، بشكل دائم، بالرغم من الصعوبات والتراجعات المؤقتة. فنحن مدركون، بعمق مسؤوليتنا أمام الحركة العمالية العالمية. واليوم فإن حملة التضامن القوية التى لم تحدث فى السابق أبداً حيث انضم، من كل مكان، أناس ذوو إتجاه ديمقراطى، وهذا ما عزز تصميمنا على أن نتقدم بالتعاون والوحدة مع جميع الاتجاهات الثورية من أجل النصر على الفاشية فحزبنا مستعد لبذل كل ذرة من الطاقة، وأن يقدم كل تضحية فى الحرب ضد الفاشية.

وتحوِّر الطغمة، باتقان، كل الحقائق، فى محاولتها للطعن بوطنية الشيوعيين ويستخدم الفاشيون كل صنوف الوحشية لتحطيم صمود السجناء من أعضاء الحزب والديمقراطيين النشطاء. فالأسلوب الاعتيادي هو جعلهم يعترفون بأنهم قد ارتكبوا جرائم. وكل ذلك يحدث حتى ينسف القدرة النضالية للطبقة العاملة والشعب. ولكن لا شئ يمكن أن يحطم مقاومتهم.

ولا يستطيع الفاشيون إلغاء حقيقة أن الشيوعيين يواجهون جماعة الإعدام باطلاق النار بثقة راسخة بأن البلاد والحزب وقضية الطبقة العاملة والشعب سوف تنتصر. حتى عملاء الرجعية وجدوا أنفسهم مضطرين للاعتراف بأنهم فشلوا فى تدمير الحزب الشيوعى، وهم يحثون على قمع أكثر فأكثر. فجميع محاولاتهم لتدمير الحزب الشيوعى حكم عليها بالفشل، بما فيها مزاعم مشبوهة تقول بأن حزبنا قد انشق. فوحدة الشيوعيين أصبحت أقوى مما كانت عليه وهناك بنيان مرصوص، وسد منيع ضد عملاء العدو والتخريب الفاشي. فآلاف الشيوعيين التشيليين يعملون بين الجماهير لتقوية حزبهم، ملهمين بالعقيدة الماركسية اللينينية الخالدة. فحزبنا الذى تدرب بواسطة ركابارين، لافيرتى، جونزالزدياز، فنسيكا نيرودا (Recabarren, Lafertte, Gonzalez Diaz, Fonseca Neruda) وآلاف الآخرين، هو حزب لا يقهر.

فروحه القتالية وجدت تعبيرها فى كلمات الأمين العام، لويس كورڤالان «أنا مقتنع، بشكل راسخ، بأننا سنخرج من هذا النفق المظلم لإعادة إقامة الحرية، مهما طال الزمن، سوف يحتل الكادحون مكانتهم فى التاريخ التى تليق بهم، تماماً».

هوامش:-

(١) كتبت هذه المقالة بعد انقلاب الثورة المضادة، بوقت قصير، وهى أولى المحاولات الشيوعية التشيلية لدراسة إنجازات الثورة وأسباب هزيمتها المؤقتة، أما المقالات الأخرى فى هذا الكتاب فقد كتبت فى ١٩٧٧ (المحرر).

(٢) تشيلى «انتصر الشعب» (المجلة الماركسية العالمية ١٩٧٠ World Marxist Review).

(٣) تقييم وضع البلاد الذى قدم فى المقالة حتى تاريخ كتابتها، صيف ١٩٧٤ وتم صياغة مهمات الشيوعيين طبقاً لها. وفى المقالات التى كتبت بعدها، كما ذكرنا، سنة ١٩٧٧، تم تحليل الوضع بشكل متقدم، ومنها حددت مهام الحزب. (المحرر).

* * *

مرة أخرى حول الأحداث

فولوديا تيتلبويم

عضو الهيئة السياسية

الحزب الشيوعي في تشيلي

كان لينين قد قيّم، بعناية، دروس كميونة باريس وثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ في روسيا، حتى أنه طور على أساسها الاستراتيجية والتكتيك اللذين أديا، في سنة ١٩١٧، إلى ثورة أكتوبر الظافرة. بالنسبة لنا كتشيليين، فإنه لجوهري، أن نقوم بالدراسة العميقة لألف يوم من حكم الوحدة الشعبية، مع كل تنوع عواملها وسماتها، النموذجية والشاذة منها، ونستخلص منها استنتاجات نظرية وعملية صحيحة. وبتحليلنا للمعطيات ذات القيمة البالغة التي في حوزتنا - كعالم اجتماعي صغير ومحدود، وضمن حدود بلد صغير بعشرة ملايين نسمة - نستطيع أن نؤكد خصوصيات الدراما السياسية ذات الأهمية الشاملة، ونستطيع أن نقدم تقييماً واعياً للإنجازات والحسابات الخاطئة للحركة الشعبية، حركتها الصحيحة، وأخطائها. والدليل الذي أصبح لدينا، يجعل من الممكن ومن الضروري، أيضاً، دراسة أساليب وخداع العدو، وحيله، لدرجة أن نؤلف كتيباً يقدم عرضاً حقيقياً للكيفية التي تستطيع ثورة مضادة، في أيامنا هذه أن تقضي على ثورة.

وللتأكيد، فإن القيمة السياسية الوحيدة لمثل هذه الكتيبات، هي أنها تشير إلى مثال محدد، محكوم بالقوانين العاملة، وبجميع خصوصيات المكان والزمان التي تميز كل ثورة وثورة مضادة.

وسنبذل جهدنا لتفحص الماضي، بنزاهة موضوعية وبنقد ذاتي، مستوحين تصحيحات في نشاطنا، كاشفين الخطوط العلنية والسرية في عمل العدو، وهذا ما سيقدم توضيحات كثيرة لنا، في مجال استراتيجيتنا وتكتيكنا، وأيضاً في مجال

استراتيجية وتكتيك العدو، وسيكون هذا فاتحة لتقديم التصحيح فى نشاطنا وتحويل هزيمة الشعب إلى نصر.

ونرى أحداث تشيلى تشير إلى أنه من الممكن أن يتحقق من خلال الانتخابات، أكثر مما هو اعتيادى، وحتى نصر انتخابى هائل، أو أقل بكثير من القوة الواقعية، نصل إلى هذا الاستدلال، بالتحليل الأخير للأحداث فى تشيلى، بتحليل ظروف محددة معينة ناتجة عن المجرى المعقد للتطور التاريخى، والبناء المثابر للقوى، وتوحيد جميع الفئات المكافحة من أجل التغيير الاجتماعى. وبينت هذه الأحداث، أيضاً، بأنه لا يوجد نصر انتخابى يحمل الضمان لتعزيزه. ويمكن لهذا النصر أن يكون تقدماً ملحوظاً فى طريق طويل شائك، ملئ بالمنحنيات، والتقاطعات الخطرة، وغالباً ما تنتهى بجُرف ذات حافة حادة خطرة. ولكن ما لم يتبع هذا النصر الانتخابى بهجوم واسع من قبل أغلبية الشعب فلا يمكن تحوله إلى سلطة واقعية، تكون الجماهير راغبة وقادرة على الاحتفاظ بها والدفاع عنها ضد جميع الصعاب، وضد جميع محاولات الأعداء داخل الوطن وخارجه، تجاهل وإلغاء هذه السلطة، وألا يمكن أن تكون النتيجة، أو تميل إلى الهزيمة.

حقاً إن النصر الانتخابى يقدم السلطة جزئياً فقط، بكونها بداية لمرحلة جديدة من العملية الثورية، ومتممة للمراحل السابقة، وإنها لم تأت بين عشية وضحاها، بل كنتيجة للعملية الثورية ككل، ونمو الأزمة البنيوية للبلاد، المتفرعة من تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية. إنها النتيجة النهائية لتراكم عوامل تمهيدية، تعكس الأشكال المتنوعة والفاضحة للصراع الطبقى.

ويبين ذلك كيف تشكل الوضع ما قبل الثورى فى تشيلى. إذ كان الحزب الشيوعى يعتبر الانتخابات شكلاً للعمل فى النضال من أجل تغيير المجتمع. الأمر الذى يتطلب كسب تأييد الأغلبية.

وتعنى «الأغلبية السياسية» شيئاً ما أكثر متانة وكمالاً من الأغلبية النسبية، أو المطلقة للأصوات. وهى درجة أكبر من الأغلبية الحسابية (والرياضية)، إذ يجب أن تكون تعبيراً عن وجود تمثيل للكتلة الاجتماعية للجزء الأعظم من السكان. ويجب أن تكون، علاوة على ذلك، أغلبية نشطة، ولا تفعل ذلك،

باستمرار فقط (وهى نموذج لأى حركة تتطور باطراد)، بل تجسد الحاجة للتمسك بالمكاسب التى أنجزت بكافة الوسائل الممكنة.

حتى خلال تنامى العملية الثورية فى تشيلى، كانت أشكال النضال (تعتبر أهدافاً لهذه العملية. فكان يرفع الشكل لدرجة الجوهر، وكان هذا المطلق يصبح هو الطريق الوحيد.وكان هذا، بلا شك، خطأ. وذلك لأنه حينما يتغير الوضع الملموس، فإن الجماهير تجد نفسها مقيدة اليدين. بينما كان التطور السلمى للثورة يجارى الظروف السائدة، ويعبر عن إرادة الحركة الشعبية، وكان بعيداً جداً عن الانسجام مع عدو على استعداد لوقف الثورة بغض النظر عن التكاليف وبكل الوسائل، مهما كانت، إلا السلمية منها. وهذا ما يجب تذكره فميل العدو للقتال والعدوانية، يجب أن يكون، أبداً، مفاجئاً للثوريين. إذ سيبذل العدو كل جهوده ليخمد المقاومة. وسيتحين كل الفرص ليرفع السلاح ضد الشعب.

فكل ظاهرة، أو تطور، تتأثر، جدلياً، بالعوامل المتنوعة. وكل حقيقة ملموسة لها جوانبها الأساسية والثانوية. فعلى ضوء الأحداث الأخيرة فى تشيلى، نعتبر أن العامل السياسى بالتأكيد هو الذى يلعب الدور الأساسى فى عملية تداخل العوامل السياسية والعسكرية.

فالعامل الأخير هو جزء من العامل الأول، ولكنه عامل جوهرى. ومن هنا تأتى الأهمية الفائقة للسياسة العسكرية للحركة الشعبية. إنها لا تتضمن، فقط، مجرد تبنى موقف محدد، تجاه الجيش، وإقامة تحالف متين مع القسم الديمقراطى الموجود داخله، بل تتضمن تشكيل قوة تكون قادرة على الدفاع عن القضية العامة، ضمن جهودها، وبالاشتراك، بالدرجة الممكنة، مع القطاع الموالى للثورة من الجيش.

وبينت التجربة أن تقدمنا يجب أن يصان ليس، فقط، بالتأييد الشعبى بل، أيضاً، بالتأييد العسكرى الملائم. والشرط المسبق لذلك هو السياسة البناءة لهذه المسألة (بالنسبة لنا كشيوعيين نتحمل مسؤولية خاصة، بالطبع).

لذلك فالرجوع إلى الثورة (مفهومنا عنها)، طبيعتها الجدلية العالية، ذوأهمية حيوية، يذكرنا، دائماً، بأنها عملية يمكن تغييرها، اعتماداً على مجرى الصراع، وأنها تتسارع فى فترات من تطورها، حتى تصل إلى نقطة تملى علينا أشكالاً

جديدة من النضال، كما كانت الحالة فى روسيا ١٩١٧. بمعنى آخر، ألا نجعل هذا الطريق أو ذاك - طريق الثورة - مطلقاً، ولا نعتبر اختيار. ذاك الطريق نهائياً، لا يمكن مراجعته، أو حتى ذاك المبدأ هو ذاته الذى يجب أن يستخدم، دون تغير، خلال فترة طويلة من التاريخ.

فالتحول فى شكل للنضال إلى شكل آخر، فى البلدان الأخرى، لا يمكن أن يحدث بنفس السرعة التى جرت فى روسيا، فى الشهور القليلة التى سبقت ثورة أكتوبر. ولكن تجربتنا السلبية توحى بأنه من الخطأ، عموماً، أن نعزو طابعاً غير متغير إلى أى شكل خاص للنضال، ونتعامل معه كشكل ثابت، وجعله ممكناً دون اعتبار التغيرات فى الوضع، التى غالباً ما تكون فجائية، يسببها، بشكل خاص، الأزمة السياسية والتناقضات المتنامية.

مصطلح «الطريق السلمى» مصطلح صحيح، فقط، بالدرجة التى يتجنب فيها الحرب الأهلية. ولكن بسبب التقلبات العديدة، فإنه لا يفلت من القانون الذى يقول بأن العنف هو «قابلة» التاريخ. ويجب أن نضع نصب أعيننا ونتذكر، أن نفس عملية تغيير الطريق يفترض مسبقاً «تغيير الأحصنة»، مع الاستمرار فى تقدمنا. وإنه لمن الصعب تغيير الأحصنة فى وسط التيار. ولكنه سيكون أكثر صعوبة إذا لم نرتب استعداداتنا بشكل مسبق. وبغض النظر عن كيف تتجسد الضرورة للتغيير، بشكل واضح، فنفس هذه الإمكانية للتغيير، وكذا إمكانية تنفيذه، يجب أن تكون مضمونة، بشكل مؤكد. وهذه قضية لا يمكن بحثها فى لحظة التغيير، بل تتطلب استعدادات مسبقة، يمكن أن تستمر حتى لسنوات، وهذا ما فشلت الحركة الشعبية التشيلية فى فعله. فعلى الطليعة التى تسير على رأس الجماهير أن تكون مستعدة لتبنى - إذا كان ضرورياً - أكثر الإجراءات حيوية ضد انقضاض الرجعية.

وما كان قد حدث فى تشيلى فى ظل حكم الوحدة الشعبية هو أن كثيرين اعتبروا الاستعدادات للتغيير النهائى لطريق وأشكال النضال، مرفوضة بشكل مطلق. ودرس آخر تعلمته الوحدة الشعبية هو أن مناخ الشرعية الدستورية يمكنها من التطبيق الصارم للقوانين، وهذا مايعطى القوى الثورية قوة أكبر، ويمكن فى

النهاية، مساعدتها على التقدم بسرعة، ولكنه في حالات محددة يمكن أن يقدم للعدو خططاً للتمرد أو الانقلاب. وما لم يفهم هذا بشكل صحيح فإنه يمكن أن يستخدم الشرعية ذاتها لتكبيل الشعب، بحيث تصبح حتى إمكانية ممارسته حقه في الدفاع الشرعي عن نفسه أكثر صعوبة. وليس هناك من سبب ليشعر الشعب بأنه مقيد اليدين والقدمين بواسطة الشرعية، مثل «جيلفر». إذ يجب أن يعتبر الشعب الشرعية سلاحاً من المفيد التمسك به من أجل قضيته العادلة، وليس، أبداً، فخاً أو خدعة.

كان الرجعيون والفاشيون، لتنفيذ آلية مؤامرتهم، يعزفون على وتر الاتهامات الزائفة ضد حكومة الوحدة الشعبية، مدعين أنها انتهكت حدود الشرعية وبعد ذلك، داسوا هم هذه الشرعية بأقدامهم (كما لو كانوا يطورون، بطريقتهم الخاصة، تصريح Odilon Barrot أوديلون باروت. «الشرعية تقتلنا») وقد شرعوا بتنفيذ شعار «لنقتل الشرعية». وبينت التطورات، بوجه خاص، أنهم حولوا قانون الرقابة على الأسلحة، كفخ للشعب، لتجريده من السلاح، وسحقه.

كل هذا يثبت الحاجة لاحترام المطلب الأساسي، وهو الاعتماد على الجماهير. ولقد قلنا إن الطريق السلمي يكون عملياً، فقط، إذا استحوذت فكرة الثورة على عقول أغلبية الشعب، وحرضتهم على العمل. حينما تحقق القوى تغيراً مقبولاً بالتفوق الساحق، فإنها لن تترك الفرص لنهوض الرجعية، أو لنجاحها. وفكرة الأغلبية التي اعتبرها لينين بالغة الأهمية («أغلبية الشعب لنا» قال هذا في أيلول ١٩١٧)، تبقى هذه الفكرة ضرورية لمطلب النصر، مهما كان شكل النضال.

وبالتالي، فإن اصطفاف القوى، ذو أهمية حاسمة. إذ يجب علينا، دائماً برأيي، أن نفهم أن جبهة المدافعين عن التغيير أقوى من خصومها، وهذه الأفضلية ذات اعتبار، من الناحية العددية والتنظيمية، وكذا بالنسبة للنشاطات السياسية، والأيديولوجية، والثقافية، والدعائية، وكذلك جميع النشاطات الأخرى. بمعنى آخر، يمكن أن تكون هذه الجبهة العريضة أكثر قوة، اعتماداً على نوعية، وصلابة التحالف، ودناميكية وتأثير أعماله الموحدة. ويجب أن يكون برنامجها، أيضاً، برنامج القاسم المشترك لجميع الأطراف والعناصر والقوى المشكلة لها. وعلى هذه

القاعدة، يجب أن يعمل الحلفاء هنا بنمط تنسيقى، على أساس المبادئ التكتيكية والاستراتيجية الموحدة، حيث يوجهون ضربة مشتركة للعدو، وفى نفس الاتجاه الواحد. وبهذه الطريقة، فقط، حيث يتم العمل كائتلاف رائع، مع تحاشى بروز أقطاب معارضة، أو أعمال غير موحدة داخل الحركة، وبتطور خط البرنامج المشترك، يمكن هزيمة العدو. فصيانة وتوسيع مجال وقوة الجبهة وتصليب الأغلبية، كما بينت التجربة، عامل فائق الأهمية من أجل تقدم العملية الثورية.

وأكرر، بأن العدو سوف يستخدم القوة، طالما كان باستطاعته. وأن الثورة يمكن أن تقوم بدون حمام الدم، وذلك إذا كانت الأغلبية قادرة على فرض هذا، والأقلية غير قادرة على منعها. لقد كان هذا صحيحاً، فى فترة مرت بها البلاد خلال الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٧٠، وجزئياً سنة ١٩٧١. ومع ذلك سوف يبذل العدو، دائماً، معظم جهده لاستعادة سلطته. لذلك ليست المسألة، فقط، لحظة الخطر، لأن الخطر سيبقى طالما توجد الرجعية، ويزداد الخطر حينما تنجح الرجعية فى استعادة المبادرة لصالحها.

وبالنتيجة، فإن قضية توازن القوى تجعل من الضرورى الأخذ بعين الاعتبار عدم تواصلها، وتغيراتها المحتملة. فهى لن تبنى لمرة واحدة وللأبد إلا حينما تعزز الثورة مواقعها، وتتغلب على تناقضها الداخلى، وتقضى على الطبقات المتناحرة، وتبنى مجتمعاً لا طبقى.

فعلى مدار فترة حكم الوحدة الشعبية، كانت تشيلى تعيش فى ظل نوع من السلطة المزدوجة، الذى لا يمكن، بالطبع، مقارنته بالوضع فى روسيا سنة ١٩١٧. ففى تشيلى كان هناك حكومة شعبية شرعة، ومن الناحية الأخرى. لسلطة الرجعية غير الشرعية، المدعومة من جميع أولئك الذين كانوا يسيطرون على المجتمع. فبالإضافة إلى المفاتيح الاقتصادية المعينة والمحافظ المالية ووسائل الإعلام الجماهيرية تحكمت السلطة الرجعية بجزء كبير من جهاز الدولة. فاستغلت، بمهارة، الحسابات الخاطئة و عدم التآلف فى الوحدة الشعبية، ووجود ميول مختلفة فيها، بحيث تُجذب البرجوازية الصغيرة بكل جهدها لتنفيذ الرجعية. هذه الفئة الاجتماعية الكبيرة، التى هى، فى الغالب، متأرجحة تلتصق بقيمها الخاصة،

وترتعد خوفاً من القصص التى تروجها ماكينة العدو الخاصة بالإرهاب السيكولوچى. فيعرف العدو، تماماً، أنه لن يحصل على موطئ قدم، ما لم يفز بتأييد الفئات الوسطى، ويؤثر على الجماعات غير المتجانسة من الناس، المختلفة فى وعيها السياسى، وأيديولوچيتها، وسلوكها الموضوع فى مناخ هستيرى لئيم، خُلق من خلال جهود وكالة المخابرات المركزية CIA. فإذا ما توصلت الأوليجاركية إلى مكاسب معينة، من خلال استراتيچيتها لكسب الجماهير، فذلك فقط لأنها حازت على تأييد الفئات الأخرى، التى لا تنتمى لطبقتها. فإنها تكون قد نجحت، لأنه لم يوجد فعل مضاد ملائم من الجانب الآخر، وذلك، يعنى، أن الحركة الشعبية ليس لها سياسة مرتبطة ببرنامج للحركة، يغرى الفئات الاجتماعية الوسطى، بثقة، على أنها يجب أن تحتل مكانها فى المجتمع الجديد.

فالعامل الحاسم من أجل سير النضال لصالح الشعب، هو، دون شك، وجود القيادة السليمة للحركة الشعبية، قيادة قادرة على تقديم الإرشاد السليم للجماهير، وتواظب على توعيتها، وتعبئتها لهذا العمل الضرورى أو ذاك، وتجعل هذه الأغلبية السياسية مدركة لمسئولياتها، وتحولها بكليتها إلى قوى واعية، سياسياً، وموحدة. وغنى عن القول، بأن حزبنا الشيوعى قد لعب دوراً أساسياً فى هذا المجال، كما فعلت، أيضاً، أحزاب الجبهة الشعبية الأخرى.

فللحركة الشعبية، دون شك، إنجازات تاريخية فى رصيدها، وأظهرت، أيضاً، مبادرات خالقة، خلال فترة حكم الوحدة الشعبية. حيث طورت الأشكال البدائية للحكومة الديمقراطية، التى نبعت من شعب صمم على تغيير الطبيعة الطبقية للدولة، ذلك ما يجب أخذه فى الحسبان، فى المستقبل كسابقة مفيدة لحكم ديمقراطى أصيل، قادر على السيطرة على الفوضى.

ومع ذلك فإن فرضية الليندى حول الرئاسة لن تستطيع بذاتها تبديل الطبيعة الطبقية للدولة، وطابع القوات المسلحة، والشرطة والآلة الإدارية. ولهذا السبب، نشدد على أهمية اصطفاف القوى العسكرية لصالح تطور الثورة فى أية عملية ثورية، تتبع الطريق السلمى. هذه مسألة أساسية.

وقد ووجهت الوحدة الشعبية بحاجة ماسة لتفعيل التغييرات. بحيث تضع

جهاز الدولة تحت الرقابة المنظمة للشعب، حتى وضعه فى خدمة الشعب، تدريجياً. علاوة على ذلك، كان لزاماً علينا زيادة النشاط الديمقراطى الذى يتضمن المشاركة الفعالة للجماهير، بالمعنى الواسع للكلمة، وتجريد الرجعية من محاولات سيطرتها، وتحويل كل السلطة الفعلية للشعب العامل والفئات الاجتماعية التقدمية.

ولا ننكر بأن حكومة الوحدة الشعبية، خلال سنوات ثلاث من وجودها فى السلطة، قد اكتسبت تأييداً نشيطاً من الجماهير. مع ذلك، كان هناك إرباك حول الأهداف - هل هى أهداف ديمقراطية أم اشتراكية - وطرح أفكار مغايرة للبرنامج، أو مبنية على طوباوية جامحة، جعلت من المستحيل، فى أية لحظة، أن تسير مبادرات الجماهير فى الاتجاه الصحيح، وتأمين تأييد الأغلبية فى حل كل مشكلة، كما كان الحال بالنسبة لقضية وطنية، وإجراء مفهوم للجميع، وهو عملية تأميم مناجم النحاس.

ولنشدد على أن النتيجة المحزنة لهذا الفصل فى التاريخ يجب ألا تقلل من المغزى الواضح لحقيقة ما حدث فى الماضى، وهو أنه فى أقل من ثلاث سنوات حققت حكومة الوحدة الشعبية تقدماً هائلاً، مسجلة مكاسب قيمة تعيش فى ذاكرة الشعب، وهى جزء من التراث السياسى الباقى (حتى ولو أنها دُمرت بعد ذلك بواسطة الحكم الفاشى)، وقد أصبحت تراثاً سوف يلعب، ثانياً، دوراً معيناً مهماً، حينما تتخلص البلاد من حالتها الحاضرة. وأنه لمن الخطأ ادانة هذه التجربة. إذ يجب علينا أن نطرح تقديراً جدياً للمغزى الإيجابى الواسع، والمساهمة البناءة العظيمة للحركة الشعبية، التى حُطمت بشكل تراجيدى.

ومع ذلك، نصر بأنه لولا أن الجماهير تتعلم، باستمرار، من خلال النشاط السياسى ومن خلال تقييم الوضع السياسى، فإنها لن تستطيع بعفويتها، النهوض إلى مستوى الإدراك الاجتماعى اللازم لهزيمة العدو، والمشاركة الواعية فى صنع التاريخ. حينئذ، فإن واجب الطليعة السياسية الماركسية اللينينية، أى الشيوعيون العاملون فى الوطن وخارجه، أن يقدموا للطبقة العاملة والحركة الشعبية قيادة علمية، فى أية لحظة، حتى فى الظروف القاحلة للحكم الفاشى. فعلى الحزب الشيوعى، من أجل إنجاز مهمته الأساسية كحزب قائد مع الأحزاب

الأخرى من حلفائه، ومن أجل تطور العملية الثورية، أن يحل المعادلة الجدلية المكونة من عنصرين: نوعية وحدته مع القوى الأخرى للحركة الشعبية ليست خالية من التناقضات، التى يمكن فى أوقات تنمو وتتطور إلى مستويات خطره، ودوره المستقل فى هذه الحركة، كحزب يستطيع فى ظل غياب ظروف مواتيه، وحتى وسط الخلاف، أن يقوم بواجبه من أجل أن يطرح سياسته للشعب والبلاد، من وجهة النظر التى تقوى الوحدة ولا تضعفها.

كانت تنسف مواقع ممثلى المعسكر الشعبى، خطوة خطوة، وأصبحت، فى النهاية، هذه الخطوات واضحة، تماماً، حتى أدت إلى نجاح الانقلاب الرجعى، هذا بجانب السلبيات التى كانت فى تطبيق سياسة الطبقة العاملة فى التحالفات وتوازن القوى، فى كل من المجالين السياسى والعسكرى، اللذين تدهورا، بشكل واضح، فى الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، لم تكن الخاتمة السلبية، لهذه الفترة فى الثورة التشيلية، تعزا، كما قيل، إلى إرادة الشعب، بل نتيجة التدخل القسرى المقيت والتغير العنيف الذى طرحه الانقلاب الفاشى.

إنه لمن الضرورى دعم العملية الثورية من الأغلبية الشعبية. ومن الناحية الأخرى، بينما هذا العامل ضرورياً، إلا أنه لن يضمن نجاح الثورة، التى يمكن أن يقلب تقدمها رأساً على عقب، وتلغى مكاسبها، ما لم تكن الحركة الشعبية قادرة على دعم عزيمة الأغلبية، من خلال إجراءات دفاعية فعالة.

ونحن لا نعنى بالسلاح وحده، فقط، بل هناك مجالات أخرى تخوض الصراع فيها. فمثلاً شنت الامبريالية والرجعية المحلية، لتحقيق النتائج السياسية، هجومها قبل كل شئ، فى المجال الاقتصادى ككل، ذلك المجال الذى كانوا هم أقوياء فيه، بشكل خاص، وكانوا قادرين على فعل ما يريدونه بسهولة. وقد ترافق الهجوم الاقتصادى بالإرهاب الفردى، الذى أصبح، الآن يمارس، يومياً، بشكل واسع، بواسطة الرجعيات السياسية فى أمريكا اللاتينية. والواضح الناجم عن ذلك كان فوضى مطلقة، وصفها البعض بأنها منظمة جداً. نظمتها CIA، التى لم تتردد فى استخدام هجوم دعائى شامل لهذا الغرض. ولربما كانت المرة الأولى التى تستخدم فيها الثورة المضادة وسائل الإعلام الجماهيرية، بهذا الشكل الصائب،

وبهذا المدى الواسع، وبمثل هذه القوة. هذه صفحة أخرى من التاريخ، تستحق الدراسة، بعناية أكبر. وازدادت المخططات الرجعية، عندما سقطت الحكومة، وذلك من أجل تنسيق وتنظم الإجراءات المضادة. فوجود خطين متوازيين داخل الوحدة الشعبية ساهم في نجاح المؤامرة الرجعية. بالإضافة لذلك كان المتآمرون يستفيدون، باستمرار من. أحاديث الثوريين المتطرفين حول القوات المسلحة، التى لم يكونوا يملكونها.

وما نحاول قوله هنا هو إن الحرب التى تطلق فيها البنادق نيرانها تتطلب سياسة عامة واضحة تماماً ويجب تقديمها بشكل متواصل إلى الجماهير. وأنها ليست مجرد مسألة استخبارات، أو استخبارات مضادة منظمة، بشكل سليم. فالمهمة هى القيام بنضال سياسى شامل موجه لتشتيت القوى المركزية للتآمر من قمة رأسها إلى أخمص قدمها. وفى كل المجالات - اقتصادياً، سيكولوچياً، شعبياً، وأى مجال آخر، ولكن فى مقدمتها المجال العسكرى.

ألقت هذه الأحداث ضوءاً ساطعاً على دور القوات المسلحة. فسوء تقدير هذه المسألة ترجم ذاته فى مأساة جديدة للشعب. وما شهدناه لم يكن مجرد تكرار للماضى، أو تأكيد على دروس فترة بعيدة من التاريخ. وتتوق الامبريالية وحلفاؤها المحليون، أكثر من أى وقت مضى، لإخراج الجيش من ثكناته. ويرجع هذا للاعتراف الضمنى بأن تطور ونمو قوة الحركة الشعبية أصبح أكثر مما يجب. لدرجة أنها تشكل خطراً على سيطرة الامبريالية والرأسمالية على المجتمع والدولة. ولم تعد المسألة، بشكل واضح، عبارة عن أعمال عسكرية، مثل التى كانت كثيرة العدد على مدار المائة وخمسين عاماً من تاريخ جمهوريات أمريكا اللاتينية، أى بمعنى مؤامرة يقوم بها مغامر من ذوى المقامات العليا، حيث يتم ببساطة، إسكان فرد متعطش إلى السلطة، فى القصر الحكومى. وكقاعدة، أصبحت مسألة عمل صريح ضد الحركة الشعبية، ينفذ حينما لم تبق أية وسيلة فى أيدى الرجعية لمنع انتصار القوى التقدمية أو إلغاء مكاسبها.

وهذا يحثنا على إعادة تقييم المسألة العسكرية من وجهة النظر الراهنة ولن نجد أى مدخل جديد مقنع بالنسبة لهذه المسألة، إذا تغاضينا عن حقيقة مهمة،

وهى أن الامبريالية تسعى، باستمرار لكسب التأييد من داخل جيوش أمريكا اللاتينية، حيث تحاول أن تؤثر فيها كجزء منفصل من القوات المنفذة لاستراتيجية البنتاجون الكونية. وطبقاً لمبدأ المذاهب المستوردة، المقبولة من قبل قادة عسكريين معينين، فإن العدو الأساسى، اليوم، ليس خارج البلاد بل داخلها، ويدعى «التخريب الداخلى». وعند لحظة مفصلية معينة، أخرج المجتمع العكسرى الصناعى فى الولايات المتحدة إلى الوجود مبدأ تكتيكياً حول، فتنمة الحرب، الذى يقول «الآسيويون يقتلون الآسيويين»، إنه شعار قائم فى بلادنا وهو «التشيليون يقتلون التشيليين». وهذا يعنى أن القوات المسلحة يجب أن تشن حرباً ضد شعبها، وهذا يجعل الأمور أسهل للامبرياليين كى يرسخوا سيطرتهم على تشيلى، وينهبوها. وفى هذا السياق برز التصريح الوقح - المضحك المبكى - لبينوشيت، فى أرجواى حيث بين أنه يعمل لصالح الامبرياليين، إذ يقول «إن الولايات المتحدة لم تطلق طلقة واحدة للإطاحة بالشيوعيين فى تشيلى، التى لم تكن فيتنام، فلم تقتل أحداً» حقاً لم يقتل أى جندى للولايات المتحدة، ولكن قُتل آلاف التشيليين، الذين لم يضعهم بينوشيت فى اعتباره.

لقد قال استراتيجيون عسكريون وسياسيون معينون فى البنتاجون، إن أفضل استثماراتهم هى تدريب ضباط أمريكا اللاتينية فى الأكاديميات العسكرية للولايات المتحدة، وزرع تفكير البنتاجون فى أدمغتهم. وهذا ما فعلوه، حقاً. فقد أعلن السيناتور Willaim Proxmire وليم بروكسمير، سنة١٩٧١، أنه، ما بين سنة١٩٤٥، سنة١٩٧١، قد أنفقت الولايات المتحدة ١٧٥ر٠٠٠ مليون دولار فى تدريب ٣٢٠ ألفا من رجال الخدمات فى سبعين دولة مستقلة. ففى ١٩٦٥، قال روبرت وود، متباهياً، بخصوص المساعدة العسكرية، بأن معظم ضباط أمريكا اللاتينية قد تدربوا فى الولايات المتحدة، أو فى منطقة قناة بنما.

يجنى الامبرياليون، الآن، الثمار، ففى عديد من بلدان أمريكا اللاتينية، فرضوا ديكتاتوريات عسكرية رجعية، تخدمهم. ويتآمرون لفعل هذا فى كل مكان.

ففى تعلمنا دروس أخطائنا، يجب علينا أن نستخلص الاستنتاج التالى:-

للتأكيد أن الثورة تتبع طريقاً سلمياً، يجب عليها أن تمنع الرجعيين فى القوات المسلحة من تحويلها إلى جلاد للحركة الشعبية. بمعنى آخر، يجب أن ننظر إلى الأمر من وجهة نظر منع الجيش من لعب دور الشرطى الأعلى، وألا يعمل كقوة استعمارية محلية تتلقى أوامرها من البنتاجون، أو شركة تأمين، أو حرس امبراطورى يحمى مصالح الاحتكارات وأصحاب العزب الكبيرة.

كانت إحدى أكبر نقاط الضعف فى الحركة الشعبية، هى طرح هذه المسألة بشكل غير ملائم ومحدود، وبخجل، فإذا ما طرحت، كانت تطرح على مستوى أفراد، وهذا ما منع الأحزاب أن يكون لها جذور عميقة بين الناس، مما أدى إلى عزلها عن الجماهير. وتم السكوت طويلاً على الناس الذين يتهربون من أداء واجباتهم فى وظائفهم فى كل من الجيش والشرطة. وكانت المعرفة قليلة، عن تعاطف كثير من الضباط ذوى الرتب العالية (قضية بينوشيت، هى الأكثر إذهالاً، ولكنها ليست الوحيدة)، فأجهزة المعلومات كانت مخترقة من قبل المخربين، وهذا ما جعلها عاجزة، بشكل مأساوى. وبجانب هذا، كان كل شئ متأثراً بالافتقار للوحدة فى الحكومة، حتى الدعم للجنرال براتس Prats، حينما ترأس الوزارة، وبعد ازاحته كرئيس للأركان. ورأينا نقوله بإخلاص، وهو أننا كشيوعيين كنا، أيضاً، ملامين لحساباتنا الخاطئة، تاريخياً، وهى التى كانت نتيجة لضعف وعدم دقة سياستنا العسكرية، وموقفنا من القوات المسلحة.

كيف يمكن أن يتم التغيير الملائم فى الجيش؟ إنها مهمة صعبة جداً، ولكنها معقولة، دون شك. وللإجابة عن هذا السؤال، بشكل سليم وممكن، يجب أن نحلل الطبيعة الاجتماعية للجيش، وتركيبه الطبقى، وآلية نشاطه، ووظائفه المتغيرة فى مجرى التاريخ، ودوره الحالى فى المجتمع - بمعنى آخر جدلية سلوكه.

فالقوات المسلحة فى بلدان أمريكا اللاتينية ليست مؤسسات مجردة (معزولة) أو تنظيمات شريرة مقدر لها، نهائياً وإلى الأبد، أن تضطهد شعوبها، بشكل وحشى. وليس هناك حاجة للتأكيد هنا على الطابع الخاص للقوات المسلحة الثورية فى كوبا، والتى برزت إلى الوجود نتيجة لثورة اشتراكية ظافرة. ولكن حتى فى جيوش تلك البلدان فى القارة التى لم يحدث فيها ثورة، فإننا نشهد تطورات لا

تقودنا إلى التفسير القدري لدورها، أو حتى للتشاؤم الزائد. لقد ميز كارل ماركس تيارين فى الجيش الأسبانى (بالحديث تاريخياً. لقد حمل تشابهاً معيناً لجيوش البلدان التى هى، فى الوقت ذاته أمريكا الأسبانية، فى محيطها، وكمدرسة لتدريب وتجريد القوات من العقائد)، لقد رأى بديلين أوليين للنشاط الاجتماعى والسياسى يُعلنان عن ذاتهما، فى هذه الأيام: الموقف الرجعى البليد، وفى نفس الوقت طاقه كامنة للمبادرة الثورية، كما بينت الانتفاضة التى قادها رافئيل ريجو Rafael Riego. وهذه المبادرة يمكن أن تعلن عن ذاتها فى فترات الأزمات السياسية. وأشار لينين إلى الصلة الحية بين تطور الحركة الثورية وانعكاساتها على القوات المسلحة ونمو الاستياء فى الجيش. ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذه الخاصية عن الجيش لم تكن سائدة، تاريخياً، لأن الجيش هو الضمانة المسلحة لنظام مبنى على الاضطهاد.

ففى تشيلى هناك عدد قليل جداً من المدافعين عن نظرية «خصوصية» الجيش وهو يدعون بأنه فى لحظة محددة يلتزم الجيش «الحياد السياسى». وأنه لمن الصواب الإشارة إلى أن الجيش غالباً ما يعمل فى ظل نفوذ حاسم لهذه أو تلك من الطبقات؟ أو الحركات. وإنه لأمر طوباوى أن نفكر بأن الجيش كائن محايد سياسياً. ففى وضع معين، تأتى مرحلة التحييد كنتيجة للنضال خارج وداخل القوات المسلحة، لإحباط مخططات الفاشية الهادفة لجر الجيش إلى الانقلاب الرجعى، ففى هذه اللحظة يمكن للشعب أن يلجأ إلى تلك العناصر من الجيش التى بقيت على ولائها للدستور. ففى إطار مفهوم التطور السلمى للثورة، يمكن أن يكون لهذا التحييد تأثيراً معيناً، لوقت ما.

وهناك عامل مهم جداً، يجب أن نتذكره بالطبع، وهو الأصل الطبقى للعسكرى. ،مهما كانت الحقيقة، فإن معظم أعضاء الخدمات المسلحة يأتون، فى النهاية، من الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين، ويتجلى هذا فى الميزان الجماهيرى، فقط، فى ظل تأثير الوضع الثورى. ويطرح وجود العسكريين فى الثكنات تنظيماً يقوم بعمل، ايديولوچى محدد.

والمسألة هى أن هناك وعياً مزيفاً ومفهوماً مزيفاً عن الواجب العام مفروض

على العسكريين أو على الأقل على كثيرين منهم. وهذا ما يجعل الـ
الأيديولوچى والسياسى الفعال من جانبنا أكثر ضرورة.
وطبقاً لوجهة نظر مشتركة طرحها دارسو هذه المسألة، اتضح أنه كان ثا
تيارات فى الجيش، قبيل الانقلاب. ولقد صنفت - دون توخى الدقة العلمي
كما يلى: (١) المستخدمين الوطنيين أو «الدستوريين»، (٢) المستخدمين المو
لواجبهم المهنى، (٣) المستخدمين الذين يفضلون الفاشية. هذا التصنيف الأ
أو الأقل قرباً من الحقيقة، يحافظ على صلاحيته. ومع ذلك ستكون نظر
ميكانيكية، لو أهملنا التغيرات التى أتت نتيجة لفعل العوامل الداخ
والخارجية. فالنضال، بما فيه النضال الأيديولوچى، المستمر بالطبع فى المجت
التشيلى بالرغم من احتكار وسائل الإعلام الجماهيرى، بواسطة الدولة الاستبداد
له تأثيره على القوات المسلحة، أيضاً. يمكن ويجب أن تساهم قوى البلاد المعا
للفاشية، حركتها الشعبية الديمقراطية، بنشاط، فى هذا النضال.
فهناك متطلبات موضوعية لهذا: الأزمة الاقتصادية المأساوية العميقة الجذ
الفراغ السياسى حول الطغمة، العزلة الدولية للحكم، الاستياء الذى تشعر
الغالبية الواسعة من السكان تجاه الحكم. فمنذ أن فُرضت الدكتاتورية نضج
أيضاً، العديد من العوامل الذاتية. فازداد دور الطبقة العاملة، عما كان عليه
العام الماضى. والحزب الشيوعى مواظب على دوره القيادى، مواجهاً الق
الوحشى. ومنظماته نشطة فى طول البلاد وعرضها. معظم أحزاب المعار
الشعبية يعاد تنظيمها على المستوى القومى. يتصاعد الخلاف داخل المجمو
الحاكمة. وهناك أدلة، أكثر فأكثر، على التذبذب فى أوساط الجيش، التى تش
يومياً إدانة متنامية للطغمة بواسطة أناس مقتنعين بأن الزمرة العسكرية بعي
عن حل أى من مشكلات البلاد التى يزداد تفاقمها. ويزداد الناس فى الجي
الذين يدينون إطلاق العنان لإرهاب ووحشية الطغمة التى لم يسبق لها مثي
والتعسف بلا حدود من قبل DINA (وكالة الاستخبارات القومية). فنشاطا
هذه الوكالة - تعتمد مباشرة على بينوشيت - تميزت بالتصيد الشرير للإتس
والأعداد المتزايدة لقوائم الأشخاص «المفقودين» التى تحتوى على أسماء سج

جستافو التشيلى، الذين لا يعترف النظام بإلقاء القبض عليهم.

نحن نعلم أن هذا يعجل إلى الانتهاء من كابوس هذه الأيام، الذى يعانى منه الشعب، وهذا يعتمد، بشكل كبير، علينا نحن، على نشاط الوحدة الشعبية والقوى المعادية للفاشية، بشكل عام. ففى استخلاص عديد من الدروس من التجربة التشيلية، وكثير منها مرير بينما الآخر مضئ، وجميعها مفيد بشكل متساو، نقدر ذلك حينما نقوم بنضال منظم، يتوسع باستمرار، متفان وخطر جداً، حيث يمهد الشعب الطريق لتغيير الوضع. وهذا لن يجعل من الممكن، فقط، عودة تشيلى إلى شعبها، حينما يأتى الوقت، بل أيضاً سيجعل من الممكن المساهمة فى صياغة نظرية وسياسة معينة للقضايا الملحة.

* * *

هوامش:

(١) Odilon Barrot سياسى محافظ من الجمهورية الفرنسية الثانية. إن تصريحه «الشرعية تقتلنا» خان هدف الرجعية، فى أواخر١٨٤٨ وأوائل ١٨٤٩ لإثارة انتفاضة شعبية، تخضعها وتعيد الملكية. انظر كارل ماركس وفردريك انجلز. الأعمال المختارة، مجلد ١. ص٢٠٥.

(٢) انظر Fernando Rivos Y Elizabeth Reimann, Un Caso de Penetracion imperialista. Ediciones 75 Mexico City P.7.

* * *

مراحل النضال

أورلاندو ميلاس

عضو الهيئة السياسية
الحزب الشيوعى فى تشيلى

مازالت مهمات الثورة التشيلية صالحة. فالتغييرات الديمقراطية التى خططها الشعب فى الماضى القريب ما زالت ضرورية، أكثر من أى وقت مضى. فإقامة الحكم الفاشى الوحشى الذى أعاد تطور البلاد إلى الوراء يبين للأغلبية الساحقة من التشيليين، بشكل خاص، بأنه لابد من الحل الجذرى للقضايا الاجتماعية، التى لم يتم حلها، لأنها تخدم مصالح وتطلعات هذه الأغلبية. ومع ذلك لا تعنى العودة لهذه القضايا تكراراً للماضى. فمأساة السنوات الماضية لم تمض عبثاً.

لقد تعلمنا الكثير، فمنذ قدوم الفاشية - كل من أولئك الذين ساندوا حكومة الرئيس الليندى، أو أولئك الذين كانوا معارضين لها، ولكنهم مع ذلك شاركوا فى العديد من أهدافها، وفى المواقع المعادية للفاشية. ففى الوقت الحالى تظهر جميع القضايا بشكل جديد. وتبرز الآن الحاجة إلى ائتلاف أوسع، مبنى على مفهوم أكثر كمالاً وحينئذ فإن تحليل ما قد أنجز من مكاسب وسلبيات العملية الثورية، فى الفترة من ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٣، بعيداً عن جرنا إلى الماضى، يساعدنا على الإمساك بمشكلات الحاضر والمستقبل.

ففى بيان للحزب الشيوعى فى سنتياغو، فى أيلول ١٩٧٦، أعلن ثانية أن المهمة الأساسية كانت هزيمة الفاشية، واستعادة الديمقراطية، وهذه المهمة يجب أن توحد وتعبئ الشعب كله. وأشار البيان إلى أن النضال من أجل الحريات الاجتماعية والديمقراطية هى مهمة مركزية بالنسبة للنشاط الثورى كله. وتهدف مقترحات الشيوعيين إلى تنسيق الأعمال بين جميع الوطنيين، لإسقاط الفاشية،

علاوة على ذلك، يطرحون تعهدات محددة «لبناء نظام سياسي أكثر ديمقراطية، مما كان في السابق، فالإنسان سيمنح حريات أكثر، بينما تمنع عودة الفاشية»(١).

وأظهرت الحياة بأن الشيوعيين كانوا على صواب في رفضهم المواقف العدمية في الديمقراطية. فأفكار لينين حول أهمية نضال العمال والشعب من أجل الديمقراطية ما زالت صالحة لأيامنا هذه فنظراً للمهام الديمقراطية والأهداف الاشتراكية للثورة التشيلية في ترابطها الجدلي، نرى أن تحقيقها يجب أن يتم ضمن عملية واحدة، لها مراحلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فأفضل تعريف لعمليتنا هو مفهوم الثورة الشعبية. فبالعودة إلى الوراء، إلى أوائل الخمسينات، التي وضع فيها الحزب الشيوعي مسوده برنامجه، الذي ووفق عليه، لاحقاً، في المؤتمر الوطني العاشر، أطلق مصطلح «الثورة الوطنية البرجوازية». فطرح مثل هذا المصطلح كان من المحتمل أن يسبب إرباكاً معيناً، ذلك في الوقت الذي تنهض فيه الاوليجاركية المالية، وينمو دور الامبريالية، فكانت سياسة السيطرة البرجوازية تطرح معنى رجعياً واضحاً. ومع ذلك، تصدى حزبنا للتحليل المبسط للتناقضات الاجتماعية. فأشار إلى أن هناك تناقضات بين مصالح الاوليجاركية المالية المرتبطة بالامبريالية، ومصالح تلك الشرائح الأخرى من البرجوازية. فعبر عن الرأي الذي يميل لإنكار الاختلاف القائم بين البرجوازيين، ويضفي طابعاً اشتراكياً غير ناضج على العملية، بأنه رأي بعيد عن المساعدة في إنجاز المهام الضرورية حسب تتابعها وتمهيد الطريق إلى الاشتراكية، بل يضع العقبات في هذا الطريق.

كلاسيكياً، فإن العملية الثورية ذات مرحلة ديمقراطية، وأخرى اشتراكية. فتسمية هاتين المرحلتين لا يعني أنهما تختلفان كلياً، بل على العكس، إنهما تؤكدان ارتباطهما المتبادل (تداخلهما). وفي الحقيقة، مع أن المهام الاشتراكية لا تطرح في المرحلة الأولى، إلا أن هذا يبين أن تحقيق المهام الديمقراطية، التي تتعزز أكثر فيما بعد، وتحتاج إلى محتوى جديد، وبالنتيجة تتطور ديمقراطية قادرة على أن تخدم كشكل وأداة للثورة الاشتراكية.

كنا نعتبر أن الثورة الامبريالية والاوليجاركية وتحقيق الثورة الزراعية كمرحلة

ديمقراطية للتقدم نحو الثورة الاشتراكية. فتعريف الحزب للطبقة العاملة «كمركز ومحرك التغييرات الثورية» الذى يحدد، بديهياً، بواسطة عصرنا ذاته، عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية، على المستوى العالمى، وأصبح شعار الطبقة العاملة، مساعداً لها فى توحيد الجماهير فى النضال من أجل أهداف تلتقى مع مصالح جميع الشعب. هكذا، برزت للوجود حركة قوية معادية للامبريالية، تقودها الطبقة العاملة، وامتزجت أشكال النضال البرلمانية والأعمال السياسية بالعمل مع الجماهير. حدثت هذه العملية استناداً إلى خلفية التناقضات الدولية، فى سياق تطورها. فدور المطالب الديمقراطية فى تقريب الثورة الاشتراكية أصبح أكثر تعبيراً. فطابع الشرعية البرجوازية والمؤسسات البرجوازية كان قد تحول ليخدم مصالح الشعب.

كل هذا لا يمكن فصله عن حقيقة أن الحزب الشيوعى أخذ فى الاعتبار إمكانية الثورة غير المسلحة، مع استخدام الوسائل القسرية ضد الامبريالية والرجعية، مع التنوع الواسع فى أشكال النضال، والتأكيد على تبنى الوعى الثورى، وتوحيد وتنظيم الجماهير التحالفية. وأكدت فرضية الشيوعيين النظرية هذه خلال عملية الانتقال السلمى، ولهذا كانت معظم التغييرات الديمقراطية الثورية قد خطط لها، ومن ثم نفذت.

كان الجانب المهم فى العملية الثورية هو أن العمال والشعب التشيلى قد تصلبوا فى الصراع الطبقى. فتقدموا بثقة لتحقيق قوتهم، وتوسيع أفقهم السياسى، وتقوية إرادتهم، فقاتلوا من أجل الوصول إلى السلطة، فحكموا البلاد ثلاث سنوات، وسحقوا سلسلة من المؤامرات، ونفذوا تغييرات بعيدة المدى، وذلك بتأميم معظم مناجم النحاس والحديد، ونقلوا ملكية مناجم الفحم والملح (نترات تشيلى) إلى الدولة، وأنشأوا القطاع الاقتصادى العام، بتشريك البنوك والاستثمارات الصناعية الضخمة المملوكة للاحتكارات، والمصالح التجارية الأجنبية الوطنية. وقد حققوا إصلاحاً زراعياً، مزيلين نظام العزب الكبيرة (اللاتيفوندات)، محولين الأرض إلى تعاونيات للفلاحين، وإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الشغيلة مع تبنى سياسة خارجية مستقلة. فبإشراك الشعب فى

الحكم أعطى زخماً قوياً.

فالثورة الشعبية فى عصرنا لها الحلفاء والأعداء والألداء الخطرون. فإنجاز مهام المرحلة الديمقراطية من الثورة يؤدى إلى بروز التشكيك، والكراهية، والعداوة اللدودة، من جانب الامبرياليين تأكد هذا الشكل الدرامى فى حالة تشيلى. فكان الانقلاب الفاشى قد وجه صراحة بواسطة الشركات المتعددة الجنسية، التى تأثرت من التأميمات، بالتعاون المباشر مع CIA والبنتاجون. وكانت الرجعية المحلية قد شجعت، من قبل الامبريالية الأمريكية، على السير بخطتها الشريرة «زعزعة استقرار» حكومة الوحدة الشعبية، وهزيمة الديمقراطية فى تشيلى، وفرض فاشية مستبدة ، دكتاتورية إرهابية سافرة لأكثر القوى عدوانية.

إن الحلفاء المبدئيين لكل ثورة شعبية هم الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى وحركة الطبقة العاملة وجميع القوى المعادية للاحتكارات فى البلدان الرأسمالية المتطورة، وكذلك حركة التحرر الوطنى. تحظى العملية الثورية بتعاطف وتأييد وتضامن الشعب. وكانت حكومة الليندى قد وجدت التقدير والتأييد والمساعدة السخية فى الاتحاد السوفيتى وكوبا الاشتراكية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والبلدان الاشتراكية الأخرى. وحافظت على علاقات حميمة مع معظم حكومات أمريكا اللاتينية، وأقامت علاقات مع بلدان حلف الأنديز(*) Andean Pact ، ووقعت اتفاقات ذات فائدة كبيرة مع مختلف بلدان أوربا الغربية، وأقامت علاقات مع بلدان أسيا وأفريقيا. والآن تحوز قوى السلام على نفوذ كبير، والانفراج يشق طريقه، وهناك ظروف أكثر ملاءمة للثورة الشعبية. ومع ذلك ستصبح مستحيلة إذا ما قدمت التنازلات فى قضية العداء للسوفيت، أو إذا ما جرت محاولات للانعزال عن التيار العام للقوى التقدمية للجنس البشرى.

ولا تثبط همة قوى الثورة التشيلية بتراجعها المؤقت. فإن هذه القوى مخلصة لوجهات نظرها الأساسية، دائماً. قال الحزب الشيوعى فى أول بيان له بعد الانقلاب

(*) نسبة إلى جبال الأنديز غربى أمريكا الجنوبية (المترجم).

(نشر فى تشرين أول ۱۹۷۳): « إن الحزب الشيوعى مقتنع، بشكل مطلق، بأن مرافعته حول عدم كفاءة دفاع حكومة الوحدة الشعبية، وخطواته للوصول إلى التفاهم مع القوى الديمقراطية الأخرى، وقبل كل شئ فى المنظمات القاعدية، وجهوده لشحن الفئات الوسطى بالثقة، وتوجيه الضربة الأساسية ضد العدو الرئيسى - الإمبريالية والرجعية - ومواظبته على تقوية التحالف الثورى الاشتراكى، ووحدة الطبقة العاملة، وزيادة التفاهم بين أحزاب الوحدة الشعبية، وجهوده لتحقيق إنتاج أكثر وإنتاجية أعلى، والتمويل الصحيح للمشاريع فى القطاع العام، والإنضباطية الصارمة فى العمل، شكلت كلها سياسة عامة سليمة كلياً. ومع ذلك، فإن هذا لن يمحو الأخطاء والضعف فى نشاطه».

إن التقدم الثورى فى المرحلة الديمقراطية، والطموح نحو الاشتراكية، يعبر عن ذاته فى زيادة التفاعل فى المجالات السياسية والأيديولوچية والاجتماعية والاقتصادية ويمكن أن يتحقق ذلك فى ظل هيمنة الطبقة العاملة، التى هى عامل حاسم من أجل توحيد جميع القوى الديمقراطية، فى تحالف واسع وصلب، كما ذكر أعلاه.

وتأكد الحزب الشيوعى بأنه يجب أن يتمسك بخطه الطبقى المستقل فى الحركة من أجل الوحدة، الخط الهادف إلى توحيد كافة القوى الثورية. مقاوماً جميع الإنحرافات، ليصون مستقبل عمليتنا الثورية. وهذا يعنى أن الحزب يتحمل مسؤولية خاصة تجاه السلبيات والنقاط الضعيفة فى متابعته لذلك الخط.

فجدلية نظام متعدد الأحزاب، وقيادة موحدة راسخة، كان ذا سمات حاسمة فى تشيلى. فتطورت هناك وحدة عريضة، ومرنة فارضة وحدة الطبقة العاملة ذاتها، وتحالفها مع الكادحين الآخرين، وأيضاً، التفاهم مع القوى الديمقراطية الأخرى. ففى ظروف العملية الثورية، كانت هذه الوحدة مبنية على أساس وجود حزب شيوعى قوى ومؤثر، والوحدة الشيوعية الاشتراكية، التى كانت عاملاً ذا أهمية أولى، وكتلة الوحدة الشعبية الفعالة، التى تضم الشيوعيين والحزب المسيحى اليسارى، والحركة من أجل العمل الشعبى الموحد، وحزب العامل والفلاح، والحزب الراديكالى، الحزب الاشتراكى والعمل الشعبى المستقل. وهذه الوحدة كانت

مقاومة، أيضاً، على أساس الاتفاقات المؤقتة مع المنظمات السياسية الأخرى، وخصوصاً الاتفاقية مع الحزب الديمقراطي المسيحي، المقصود منها التأكيد على انتخاب الليندي للرئاسة، بواسطة البرلمان ككل، ولعمل إصلاحات دستورية بخصوص «الضمانات الديمقراطية، وتأميم معظم مناجم النحاس. وبجانب ذلك، أقيمت علاقات صداقة مع الكنيسة الكاثوليكية والكنائس الأخرى. ففي تشرين أول ١٩٧٢، تم التوصل إلى اتفاقية في ظل برنامج الوحدة الشعبية مع قائد القوات المسلحة، التي تقيدت بالوضع الديمقراطي، وأيدت الدستور. ووجدت هذه الاتفاقية تعبيرها في تشكيل وزارة برئاسة الجنرال كارلوس براتس، من تشرين ثاني ١٩٧٢ إلى آذار ١٩٧٣، وعرفت هذه الوزارة ببيانها المشهور وخطتها لإقامة قطاع عام في الاقتصاد.

ولا نستطيع نحن، كثوريين، إنجاز الثورة بأنفسنا بل يجب، إذا أردنا النجاح، أن نجذب إلى العملية الثورية تلك الفئات ذات المصلحة الموضوعية في الثورة، ولكنها متذبذبة، بشكل عام. وتظهر التجربة بأن هذه المسألة أصبحت مطروحة في معظم الأشكال المتنوعة. وأحد هذه الأشكال، النظام المتعدد الأحزاب، الذي أصبح في تشيلي وسيلة لتصليب القوى، في العمل المشترك، وفي المعارك السياسية الجادة، في صياغة برنامج مشترك يحترم استقلال كل طرف في التحالف.

فبينما تتواصل العملية الثورية، إلا أنه يلتحق بها، باستمرار، طبقات وفئات اجتماعية، لمواجهة المشكلات الجديدة، والمهام الجديدة، التي تتأثر بقوانينها. وتعدل الحياة البرامج، وخصوصاً حينما يجر النشاط الثوري التاريخ، مثل قاطرة قوية. وهذا ما يجعل من الضروري بالنسبة لأئتلاف متعدد الأحزاب أن تكون له قيادة موحدة، راسخة، وكفؤه، وقادرة على تطوير برامجها، معززة المكاسب، وهازمة للرجعية. ومع ذلك تجد الثورة بذاتها من يهددها.

فالحديث الثوري عن محاولة إعطاء الأسبقية «للتنافس» على تجنيد القوى، وحيل الانتهازيين اليمينيين «والجناح اليساري»، وتكوين أقطاب تشق المعسكر التقدمي، يعمل ببساطة على إضعاف الحكومة الشعبية، إلى حد مأساوي. فالدروس القاسية من تشيلي هي الأكثر وضوحاً في هذا المجال. ومع ذلك، صمدت

وحدة القوى الثورية أمام محنة التراجع المؤقت. وهذا دليل على صلابة أسس الوحدة. واليوم، تسير الوحدة الشيوعية الاشتراكية أعمق مما كان فى الماضى، ووصل ائتلاف الوحدة الشعبية إلى تفاهم متبادل أفضل، وكذا وحدة جميع القوى المعادية للفاشية، بما فيها الحزب المسيحى الديمقراطى وقد اكتسبت هذه الوحدة من خلال العمل المشترك.

وبالنسبة لهذه القضية وجميع القضايا التى حدثت، يجب تحليلها بعناية أكثر إذا ما أردنا أن يصبح النضال المعادى للفاشية أكثر فعالية ويحقق أهدافه.

شهد ربع القرن الأخير نمواً وتمركزاً جوهريين لرأس المال فى تشيلى. ففى هذه الفترة أجبرت الحياة ذاتها الفئات الوسطى أن تتقدم بالمطالب الديمقراطية، التى تتناسب مع مصالحها، وتتعارض مع مصالح الامبريالية والاحتكارية وكان تشكيل حكومة الليندى نتيجة وتتويجاً للنضال المتواصل حيث وضعت البرجوازية الكبيرة المحلية والامبريالية الحريات الديمقراطية، والحقوق، والدستور فى خطر، بهجومها المستمر عليها، بينما شنت كل من الطبقة العاملة والحزب الشيوعى وحلفائه حملة من المطالب تخدم مصالح الأمة والتقدميين.

وتشكلت دولة ديمقراطية حديثة، نسبياً، نتيجة لنضال الطبقة العاملة والشعب. وبغض النظر عن الطابع البرجوازى لهذه الدولة، فقد استمر النضال من أجل السلطة، لفترة طويلة، وخصوصاً بين ١٩٧٠ - ١٩٧٣. وتعايش المحتوى السابق. للدولة، المعادى للديمقراطية الذى تحدده مصالح «الاستغلاليين» مع المكاسب الديمقراطية التى سجلت، فيما بعد. وكانت الطريقة الوحيدة لتعزيز هذه المكاسب، وطرح هدف تحقيق الاشتراكية، هو دفع الثورة إلى الأمام. وتدمير البنى التقليدية المعادية للديمقراطية.

هذه المسألة التى نفكر فيها لا يمكن لثورة أن تتحاشاها. كان بعض التشيليين قد تخيلوا بأنه يمكن عبورها بواسطة، محبى الحرية، أو بمساعدة الشعارات والنداءات الفوضوية، التى تخفى ضعفهم فى النضال الفعلى ضد الرجعية ومع ذلك أثبتت التجربة، وما زالت تثبت، أن هذا النوع من الانتهازية الذى يضع أموراً مجردة لأول أسباب «صادقة فى مظهرها»، ويخفى الأمور الملموسة من أجل

المصالح الآنية، من أخطر أنواع الانتهازية التى حذر منها لينين فى الماركسية والدولة.

وتتجلى الصلة بين مرحلتى العملية الثورية فى الارتباط بين عناصرها الطبقية. فتتميز المرحلة الديمقراطية، بالإضافة للبنية الطبقية المحددة لقواها المحركة بطابع اتساع تحالفاتها. ففى التقدم نحو المرحلة الاشتراكية ليس من الضرورى تضييق أو تخفيض هذه التحالفات. فالثورة هى تعاضد القوى. فمن يملك قوى أكثر يفوز. لذا يجب على الطبقة العاملة أن تؤمن كتلة من القوى المتحدة، من أجل القيام بتحولات ثورية، أقوى من الكتلة التى تدعمها الامبريالية.

كشفت الأحداث فى تشيلى بأن النضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية يتطلب حيوية دائمة لأن أعداء الديمقراطية يستغلون أية أفضلية عابرة فى ميزان القوى، من أجل الهجوم المضاد. وهذا هو السبب بأنه يجب مناقشة القضايا ذات الأهمية الحاسمة مع الجماهير، وجعلها مفهومة لها، لوقت طويل قبل أن تصبح قضية اليوم.

وتبين التجربة أن تردد الفئات الوسطى كان يمكن التنبؤ به. وكان ذا أهمية فائقة إتباع سياسة واضحة وثابتة، وحتى مرنة، بشكل كاف، تجاه هذه الفئات فالسياسة المبدئية هى التى كانت ستمنع الامبريالية والرجعية من جعل الفئات الوسطى قاعدة اجتماعية لنهوض الفاشية (فالروابط العائلية، والأصول الاجتماعية لمعظم ضباط القوات المسلحة، الذين أتوا من الفئات الوسطى، لعبت دوراً كبيراً فى هذا).

يتضاعف الصراع الطبقى حينما يتم تنفيذ مهام المرحلة الديمقراطية للثورة، وتصبح المطالب بخصوص التقدم نحو الاشتراكية أكثر تأكداً. ففى هذه الظروف، ليس هناك مجال لتجاهل مسألة ما هى الطبقة التى تحكم المجتمع، وكيف ينجح فى تعبئة الأغلبية النشطة، وكيف ستحافظ على سلطتها وممارستها. فتوسع القاعدة الاجتماعية للعملية الثورية، حسب درجة تقدمها فى الطور الديمقراطى، يضع طليعة الطبقة العاملة أمام مهام أكبر، وإذا ما تأخر نموها التنظيمى

السياسي، خلف نمو الحركة الشعبية، فإنها ستجد نفسها في ذيل الأحداث، حينما تنضج ظروف موضوعية جديدة.

وتنجز المهام الديمقراطية للثورة حول مهام معاداة الاحتكارية والامبريالية، معتمدة، بشكل رئيسي، على حل تناقضات النظام المعنى. ومع ذلك فإن كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية هي كل جدلي متكامل ، في ذاتها. ويتبع ذلك أن العلاقة الجدلية المعقدة بين التناقضات الاجتماعية تجعل من المستحيل القفز عن المراحل أو اعتبارها متباعدة جداً.

ودحضت الثورة التشيلية المفهوم الضيق الأفق حول معاملة الطبقات الحاكمة كلها كعدو ورئيسي، وعدم رسم خطوط تميز بين مالكي الأرض الكبار، وأغنياء ومتوسطي مالكي الأرض والاوليجاركية الاحتكارية والشرائح المختلفة للبرجوازية الوطنية والفئات الوسطى واتهم اليساريون المتطرفون، الذين يشاركون في هذه المفاهيم، الثورة التشيلية «بالإصلاحية». ومع ذلك، فإن مما له دلالته هو هجمات من هذا النوع شنت، بشكل واسع، من خلال وسائط الإعلام الجماهيرية، التي كان لها ، أيضاً، دور نشط في المجهودات من أجل «زعزعة الاستقرار» للحكومة الشعبية وإخلاء خشبة المسرح للانقلاب الفاشي.

كانت الامبريالية والرجعية تأكدت أن الثورة الديمقراطية المعادية للامبريالية والاحتكارات واللاتيفوندات (العزب الكبيرة)، ما هي إلا ثورة تمهد الطريق للاشتراكية. وبينت، حقاً، تجربة الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ أن الإجراءات الديمقراطية المستمرة تزواجت مع مقدمات الاشتراكية. وكنتيجة للتغييرات التي حصلت، أصبح تطور الاقتصاد التشيلي لا رأسمالياً، بشكل رئيسي. وتوقف القطاع الحاسم من الاقتصاد عن خدمة التراكم الرأسمالي، وتطلب هذا الوضع عملية إعادة الإنتاج، موضوعياً، بإحلال انضباط جديد في الإنتاج، بدلاً من انضباط الإنتاج السابق الذي كانت تفرضه الاحتكارت، ولن يتم هذا إلا في ظل سيادة الطبقة العاملة. وكان ضرورياً إقامة رقابة عمالية كبيرة على الإنتاج، وطرح التخطيط في جميع مجالات الاقتصاد وإقامة إدارة على أساس الكفاءة الوظيفية للقطاع العام وقطاع الإصلاح الزراعي.

ونعلم من تجربتنا أنه ما لم نعزز المواقع التى كسبناها - وكنا راسخين فى تنفيذ العملية الثورية بشكل أعمق - وإلا فسنخاطر بالتراجع على طول الخط ولا تكافح الثورة المضادة، فقط، لمنع التحول إلى الاشتراكية، بل تعارض، أيضاً، جميع الضمانات الديمقراطية. وهذا هو السبب الذى يجعلنا نعتبر أن النقد الذاتى عند تحليل الأحداث التشيلية ذو أهمية بالغة لإثباتَ لماذا لم نتخذ، فى مجرى العملية الثورية، خطوات صحيحة، حينما ازدادت التناقضات الموضوعية، كما كنا نتوقعها، لأن هذا هو قانون كل ثورة.

وكان تشكيل الحكومة الشعبية، والاعتراف بفوز الرئيس الليندى الانتخابى وتحقيق التغييرات الديمقراطية ممكناً بسبب الوحدة الصلبة للطبقة العاملة حول القضايا والأفعال الأساسية، والتوجه السليم للطبقة العاملة والدائرة الواسعة فى ارتباطاتها التحالفية، التى مكنتها من استخدام أشكال تنظيمية تتلاءم مع المهام. ولكن الموقف التالى أصبح أكثر تعقيداً، حيث صعّد العدو مقاومته، فى الوقت الذى كان يجب على الطبقة العاملة وحلفائها فى المعسكر الديمقراطى بناء قوتهم. والقضية هى أنه كلما كانت العملية الثورية تسير، بشكل أعمق، كانت البرجوازية، بما فيها تلك الشرائح التى كانت قد ضربت بواسطة السيطرة الاحتكارية وكانت تستفيد من إجراءات الحكومة الشعبية، تميل - أكثر فأكثر - للانطلاق من الفرضية التى تقول إن مصالحها تتعارض مع مصالح الطبقة العاملة. وكان هذا الاتجاه يجد تشجيعاً بالحديث المجرد عن المستقبل الاشتراكى، دون الأخذ بالاعتبار المهام الفعلية، فى تلك اللحظة. ومع ذلك كان العامل الأكثر سلبية وتدميراً هو أن الطبقة العاملة قد فشلت، بعد هذا كله، فى كسب سيطرة فعالة: فبدلاً من ذلك، كان الاتجاه السياسى السائد هو الازدواجية، والتنازلات، لكل من الانتهازية اليمينية والانتهازية واليسارية.

ففى نيسان ١٩٧٢، حذر الحزب الشيوعى من الخطر الماثل، ودعا إلى تبنى خطوة تقدمية حاسمة، وشدد على الحاجة لرفع دور الطبقة العاملة، وإقامة نظام موحد صارم من الإدارة الاقتصادية. وتعزز المكاسب التى تمت، وعزل الأعداء الأكثر خطراً. ومع ذلك بينت التطورات التالية، وبألم شديد فقط، أن هذا الخط لم

يتبع بالتصميم الكافي. وبعد الهزيمة قد أشير، بصدق إلى «أننا قمنا بمناقشات، وأوضحنا وضعنا الطبقي على مستوى القيادة، ولكننا لم نشجع، بشكل كاف، المناقشة على مستوى القاعدة، بين الشعب لمنع انتشار الثورية البرجوازية الصغيرة التي ألحقت الضرر بالوحدة الشيوعية الاشتراكية، ومن ثم بالعملية الثورية»(٣).

وأصبح الإنشقاق في القيادة الموحدة، عاملاً من عوامل الهزيمة وانتشرت الانتهازية باتجاهيها، ذات الصلة المتبادلة. فكان اليساريون المتطرفون، بإنكارهم الطابع الثوري للعملية الجارية، يحاولون فرض وجهات نظرهم على تطورها، وكافحوا بفاعلية من أجل تعطيل مسارها. ومن الناحية الأخرى، كان الإصلاحيون يبالغون في الجوانب السلمية للعملية، وعملوا على إنعاش مؤسسات غير ديمقراطية، لم تكن تتماشى مع المهام الجديدة، البالغة الأهمية، والتي دفعتها الحياة إلى المقدمة. وللمفارقة العصية على التبرير، فإن هذين النوعين من الانتهازية، باستمرار، يدعم أحدهما الآخر، يدفعهما لذلك تحاملهما على الشيوعيين.

فبتحليل نتائج تلك السنوات، يجب ملاحظة أن الثورة نجحت في إقامة مؤسسات ديمقراطية من نمط جديد، وطورت أشكالاً أعلى من الديمقراطية. ففي بعض الحالات كانت قد بدأت بالجمع بين الحكومة والحكم الشعبي الذاتي فانتشرت مجالس مراقبة الأسعار والتموين. وكانت تقودها شخصية ثورية بارزه Marta Ugarta مارتا أوجارتي. وشكلت مجالس السكن، ولجان الأمهات، ولجان الإنتاج والدفاع في الصناعة. وبدأت النقابات تؤدي وظائف قيادية في المجال الاجتماعي. وكانت الإدارة في الصناعة والتجارة تنتقل، خطوة خطوة، فانشئ نظام مفتشي الشعب المنتخبين بواسطة النقابات وانشئت مجالس التموين. وكانت تعمل مكاتبهم الشعبية، بالتعاون مع المنظمات الجماهيرية وساعد مركز العمال الموحد (CUT) على إقامة مجالسهم للحفاظ على الصناعة. ورسمت خطة اقتصادية، حتى ١٩٧٤، على المستوى القومي، ومشاركة الجماهير، جعلتها واقعية في الاستثمارات الخاصة وفي القطاع العام وفي قطاع الإصلاح الزراعي. ووقع عدد من

الاتفاقيات بين وزارة الاقتصاد وهيئات مشاريع معينة بخصوص كمية المردود، وإنتاجية العمل، والإمداد بالمواد الخام، وشروط الاعتماد، مستوى الأجور والأسعار والاستثمار. ونجحت الطبقة العاملة بدعم قوى من الشباب والمثقفين، بالحفاظ على النظام فى البلاد، خلال تخريب المستخدمين،فى تشرين أول ١٩٧٢ وآب ١٩٧٣.

ومع ذلك، لم يخلق وضعاً انتقالياً صحيحاً، خلال الثورة، بمعنى أن الثورة لم تنجز، كلياً، أهدافها فى الديمقراطية ومعاداة الامبريالية، لتمهيد الطريق إلى الاشتراكية. وكان هذا يتطلب مقرطة أكثر وإلغاء الامتيازات والسلطة السياسية للاحتكارات الامبريالية والاوليجاركية المالية. وكان ذلك يدعو، أيضاً، إلى نظام جديد من القيادة فى المجتمع، والذى يعرف بالصيغ العلمية بدكتاتورية الطبقة العاملة وجماهير المدينة والريف، أو سلطة الشعب.

وبينت الأحداث التشيلية كم كان خطراً عدم تنفيذ عملية المقرطة إلى النهاية. التى كان يجب تنفيذها، بشكل مبكر كلما أمكن. وكان هذا يفترض بالتأكيد الدفاع عن الحقوق الديمقراطية للشعب ضد الثورة المضادة، وذلك بسحقها وسحق النشاط المعادى للديمقراطية. وتأكد كل من الحزب الشيوعى والوحدة الشعبية، بأن سلطة الاحتكارات المحلية والامبريالية الأجنبية كانت مشروطة بمجالين أساسيين محددين، وهما ممارسة السلطة البرلمانية والنشاطات فى الصناعة والمجال العسكرى. وهذا هو سبب إصرار لويس كورڤالان، دائماً، بأن النجاح فى الانتخابات ليس هو الأمر الأكثر أهمية فى تقدم القوى الشعبية، بل هو، فقط، جزء من تطور معقد من نضال اجتماعى أوسع. وطبقاً لهذا حذر الذين تخيلوا بأن انتخابات ١٩٧٠ قد ضمنت تطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الاشتراكية. ففى الوقت الذى فزنا فيه بالسلطة ولو، فقط، جزئياً، كان الأحرى بنا العمل على مقرطة كل حقوق النشاط، وتنفيذ إجراءات ديمقراطية بعيدة المدى فى إدارة الاقتصاد، وتمتد المقرطة إلى القضاء وآلية الرقابة، ونحقق توازناً فى القوى لصالح الديمقراطية بين العسكريين، وجعل النظام الإدارى يسير فى خط المستويات الديمقراطية الأصيلة. ولقد توقفنا فى منتصف الطريق فى هذا المجال. وفشلت

الحكومة الشعبية فى إقامة ديمقراطية فعالة فى مجالات حساسة. ومع مكاسبها مؤثرة وذات قيمة عالية. إلا أنها لم تكن ملائمة، بشكل واضح.

ومع ذلك، فإن رأس الجسر الهائل الذى أنشئ فى هذا الاتجاه فتح أعين ملايين التشيليين على الادعاءات الزائفة على الثورة. فكل إنسان رأى بأم عينه أن العملية الثورية جلبت للناس حرية أعظم، وأعطتهم دوراً عاماً أكبر، وقدمت لهم فرصاً لم يسبق لها مثيل، لرفع مستواهم الثقافى مع احترام العقائد الدينية وعادات وتقاليد كل مجموعة من السكان.

ولم يفقد كل هذا شيئاً من أهميته. فموقع الكنيسة، والتفاهم المتبادل الذى كان يربط الكاثوليك غير الحزبيين والمسيحيين الديمقراطيين مع الوحدة الشعبية فى الدفاع عن حقوق الإنسان، مبنى بشكل أساسى، على تجربتهم الخاصة، لموقف الحكومة، والشيوعيين والاشتراكيين، والراديكاليين والجناح اليسارى المسيحى، تجاه جمهور الكنيسة. وبجانب هذا تخلى التشيليون، فى لحظة معينة، عن أوهامهم حول «سلطة القضاء المستقلة» و «حيادية القوات المسلحة». وعلاوة على ذلك. فقد أصبحت الطبقة العاملة أكثر وعياً، من الناحية السياسية، وهذا يلقى الضوء على أمر مهم، هو الإصرار على وجود نقابات موحدة ومستقلة تستمر فى العمل، حتى فى وسط الإرهاب الفاشى. وأصبحت الطبقة العاملة - وأغلبية الشعب معها - ترى فى الدولة المؤدية لوظيفتها فى مجتمع التناحرات الطبقية هى نتاج تناقضات طبقية لا تقبل التسوية.

قاومت البنى الاساسية لنظام الحكم القديم، ذات السمة المعادية للديمقراطية، بعناد ولفترة أطول، فى الوقت الذى كانت التغييرات الديمقراطية الثورية فعالة. وكان ذلك حينما كانت قوة الحكومة الشعبية وقدرتها فى الحفاظ على التغييرات الديمقراطية والنشاط الهادف لدفع التغييرات الاجتماعية إلى الأمام، والتمسك بما كسبه الشعب أصبح مهماً، بشكل خاص. ولقد أشار كارل ماركس «لا تنسب الإصلاحات الاجتماعية، أبداً، إلى ضعف القوى، بل يجب، وسوف تبرز إلى الوجود بواسطة قوة الضعيف».

القدرة على الدفاع عن الثورة قضية مركزية لكل عملية ثورية أصيلة، بغض

النظر عن الطريق الذى تتبعه. فالمرحلة الديمقراطية من الثورة تحتاج إلى تعزيزها، ودفعها إلى الأمام، ولا ينفصل هذا عن الدفاع عن الثورة. فيجب أن يبدأ الدفاع عن الثورة، ابتداء من المرحلة التى وصلت إليها، لأن هذا هو الطريق الوحيد لنؤكد أنها تتحرك إلى المرحلة التالية والأرقى. وتشير التجربة التشيلية، بشكل واضح جداً، إلى جدلية التشابك والاعتماد المتبادل للعمل الموجه للإطاحة بسلطة الطبقات الحاكمة ومقاومة الثورة المضادة، وتعبئة الجماهير من أجل بناء مجتمع جديد وحدث كل هذا فى مجرى الصراع الطبقى والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية، الأكثر تعقيداً.

فالدفاع عن المكتسبات الثورية، ليست مؤامرة أو مهمة جماعات صغيرة معزولة عن الشعب. فهو مبنى على أساس رغبة الحكومة الشعبية فى التعبير عن مصالح وتطلعات الجماهير، وفى قدرتها على توحيدها، وتعبئتها من أجل النضال، وفى مجهوداتها الخلاقة والديناميكية السليمة. ومع ذلك، فإن هذ ليس كافياً ما لم تكن الجماهير قادرة على تقوية الحكومة الديمقراطية والدولة كنصير لمصالح القوى التقدمية. ومن الضرورى، وباستمرار، تعديل نظام المؤسسات والوكالات، إذ كان يجب على كل بُنى السلطة أن تعمل لمصلحة الطبقة العاملة والشعب والأمة.

ونعرف نحن الشيوعيين التشيليين، بتجربتنا، كم كان الضرر الذى ألحق بالثورة والشعب، بسبب ضعف مواجهة العنف الرجعى. فلقد توصلنا إلى استنتاج، وهو أن الواجب الأول للقوى الثورية، فى إنجاز مهمات المرحلة الديمقراطية، وحينما تلجأ إلى توجيه ضربة قاضية لكل من سيلجأ الى عنف الثورة المضادة، أن تكون هذه القوى الثورية حازمة فى هذا. ويجب أن يدعم مجهودات تعبئة الأغلبية النشطة من الشعب، بواسطة المنظمات الجماهيرية المناسبة، التى تتحكم بجميع الوسائل المطلوبة، والتى يكون أعضاؤها قد تعلموا وتدربوا، بشكل سليم.

يجب على القوى الشعبية، حين الصعود فى المرحلة الديمقراطية إلى الاشتراكية، بمواقع تمكنها من اتخاذ موقف الهجوم. الذى لا يتساوى فقط مع

توسيع مدى العمل - خطوة خطوة - فى أمور تجريد الملكية، والكفاح لفضح أكبر عدد ممكن من الأعداء. أنه لمهم جداً أن نستمر فى الديمقراطية فى كل مجال، وكما أشرت أعلاه، فإن هذا يعزز القدرة الكفاحية لعمال، وتحقيق الكفاءة القتالية للحزب وحلفائه، ويزيد من كفاءة الحكومة الشعبية، ويعزل الثورة المضادة.

لماذا فشلت القيادة الثورية للتشيلى فى هذا؟ لقد قلت إنه كانت هناك لحظة، من ممارسة السلطة والسيطرة على القوى من أجل الدفاع عن مواقعها، وجنيها كان كل شئ يعتمد على كيف كانت تتابع القيادة سياستها بتصميم وفعالية. وكان من الجوهرى ممارسة السلطة الديمقراطية واستخدام الصلاحيات التى توسعت فى ظل الحكومة الشعبية. ولكن كانت السياسة التى تتبناها القيادة تفشل فى الحصول على تعبئة نوعية كافية، لأنها، بالضبط، لم تطرح القضايا، بثقة مطلقة، ولم تنفذ بالكفاءة التى يتطلبها العمل اليومى لحل هذه القضايا.

وكان على حكومة الوحدة الشعبية أن تجعل مهام المرحلة المعينة تتطابق معها، من حيث المحتوى والشكل. والتى كانت عبارة عن تركيبة من سلطة الشعب وقوته. وكان هناك سلبيات فى تطورها، وضُلل الكثيرون بواسطة دعاية الإصلاحيين والمفاهيم الفوضوية عن السلطة التى كانت تطرح من قبل أولئك الذين كانوا يمتدحون النظام والحكومة السابقين وأولئك الذين كانوا يطالبون بحكم «الشعب»، كنقيض لحكومة الوحدة الشعبية.

هكذا أكدت الهزيمة المؤقتة للثورة التشيلية الارتباط الجدلى بين المهام الديمقراطية والمستقبل الاشتراكى، وأكدت، أيضاً، جدلية الطرق الثورية، التى تتطلب بالضرورة المقدرة والاستعداد للانتقال من طريق إلى آخر، وفى اللحظة المناسبة، كلما تغير الموقف. ويبين الانقلاب الفاشى، فى ١١ أيلول ١٩٧٣، أن العدو يتذكر هذه القوانين الموضوعية فى كل الأوقات، حتى حينما ننساها.

* * *

هوامش:-

(1) Partido Comunista de Chile. Boletin del Exterior.No. 20, 1976 P. 8.

(2) Dsde Chile hablan los Comunistas ! Edicions ColoCo-lo, 1976, PP 28,9.

(3) Desde Chile hablan los Comanistas !, P. 88.

* * *

طرق الثورة

جورج أنسونزا

عضو الهيئة السياسية
الحزب الشيوعي في تشيلي

إن العملية الثورية في تشيلي هي أطول تجربة للتطور السلمي للثورة. وتعتبرها الحركة الشيوعية العالمية كحدث. يمكن أن يسهم تحليلها في إكمال الاستراتيجية والتكتيك الثوريين، بشكل مميز إذ تقودنا دراسة الصراع الطبقي، في هذه الفترة إلى استخلاصات تغني نظرية تطور الثورة بالوسائل السلمية، وتبين كم كانت بالضبط، محدودة هذه الوسائل، وكم هي واضحة جلية الفرضية الماركسية اللينينة حول القدرة على استخدام جميع أشكال النضال.

وبالنسبة لنا كشيوعيين تشيليين نعتبر التقييم الدقيق، للعملية ككل، مع تحليل انتصاراتها وإخفاقاتها، جوهرياً بالنسبة لنجاحات جهودنا، الآن وفي المستقبل. هذه المهمة التي تركز الاهتمام عليها، مباشرة بعد الانقلاب ستدوم أهميتها إلى الأبد.

وأكدت تجربتنا أن طرق الثورة - السلمي أو غير السلمي - لا يمكن ويجب ألا تعتبر استثناءً متبادلاً. فالتعامل معها كقطبين متعاكسين يشكل خطراً على العملية الثورية ككل.

حذر ماركس الرجعيين أثناء حديثه مع العمال «... سوف نتصرف ضدكم بشكل سلمي، حينما يكون ممكناً لنا فعل ذلك، وبقوة السلاح حينما يصبح ذلك ضرورياً» ولم يفقد هذا التحديد للتكتيك أيا من أهميته في أيامنا هذه فالمثل الصارخ لهذا الاتجاه في تطور العملية الثورية، حيث نأخذ بالاعتبار الطرق المختلفة من أجل السلطة، وتعزيزها في وحدتها الجدلية، كان مفهوم لينين الذي وضع

قيد التطبيق سنة ١٩١٧. ففي نيسان في ذلك العام، أشار إلى إمكانية التطور السلمي للانتفاضة، وبعد أحداث تموز، تحدث عن ضرورة الإعداد للانتفاضة المسلحة وفي أيلول عاد واعتمد - إمكانية التطور السلمي، ودعا إلى بذل الجهود لتحقيق هذه الإمكانية، وفي النهاية، فقط، في وقت متأخر قليلاً، توصل إلى استخلاص أنه يجب أن تكون الانتفاضة المسلحة، التي أدت إلى انتصار ثورة أكتوبر.

ويرجع اهتمام حزبنا بمسألة التطور السلمي للثورة إلى طريق طويل. إذ قمنا في الستينات، بدراسة معمقة لهذه القضايا، مستخدمين الاستخلاصات المستخرجة من التجربة السابقة للعمل والتطبيق الخلاّق لفرضيات الماركسية حول الانتقال السلمي للاشتراكية. ففكرتنا عن كيف يجب أن نسير على هذا الطريق فعلياً، في تشيلي، كانت قد أكملت تدريجياً، على أسس القوانين العامة للثورة، والظروف القومية الخاصة للبلاد. وافترض الشيوعيون بأن الطبقة العاملة يجب أن تصبح المحور الذي يجب أن تلتف حوله الأغلبية، جميع القوى المعادية للامبريالية، لذلك يمكن تشكيل حكومة قادرة على تفعيل التغييرات الثورية التي تحتاجها الأزمة المتصاعدة في المجتمع التشيلي، والتي يمكن أن تتكون. وكان الهدف تنفيذ ثورة معدية للامبريالية والاحتكارية وثورة زراعية، بتوجه بعيد المدى وهو السير نحو الاشتراكية. فخطتنا هي إقامة مرحلتين استراتيجيتين للثورة، ووضعهما في العمل كعملية ثورية واحدة، لا تنفصل. فاستقرت هذه الإمكانية في التداخل الموضوعي بين أهداف كلاً المرحلتين، وأيضاً في الدور القيادي الذي كانت الطبقة العاملة قادرة عليه، والذي يجب أن تقوم به، بالتحالف العريض مع القوى صاحبة المصلحة في التغيير. وأشار حزبنا إلى أن الأزمة الثورية كانت وشيكة الحدوث، وفي نفس الوقت، أشار إلى توافق العوامل الموضوعية، والذاتية، والقومية، والدولية، التي كانت ستسمح للشعب التشيلي بكسب السلطة، دون استخدام القوى المسلحة، كوسيلة أساسية للنضال. وهذا ما أعطى زخماً قوياً لتطور الحركة الجماهيرية، وبدرجة أكبر، لف أغلبية السكان حول الطبقة العاملة.

فكان على الحزب أن يشرح خططه. وكان عليه أن يدافع عنها ضد الهجمات العديدة، ويتغلب على سوء الفهم. وقد برهن نظرياً وعملياً، على صحة السمة الثورية لهذا الطريق. ولتلافى أى سوء فهم، طرح تعريفاً دقيقاً لكلمة «سلمى». فلا يعنى التطور السلمى للعملية بأن نضال حركة الشعب يجب أن تستمر، فقط، فى إطار الأشكال البرجوازية الشرعية، ولم يكن ضرورياً، مع استثناء وحيد، التعايش مع الانتخابات. فالطريق السلمى (وندعوه أيضاً الطريق «غير المسلح»)، لا يعنى التخلى الكامل عن استخدام القوة فى إزاحة الطبقات الرجعية عن السلطة. فالثورة، كما، تحققنا، يلزمها، دائماً، القوة والإكراه الاجتماعى، ومع ذلك، فإن هذا لا يفترض الأشكال المسلحة دائماً.

ويشار فى جميع وثائق حزبنا إلى أن اختيار الطريق لا يعتمد فقط على القرار الذاتى للثوريين. فالتغييرات فى الوضع يجب التنبؤ بها، والإعداد لها، مقدما. وتم التعبير عن هذه الفكرة، بوضوح، فى برنامج سنة ١٩٦٩. حيث أن التشديد كان قد وضع مسبقاً على إمكانية التطور السلمى للثورة، والآن، كما قال لويس كورڤالان فى المؤتمر الوطنى الرابع عشر للحزب الشيوعى فى تشيلى، «إن البرنامج الجديديعلن أن الثورة عملية معقدة، تشتمل على جميع أشكال النضال، التى يخوضها شعبنا، وأن طرقها تحدد طبقاً للوضع التاريخى، ولكن يجب تبنى، بثبات، على أساس نشاط الجماهير. وبالنظر إلى هذا الوضع الثورى يجب ألا نرتبط بالضرورة بأى طريق واحد محدد مقدماً».

لم يتعايش هذا التقييم مع أى من التغيرات فى التكتيك التى كنا نتبناها، بل كان نتيجة لصياغتها الأفضل.

فعلى ضوء تجربتنا يمكن أن يفهم بانه يجب إجراء دراسة معمقة لمفاهيم الطرق «السلمية» و «المسلحة» ويجب تجريدها من كل التباس، ولتحقق بأنها لا تدخل فى مجال الاستراتيچية بل فى مجال التكتيك، الذى يتغير طبقاً لتغير الظروف. ويجب أن يتم التحليل بتفحص الخط السياسى على ضوء الصلة المتداخلة والوحدة الجدلية لعناصره المكونة، وكما بينت أعلاه، فنظرتنا لهذه النقطة الجدلية قد تم صياغتها بدقة. ولكن الاتجاه لجعل الطريق السلمى مطلقاً ما زال موجوداً. نعود

إليه أحياناً «كقناة طبيعية» والفرضية الصحيحة التى يجب إتباعها لكونها ضرورية فى مرحلة معينة «خط واحد فقط» تبناه العديد من الناس بمعنى أن الطريق الذى كنا نسلكه فى لحظة معينة كان يجب أن يكون خطاً واحداً.

قال لينين إنه يجب أن يكون الحزب الشورى قادراً على إتقان جميع أشكال النضال. ومع ذلك، أكد أنه يجب ألا يلغى «المعرفة الأساسية، مبدئياً، لجميع وسائل النضال، وجميع الخطط والأساليب، شريطة أن تكون مناسبة لمتطلبات اللحظة السياسية المعينة، التى تقاد بواسطة خطة مدروسة بدقة»(*).

فحينما تكون فى حمأة النضال، فإنه ليس من السهل دائماً، الوصول إلى القرار العملى. إذ يجب أن نأخذ فى الحسبان أن أشكال النضال يمكن أن يمليها الوضع الموضوعى. وقد يبين لينين هذا، فى أيامه، وتجلت، بوضوح، فى الأحداث التشيلية.

وكتب لينين «كل شكل للنضال يتطلب تكنيكاً مطابقاً وجهازاً مطابقاً» وأكد أيضاً «فحينما تجعل الظروف الموضوعية النضال البرلمانى الشكل الرئيسى للنضال، فتصبح حتماً سمات جهاز النضال البرلمانى أكثر أثراً على الحزب»(**). فتكثيف هذه السمات يشكل خطراً بمعنى أنها تستطيع إعاقة التغيير الماهر فى التكتيك حسب متطلبات الوضع، ويمكن أن يزول هذا الخطر، فقط باليقظة الشديدة والعمل بتفكير عميق من قبل قيادة الحزب ككل. لقد كنا عميقى التفكير ويقظين، ولكن هذا لم يكن كافياً.

وبالرغم من بعض الهفوات، فإن الفرضيات النظرية الأساسية ذات الطابع الاستراتيجى والتكتيكى، جزئياً، التى طرحها الحزب، ساعدت على تعبئة الجماهير الواسعة فى النضال من أجل الأهداف الشورية. فالظروف التى أتت بالوضع الشورى المتطور إلى المقدمة قد خلقت، بشكل رئيسى، بوسائل غير مسلحة. وأظهر التطبيق بأن الخط السياسى اللذى حدد بدقة الأعداء الأساسيين واتجاه الضربة الرئيسية، وركز على التأكيد الأساسى الخاص بتطور النضال

(*) لينين الأعمال الكاملة مجلد ٥ ص٣٩١.

(**) لينين مجلد ١١ ص٣٥٤.

الجماهيرى، وتحول إلى الوضع السابق على الانتخابات، هو الذى استطاع أن يقودنا إلى النصر. ويتتبع هذا الخط، من خلال المعارك الطبقية العاتية فى جميع مجالات النشاط الاجتماعى نلحظ أنه مكّن تحالف الوحدة الشعبية فى الفوز برئاسة الجمهورية. فنصر سنة ١٩٧٠، أعطى الحكومة مدخلاً إلى السلطة (أو حتى سلطة جزئية) بمساعدة الآلة الانتخابية البرجوازية، وقوانين الديمقراطية البرجوازية وبهذا أصبحت نظرية لينين عن الثورة واقعاً.

هل هذا يعنى أن التراجعات اللاحقة أثبتت عدم إمكانية القيام بالثورة بالوسائل السلمية (كما يقول الآن أيديولوچيو البرجوازية الكبيرة والصغيرة)؟ ولكن النهج العلمى الرصين لن يجيز هذا الاستنتاج. وفى الوقت ذاته، فإننا نرى، بتحليل الوضع، أية خطوات كان يجب إتخاذها، ولكنها لم تتخذ أو لم تتخذ بنشاط وتصميم كاف لاستغلال المزايا التى اكتسبتها حديثاً الوسائل السلمية.

ويمكن أيضاً، استخلاص الاستنتاج العام التالى: لا تستكمل عملية التطور السلمى للثورة إلا حينما تحسم مسألة السلطة، نهائياً، وحينما تنتفى إمكانية استعادة السلطة بواسطة الطبقات القديمة، وحينما تبنى الديمقراطية الجديدة فى المجتمع، بشكل راسخ. ويمكن تحديد أطوار معينة فى هذه العملية. فيكتمل الطور الأول بفوز القوى الشعبية بالسلطة (فى البدء، فقط، سلطة جزئية). ومن ثم تأتى مرحلة حل مشكلات «اليوم الثانى» - التأكيد على المكاسب الثورية، وتعزيز القوى حينما تكون المسألة المسلحة: على جدول الأعمال وهى «من سيفوز؟». فالشروط العامة المسبقة للنصر فى كلا الطورين موجودة، ولكن الضغط على الحركة الثورية فى كليهما مختلف. لدرجة أنه يمكن أن يكون رد الفعل من القسوة، بحيث يفترض الحاجة لاستخدام القوات المسلحة الثورية. وهذا يعنى أن العملية الثورية فى طورها الثانى يجب أن تتبع طريقاً مغايراً للذى اتبعته فى الخطوة الأولى. ولكن هذا لا يلغى الخطوة الأولى، النصر الأول من جانب ولا تختفى الفرص المتاحة للرجعية لإثارة الحرب الأهلية، إذا ما قام الثوريون بعملهم بشكل جيد من جانب آخر.

فالتجربة التشيلية حتى ١٩٧٠، ولوقت معين بعد ذلك أوحت بأن التطور

السلمى للعملية الثورية هو الطريق الأكثر قبولاً، إذا كانت الفرصة سانحة، بالطبع، فقط حينما توجد تلك الفرصة. ففى الوضع الثورى، فقط، عند غياب الظروف للتطور السلمى للثورة أو تقل فرص هذا التطور، يصبح من الممكن، وبشكل إجبارى سلوك طريق النضال المسلح.

وترتبط إمكانيات تطور الثورة بالوسائل السلمية فى ظروفنا الحالية، بشكل وثيق، بالتغيرات الجوهرية التى حدثت فى العالم، فمنذ انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وقد جعل نمو سمعة البلدان الاشتراكية هذه الإمكانيات أكثر واقعية وأصبح من الصعب، بشكل متزايد - بالنسبة للامبريالية - القدرة على تصدير الثورة المضادة، والتورط فى تدخل مسلح مباشرة، والذى تتم الإجابة عنه باستخدام القوات المسلحة الثورية. فانتصار الثورة الفيتنامية التى وجهت ضربة جدية لتصدير الثورة المضادة، هى رمز لعصرنا. وهذا، أيضاً، صحيح بالنسبة لانتصار كوبا الذى أظهر، بعيداً عن كل شئ آخر، بأنه فى أوضاع كهذه، لا تستطيع الامبريالية التدخل بنجاح بقواتها الخاصة. ومع ذلك انخرطت كلتا الثورتين فى صراع عسكرى ضار، وبالرغم من ذلك أكدتا أن وجود الظروف الدولية المسبقة تقدم للثورة طريقاً سلمياً فى حالات تتحد فيها العوامل الدولية مع العوامل القومية.

وأعادت الأحداث التشيلية تأكيد حقيقة أن تأثير العوامل الدولية يعتمد، بشكل كبير، على الموقف الذى إتخذه القادة السياسيون فى العملية الثورية، وفى قدرتهم على استخدام هذه العوامل كرافعة، وفى موقفهم من الدعم الذى على استعداد أن تقدمه البلدان الاشتراكية للحركة التقدمية، دون أن تكون هناك أى خيوط تربطها بها.

فبعض الجماعات تبالغ فى صعوبات الانتقال السلمى، التى يمكن أن تبرز نتيجة لسيطرة الامبريالية على بلدان أمريكا اللاتينية. ويوجهون الاهتمام لسياسة الإكراه التى تدافع بها الامبريالية عن «احتياطها الاستراتيجى». ويضيفون إلى هذه المناقشة الموقع الجغرافى، كعامل ذى أهمية سياسية. هنا نتعامل، بالتأكيد، مع حقائق واقعية، ولكن يمكن تعويضها، بل أكثر من

التعويض، إذا ما توجهت القوى الثورية، بثبات، إلى قوى الاشتراكية الفعلية والتضامن البروليتاري لدعمها وهذه مسألة ذات أهمية فائقة، من الناحية المبدئية والعملية. فليست العزلة عن البلدان الاشتراكية، بل بالعكس، تقوية الروابط معها، هو الذى يحسن من فرص نجاح الطريق السلمى، أو حتى أى نجاح بالنسبة للثورة، مهما كانت الطريق التى تسلكها.

إن الوضع الدولى الجديد هو أحد المبررات الأساسية للتأكيد العام على أن الثورة السلمية، فى أيامنا، تلقى فرصة أفضل. ومع ذلك، فإن تحسن ميزان القوى العالمى لا يتضمن الاستنتاج بأنه يجب سلوك هذا الطريق، دائماً، وفى كل الظروف. وأصبحت الآن الإمكانيات الواقعية للنجاح فى هذا الطريق أفضل، نوعاً ما، بعد أن كانت، فى الماضى، ضعيفة جداً.

وبينت، من الناحية الأخرى، التجربة التشيلية بأن الامبريالية قد تبنت تكتيكاتها، بناء على الظروف العالمية الجديدة، فطورت بديلاً عملياً للتدخل المسلح المباشر، كوسيلة للقضاء على العملية الثورية. ونذكر من هذه البدائل العمل فى مجالات، الاقتصاد، والعلاقات الدولية، والأيديولوجيا، والقوات المسلحة، وهلم جرا. وتقدم تشيلى مادة غنية لدراسة هذه الأساليب. فتحليلها التفصيلى يتعدى حدود هذا البحث، ولكن يجب أن يشار إلى أن النجاح الذى يصل إليه الثوريون فى مقاومة هذه الأساليب، يرتبط بمسألة تعاونهم الوثيق مع البلدان الاشتراكية، واعتمادهم على التضامن الأممى - الذى لم يكن لدينا الكفاية منه نوعاً ما.

مهما كان تشابك العوامل الدولية والقومية، وثيقاً، إن مفتاح نجاح العملية الثورية يكمن، دون شك، فى العوامل الداخلية. ففى تشيلى كانت الظروف التى بنيت عليها الثورة هى كسب أغلبية صلبة موحدة حول الطبقة العاملة. وكما نعرف، فإن النصر فى انتخابات سنة ١٩٧٠، الذى جعل من الممكن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لم يلق الدعم من الأغلبية المطلقة، بل فقط من ٣٦٪ من أصوات المقترعين. وتسلمت الحكومة واجباتها، بعد صراع طبقى كثيف، استمر لمدة شهرين. وخلال هذا الصراع، استطاع تحالف الوحدة الشعبية إفشال

العملية السرية الأولى للامبريالية، التى انتهت بمحاولة انقلابية فاشلة. وفازت الوحدة الشعبية بأغلبية الجمهور، وأجبرت العدو الطبقى على اتخاذ موقف الدفاع. وبدون هذا، فلا وزن لنتائج الانتخابات، والصراع من أجل السلطة، التى كان لا يمكن كسبها.

ولهذا، كان لدينا أسس فعلية لاعتبار النصر الانتخابى خطوة ذات أهمية كبيرة، ولكنها لم تكن ضماناً كافياً من الاوليجاركية، والامبريالية، التى كانت لم تزل تحتفظ بمراكز مسيطرة فى المجتمع، أن نحترم التعبير عن إرادة الشعب. ونعتقد بأن مكاسب الوحدة الشعبية لم تتقرر، فقط، بمجرد النصر الانتخابى، بل بواسطة الصراع، قبل وبعد الانتخابات.

بينما كان الظرف الأساسى للنصر الأولىّ هو خلق أغلبية فعالة مجربة، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المباشرة. فإن الشرط الحاسم لإتمام العملية كان اتساع الأغلبية، وتعزيزها وتنشيطها. وكان يجب إتخاذ خطوة لتغيير ميزان القوى المتذبذب، غير الحاسم، لجعله لصالح الشعب، وجعله حاسماً. ولهذا يجب استخدام مواقع السلطة التى اكتسبت حديثاً، وتنفيذ إجراءات الحكومة المطلوبة، من خلال هذه المواقع. وكان هذا الشرط الجوهرى لتعزيز سلطة الشعب الواقعية، من أجل الإنجاز الظافر للثورة الديمقراطية، والتحول إلى الانتقال للثورة الاشتراكية. كان هذا الشرط الأساسى لإنجاز الأهداف الثورية بالوسائل السلمية، من أجل منع العنف الرجعى.

ودون شك فإن القضية الأساسية كانت كما بينا أعلاه، هى تحقيق الوحدة المتراصة للطبقة العاملة، حتى تتمكن من أن تلف حولها، وتحت قيادتها، تحالف قوى من الشرائح المتوسطة من السكان، بالإضافة إلى الفلاحين والفئات الوسطى الواسعة، لسكان المدن، التى لها وزن اجتماعى كبير فى تشيلى، بينما، فى نفس الوقت، البرجوازية الوطنية. فالفئات الوسطى، كما نعلم، تقع بين قطبين، ثورى ومضاد للثورة، ولها ميل اقتصادى أولاً، ومن ثم سياسى وأيديولوچى. للتأرجح بين القطبين. ويمثل القطب المضاد للثورة فى المجتمع التشيلى، الاوليجاركية المالية، واوليجاركية مالكى الأرض، والامبريالية، ويجب على الطبقة العاملة، لتؤكد نصرها، أن تفعل كل ما يمكنها فعله لعزل هذا القطب المضاد. ومع أنه كان

للطبقة العاملة دائرة واسعة من الحلفاء الأساسيين والممكنين، إلا أنها لم تستغل من هذه الفرصة، بشكل كامل. بل على العكس، فكلما استمرت الثورة، أصبحت الطبقة العاملة هي الأكثر عزلة، وخصوصاً غشية الانقلاب، وكان هذا العزل، في الحقيقة، العامل الرئيسي لهزيمتها. ولم تفشل الطبقة العاملة في الحصول على حلفاء أقوياء فحسب بل عجزت أيضاً عن لف دائرة واسعة حولها، بشكل كاف، لتأمين نصرها. وقد جرى خوض معارك كبيرة حول هذه المسألة الحاسمة.خلال سنوات ثلاث من نشاط حكومة الوحدة الشعبية، لعبت فيها العناصر اليسارية دوراً سلبياً، أضر بمصالح الطبقة العاملة. فأفعالها الخاطئة انطلقت من أفكار خاطئة عن سمات الثورة التشيلية، واستغلت بشكل واسع، من قبل الامبرياليين والرجعيين، هذه الأفكار التي برزت، أولاً بتلهف، وثم بشكل مسعور بين الفئات الوسيطة المريضة.

وكما هو معروف، فإن المرء يستطيع كسب أغلبية الشعب، فقط، حينما يتم تحديد مهام تتناسب مع المرحلة المعنية من الثورة والوضع السياسي المعين. وهذا يعني إيجاد مفتاح لكل مرحلة واتخاذ موقف مسؤول من النتائج المستخلصة. وفي نفس الوقت، فإنه يمكن أن تصبح الطبقة العاملة بؤرة الوحدة وتنشر تأثيرها إلى الفئات الوسيطة، فإذا تضمن خطها السياسي العام ذلك، فإنها ستكون قادرة على القيام بالدفاع ليس عن مصالحها بل، أيضاً، عن المصالح الجوهرية لتلك الفئات الاجتماعية، وتطور زخم ثوريتها هي. وهذه هي المبادئ التي يجب أن تعمل على أساسها سياسة الحكومة، وقوى الوحدة الشعبية من أجل كسب الحلفاء، وتعزيز التحالف، وفي نفس الوقت، منع الرجعية في التأثير على الفئات التي يسعى كلا الطرفين لكسبها.

نستطيع، بتحليل الأحداث من هذا المنطلق، أن نفهم الإنجازات التاريخية الحقيقية الكبيرة، مثل تأميم مناجم النحاس الرئيسية، والإصلاح الزراعي، وخلق قطاع الدولة في الاقتصاد، ومع ذلك كان هناك ضعف واضح في العملية الثورية. إذ كان يجب التعامل مع خليط من القضايا المعقدة في وضع غير عادي، خلقه الحصار الاقتصادي الامبريالي. وكان هذا يعني، أنه حتى التغييرات الثورية التي

نفذت لا يمكن استغلالها بالدرجة التى تتطلبها الظروف. فالخلاف فى قيادة التحالف السياسى أدى إلى الانحرافات اليمينية واليسارية. وكانت هناك سقطات أثناء السير نحو الديمقراطية الواقعية، التى كان يفترض أن توحد هذه القوى ذات المصلحة الموضوعية فى التغيير. ولم تكن المخططات الرجعية تواجه، دائماً، بل بالعكس كانت تندفع بنشاط، بواسطة الصحافة التى كان معظمها تحت سيطرة الرجعية، حيث هوجمت كل من الحكومة والحركة الشعبية، بشكل شرير لم تعتد عليه تشيلى. وأخرت كل هذه العوامل تعزيز الأغلبية.

ولكن كسب الأغلبية لم يكن كافياً. فسلطة الأغلبية يجب أن تستخدم لانتزاع زمام المبادرة من العدو، فى جميع الأطوار. وكما كتب لينين « ... ففى وقت الثورة، لن يكفى التأكيد على إرادة الأغلبية، بل يجب أن تبرهن على أنك الأقوى، وفى اللحظة الحاسمة، والمكان الحاسم، يجب أن تفوز »(*). يجب أن تكون الثورة قادرة على الدفاع عن نفسها. فالسلاح الأساسى فى هذا الدفاع هو الدولة الجديدة، التى يجب أن تخلقها الثورة. ففى سياق الانتقال السلمى، تبرز بعض القضايا المعقدة جداً، التى تكشف، ثانية، الوحدة الجدلية للطرق الممكنة للثورة.

وقدم تطور العملية الثورية التشيلية، عبر الطريق السلمى، كما بين أعلاه، إلى الحركة الثورية، سلطة جزئية، وأثبتت هذا النجاح قوة الحركة الشعبية، من ناحية، وعدم قدرتها على كسب الدولة الكاملة فى تلك اللحظة، من الناحية الأخرى.

وليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بأن مثل هذا الوضع قابل لتكرار نفسه فى أى ثورة تتطور على الخطوط السلمية. ومبدئياً، فإنه من الممكن الإمساك « فى نفس اليوم الأول » لجميع المفاصل الحاكمة، أو على الأقل جميع السلطات المدنية فى جهاز الحكومة (التنفيذية، والتشريعية)، ولكن سوف يستمر هذا الجهاز، كجهاز الدولة القديم، ومع كل الاحتمالات، سوف يبقى ضمن إطارها،

(*) المجلدات، لينين، مجلد٢٥ ص٢٠١.

وغالباً خارجه، بالتأكيد جزء كبير من هذا الجهاز لا تسيطر عليه الثورة. وكما بينت التجربة فإن كل الجهاز سيمتنع بشكل كبير عن تنفيذ التحولات. وحينما يطبق الضغط اللازم فى مثل هذه الحالات، حتى تحدث تحولات جوهرية فى محتواه وشكله. والعامل الحاسم هنا هو مقرطة بعيدة المدى فى جهاز الدولة، وخلق آليات للرقابة الشعبية الأصيلة على عمل الدولة فى المؤسسات،وتحويل أكبر قدر ممكن من سلطاتها إلى الجماهير. فالتجربة الإيجابية التى اكتسبت فى هذا المجال، على سبيل المثال،هى تجربة الرقابة على التموين، وتوزيع وتسعير البضائع الضرورية، وهذا ماقدم صورة معقولة للإمكانيات فى هذا المجال. فالرقابة من «أسفل»، من قبل الجماهير، تسمح لها تحقيق سلطتها عملياً وتشجع على إحداث تغييرات جوهرية فى جهاز الدولة من الخارج، بالإضافة إلى التغييرات التى تحدث بمساعدة القيادة الثورية فى الداخل.

وأحد جوانب هذه المسألة مرتبط بالتقيد بالشرعية البرجوازية، التى جعلت من الممكن كسب السلطة. وقد بولغ فيها كثيراً فى تشيلى، بشكل خاص، وذلك، بالضبط، لأن الحركة الشعبية لم تكسب، فقط، إلا السلطة التنفيذية، بينما حافظ أعداؤها على مواقع قوية فى ادارات سلطة الدولة، البرلمان، القضاء، المفتشيات .. إلخ. وخلق هذا الوضع الفريد حواجز أمام مرور القوانين الجديدة اللازمة لتعزيز الإصلاحات الديمقراطية الثورية الواقعية. ومع ذلك، يمكننا استخلاص نتيجة، على أساس تجربتنا ، وهى: بفضل المكاسب الديمقراطية التى أنجزت بواسطة الطبقة العاملة والشعب، فى مجرى النضال المستمر كله، كانت هذه المكاسب أحد أهم العوامل فى تأكيد التطور السلمى للثورة، ويستطيع الثوريون، بعملهم من خلال مواقعهم فى إدارات الدولة، أن يستفيدوا ، بشكل فعال، من التشريع الموجود. ويجب أن يتزاوج، بالطبع، استخدام، الآلة التشريعية مع الحملة النشطة من جانب الجماهير. وقد برهن تأميم الاحتكارات الضخمة على توافر مثل هذه الإمكانيات.

ومع ذلك، حين قيل هذا ، فإن تجربتنا تشير إلى أن النضال الجماهيرى، حتى فى ظل الحكومة الشعبية، لا يمكن حصره فى نفس الحدود الضيقة للتشريع

السابق، لأنه لا مجال لكل النشاط الثورى اللازم ضمن هذا الإطار.

وهذا يقودنا إلى استنتاج، وهو أنه يجب أن تكون هناك منظمة توحيدية تجسد سلطة الشعب، التى تولدت «من أسفل». فالمحاولات لحل هذه القضية كانت تبدأ، بشكل أكثر أو أقل عفوية فى تشيلى. فمن تجربة إنشاء مجالس التموين والأسعار، تحركنا نحو إقامة إدارات أخرى، طارحين، معاً، ممثلين للجماهير، ولكن هذه العملية لم تتوج بتشكيل دوائر جديدة لسلطة الدولة. وفى نفس الوقت، لم يطرح تشكيل بعض المنظمات الخاصة، التى يجب إقامتها. ففى كثير من البلدان من المحتمل أن تصبح إحدى المنظمات الموجودة الإدارة المرجوة لسلطة الدولة. كما لاحظ لينين فى أيامه «لقد بلغت البروليتاريا، وسوف تبلغ هذه المهمة الوحيدة بطرق مختلفة» ويمضى لينين، محللاً الوضع الفعلى فى ذلك الوقت: «ففى بعض أجزاء روسيا تضع ثورة شباط-آذار كامل السلطة فى يديها. وفى أجزاء أخرى يمكن أن تبدأ البروليتاريا، ولربما بطريقة «اجبارية»، فتشكل وتطور ميليشيا بروليتارية، وفى أماكن أخرى من المحتمل أن تكافح من أجل انتخابات مباشرة للأجهزة الحكومية المحلية المدنية والريفية، على أساس الاقتراع الشامل من أجل تحويلها إلى مراكز ثورية»(*).

والشئ الأساسى الذى يجب أن نراه هو أن الشعب يستطيع أن يعبر عن إرادته، ويمارس السلطة، بفاعلية «من أسفل»، ويشارك، مباشرة، فى بناء الديمقراطية الجديدة. وبدون ذلك لن تستطيع «السلطة من القمة» أن تنفذ مهامها الثورية فى مواجهة المعارضة الرجعية الشرسة.

وقد ارتكبت الأخطاء فى تشيلى فى هذا المجال. فلم يتوفر الوضوح الكافى، ولا الوحدة بين الثوريين حول نمط الدولة، التى يجب خلقها، أو شكل ومحتوى الديمقراطية.. فأدى هذا الغموض إلى الترددات، التى عبر عنها بالتخلى عن الحاجة إلى أى دكتاتورية (التى أضعفت، حتماً، حملة تحويل الدولة البرجوازية)، أو التعجيل بطرح دكتاتورية البروليتاريا، مباشرة، التى كانت تفتقر إلى الظروف الصحيحة، وكانت تعنى قفزه فى الفراغ، تؤدى إلى عزل الطبقة العاملة. فخلق

(*) لينين المجلد ٢٣ ص٣٣١.

هذا الافتقار إلى الوضوح نوعاً من الفوضى، لأن الضعف فى النظرية الثورية يعنى الضعف العامل الذاتى. وضعف أى نفوذ قيادى على مجهودات الجماهير من أجل تقوية حكومة الشعب.

إن الإكمال الناجح لأى مسار ثورى يميل إلى حل أولى للمشكلة الخاصة ببناء توازن ملائم فى القوات المسلحة. فعناصر التكتيك التى طورها كل من ماركس وإنجلز ولينين معروفة، تماماً. ويجب أن نتذكر تصريحاتهم التى تقود، بشكل أساسى، إلى طريق الكفاح المسلح. ومع ذلك فإنه دون القيام بتحليل تفصيلى، يمكن أن يقال بأن جميع تلك العناصر يجب أن تؤخذ بالحسبان فى تطوير مفهوم الثورة، حسب الخطوط السلمية. ولا يفترض مسبقاً مثل هذا التطور انتفاضة مسلحة، أو حتى حرباً أهلية، بل يجب العناية بتحقيق توازن للقوى ملائم للثورة، وبالتحديد لفرض منع الرجعيين من شن هجوم مسلح.

وأصبح واضحاً أن أحد العوامل الحاسمة هو الوضع فى القوات المسلحة، والقوات التى ستحافظ على النظام العام. كيف عالجنا هذه القضية فى تشيلى؟

ففى خلال المرحلة الأولى، حتى نتيجتها الظافرة فى سنة ١٩٧٠، حاولنا ترتيب الأمور، بحيث لا تعمل القوات المسلحة ضد الحركة الشعبية، وهكذا نخلق ظروفاً يكون الانقلاب الرجعى فيها مستحيلاً. فاعتمدنا فى عملنا هذا على التقاليد التى لا تجعل القوات المسلحة تتدخل فى سياسة الأحزاب (خط حافظت عليه القوات المسلحة، أحياناً، بدرجة كبيرة، وأحياناً بدرجة أقل، لحوالى أربعين عاماً). واعتمدنا، أيضاً، على القوى الموالية للدستور داخل الجيش، وكانت ميالة للاعتراف بالنصر الشعبى، الذى تحقق فى صناديق الاقتراع.

لقد أكدنا حقيقة أن القوات المسلحة التشيلية لم تكن مرتبطة، مباشرة، بالاحتكارات الكبيرة، ذلك أن الضباط قد أتوا من الفئات الوسطى، بشكل أساسى، وهم أنفسهم جربوا آثار الأزمة، وأما الضباط الصغار، وضباط الصف والجنود قد انحدروا من الطبقة العاملة والفلاحين، أفقر فئات السكان فقلنا، لذلك، إن القوات المسلحة لن تستطيع أن تبقى بعيدة عن عملية التحويل.

وأشرنا، فى نفس الوقت، إلى عمق الأزمة الذى خلق وضعاً جديداً «أصبح

واقعاً، على سبيل المثال، بأن القوات المسلحة عاملاً جديداً فى السياسة القومية ويمكن أن يقال بأن فترة عدم مشاركة القوات المسلحة فى الحياة السياسية، ليست مطلقة، إذ قد انتهت، أو فى سبيلها إلى الانتهاء»(*) وأضاف، أيضاً، لويس كورڤالان «بالطبع يجب على المرء أن يأخذ فى الحسبان الظروف، التى كانت قد بنيت فيها القوات المسلحة، وخصوصاً حقيقة أنه فى العقود الأخيرة مر تدريبها المهنى بتجربة تأثير البنتاجون»(**).

ويمكن حسب رأيى أن نؤكد التوجه الأساسى لتأمين، أولاً وقبل كل شئ، عدم تدخل القوات المسلحة، والذى كنا ندعوه «الحيادية»، كان صحيحاً، بينما هو صحيح بالنسبة لنا، لاعتمادنا على تقاليد ديمقراطية معينة موجودة، مع الأخذ بالاعتبار التركيبة الطبقية للقوات المسلحة. ومع ذلك، نرى، الآن، بوضوح، أن هذا لم يكن كافياً، بالإضافة إلى ما كانت سياستنا مبنية عليه، فى هذا المجال، من فرضيات بلا أساس نظرى.

فمثلاً، اعتبرنا «احتراف» القوات المسلحة أمراً ذا وزن، يمكن الاعتماد عليه، فى محاولة منع العمل المعادى للشعب. وفى الواقع، فلم تفعل هذه السمة شيئاً، مهما كان، لتقوية المواقع التقدمية فى القوات المسلحة. بل بالعكس تتجه لجعلها حتى أكثر انعزالاً عن الشعب ومشكلاته. فشجع هذا المفهوم على خلق عادة فى التفكير، وضعت الاحتراف فوق كل شئ، حتى بدلاً من المواقف الطبقية التى تحدد بواسطة الأصل الاجتماعى للعسكرى.

وبينت التجربة التشيلية أنه بينما كانت «الحيادية» ضرورية وكافية كخطوة أولى لحصول حكومة الوحدة الشعبية على السلطة، إلا أن استكمال العملية الثورية يتطلب أمراً مختلفاً. فالحيادية طور عابر. ولا يمكن أن يصبح لمجرد طبيعته ذاتها، شيئاً آخر. وبينما يمضى الوقت، فإن التناقضات تميل إلى الحل فى هذا الاتجاه أو ذاك لصالح الثورة أو لصالح الثورة المضادة، ولهذا يجب أن يكون

(*) لويس كورڤالان Camino de Victoria P 315

(**) لويس كورڤالان Camino de Victoria P 425

الحل فى مجرى العملية مبنياً على أساس مسألة كسب القوات المسلحة، إلى جانب الشعب، بواسطة مقرطتها، بشكل صحيح، ويمكن فعل ذلك ، فقط، كنتيجة لمواجهة مريرة جداً فى جميع الجهات.

وهنا تتكشف، تماماً، العلاقة الجدلية، التى اكتشفها ماركس، بين الثورة والثورة المضادة. فتزايد مهام الثورة حينما نمضى إلى الأمام، لأن الثورة يجب أن تمضى، بشكل صحيح إلى نقطة بلا عودة وبينما تعزز الثورة مواقعها، فإنها تثير معارضة متشنجة من قوى الثورة المضادة. وبالتالى، فإن الأشياء التى تكون كافية، خلال المرحلة الأولى، لن تعود كافية، فيما بعد.

وتبين التجربة أنه يجب القيام بجهودات متواصلة لتحويل القوات المسلحة باستخدام جميع الوسائل المقبولة. والأسلوب الرئيسى، تكرر ذلك، هو من خلال الديمقراطية، بمساعدة النفوذ المتنامى، الذى تمارسه الطبقة العاملة والشعب على القوات المسلحة. فاتخذت خطوات معينة فى هذا الاتجاه. وأنجزت، لدرجة ما ، عملية جر العسكريين فى مجرى تحول البلاد ، وهذا ما ساعد على وضع العسكريين على اتصال وثيق مع الشعب، وقدم لهم تفهماً لمشكلات الشعب.

فبعض المستخدمين النظاميين ذوى الذهنية الوطنية أعطوا تقييماً جيداً عن أنفسهم، ضمن إطار الدولة، فمثلاً، فى الوضع المعقد، سنة ١٩٧٢ ، خلال محاولة الثورة المضادة، كان تحالف الحركة الشعبية مع الشرائح الوطنية فى القوات المسلحة هو الذى أكد انتصار الشعب. علاوة على ذلك، يجب الاعتراف بأن السلبيات فى هذا المجال لم يكن سببها الموانع الدستورية، بل ترجع إلى الهفوات السياسية، للقوى الثورية. وهنا ، أيضاً، لعب التطرف اليسارى الضيق دوراً سلبياً.

لقد أعلنا ، فى تلك الفترة «أن المؤسسة العسكرية تحتاج، أيضاً، إلى التغيير، ولكن هذا التغيير يجب ألا يفرض عليها، بل يبادر به العسكريون، كموضوع تابع من قناعتهم». وهذا التأكيد لم يأخذ بشكل واضح، فى الحسبان جميع جوانب المشكلة. فلتحقيق التغيير ليس كافياً أن يتخذ عملاً داخل الجيش، فقط، بل يجب أن يكون هناك نضال من أجل القوات المسلحة آتياً من خارجها. يجب أن يخاض النضال بالوسائل الملائمة، فى سياق النضال الثورى المسلح أو فى

سياق التطور الثورى السلمى. كما قال الاستراتيجى الفيتنامى Vonguyen Giap ڤوجين جياب، يكمن جوهر قانون القوى الثورية فى ترابط القوى السياسية مع القوات المسلحة. وهذا يمكن تطبيقه على أى طريق ثورى.

وكما لاحظنا سابقاً، فقد حققنا بعض النجاحات فى هذا الطريق. ولكننا لم نفعل ما كنا نحتاج فعله، أو كل ما كنا نستطيع عمله. فلم ننجح فى كسب الجيش إلى جانب الشعب، أو فى تأمين التوازن الملائم فى القوات المسلحة حسب الاعتبارات الأخرى. وحينما انقلب توازن القوى السياسية رأساً على عقب تولدت الأزمة.

وإذا أخذنا فى الاعتبار، فقط، نتيجة تجربتنا، فيمكن التأكيد، كما يفعل بعض الناس، أننا نناقش مسألة لا يمكن حلها، وهى أن الصدام المسلح لا مناص منه، دائماً. ومن ناحية أخرى لو تفحصنا تطور ثورتنا ككل، فالنتيجة مختلفة: يمكن حل القضية فى ظروف تسير فيها العملية الثورية مساراً سلمياً، بشكل أساسى، فكلما كانت الحركة الثورية مهيأة أفضل للدفاع عن مكاسبها فى جميع المجالات، كان أسهل حل هذه القضية.

وتعانى الثورة التشيلية هزيمة مؤقتة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعنى أنها لم تترك شيئاً من النجاحات التى أنجزت بفضل حكومة الشعب، تلك التى كانت إبداعاً تاريخياً لشعبنا فمجهودات الرجعية لإنكارها لم تؤت أكلها. لأن التباين الماضى والحاضر مذهل، لدرجة أن العديد من أولئك الذين وقفوا حتى الأمس بعيداً عن الحركة الشعبية، أو حتى عملوا ضدها، أصبحوا اليوم، أكثر اقتناعاً بالحاجة للوحدة مع تلك الحركة. فالتحليل الاقتصادى للأحداث التشيلية، والتقييم النزيه للخطوات المتقدمة العظيمة التى خطتها الجماهير، فى تلك الفترة، تشجع، أيضاً، على الوحدة. وتنضج سياسة الحزب على أساس التمثيل العميق لدروس الماضى، التى سوف تساعده فى التغلب على صعوبات الحاضر، وفى المستقبل القريب يسترشد بالتجربة بثقة. من أجل نضال أطول.

* * *

الطبقة العاملة وسياستها فى التحالف

جلاديس مارين
عضو الهيئة السياسية
الحزب الشيوعى فى تشيلى

لم يكن تولى السلطة فى تشيلى من قبل حكومة الوحدة الشعبية تطوراً صدفياً، ولا سوء تقدير من قبل الرجعيين، كما يعتقد البعض. بل كان نصراً، وتتويجاً للعمل الموحد للشعب، لعبت فيه الطبقة العاملة دوراً قيادياً من نضال إمتد عدة عقود، نضال تصاعد منذ الخمسينات وطوال الستينات.

كان ذلك حينما نما التحالف الشيوعى الاشتراكى، بشكل أقوى، وتشكل المركز العمالى الموحد (CUT)، والذى نظمت تحت قيادته إضرابات ضخمة، من أجل كل من المطالب الاقتصادية والسياسية. فحارب الفلاحون، بشكل منظم، من أجل الأرض، وسكان المدن من أجل السكن. ونمت حركة طلابية واسعة، وقوية،مع شخصيات أكاديمية من أجل إصلاح الجامعات. وباستخدام أشكال جديدة، شارك الشبان الصغار، بجسارة، تميز طابع سنهم، فى نضال كانت أهدافه تحدد حسب حاجة التغييرات الثورية. وشاعت الحريات السياسية، بشكل مميز فى تلك السنوات، وبالمقابل كانت تتم مقرطة الحياة، فاكتسب الشعب نضجاً سياسياً. وقد تشكل الوعى السياسى للناس، بشكل كبير من خلال النضال السياسى. ومن خلال الحملات الانتخابية، ١٩٥٨ - ١٩٦٤، فدعمت الجماهير سلفادور الليندى، عند ترشيحه للرئاسة.

إن سياسة حزبنا الصحيحة فى ظل حكم الديمقراطيين المسيحيين - هذه السياسة التى تتلخص فى توحيد جميع التقدميين والديمقراطيين من بين قوى المعارضة

والحكومة، ومقاومة الرجعيين فى الحكومة والمعارضة مكنتنا من أن نعرض أمام الجماهير، بأن وعود الحكومة فى الإصلاح كانت خداعاً، ودعوتهم لتوجيه اهتمامهم إلى المشكلات السياسية والاجتماعية الملحة. وكانت هذه المشكلات التى أثارت معظم فئات الشعب المختلفة هى: استعادة الثروات الطبيعية التشيلية، أولها مناجم النحاس الأساسية. وإصلاح قانون حقوق الملكية، والقضاء على نظام العزب الكبيرة من خلال إصلاح زراعى بعيد المدى، وتوفير وظائف جديدة، والقضاء على التخلف، واتخاذ خطوات لتأكيد تطور البلاد، كدولة مستقلة.

أصبحت القناعة بأن تشيلى تحتاج إلى تغييرات اقتصادية وسياسية عميقة، جزءاً من الوعى الاجتماعى لمعظم التشيليين. ووجدت انعكاساتها فى سياسة الأحزاب التى التحقت، فيما بعد، بالوحدة الشعبية، وأيضاً فى عواطف معظم المسيحيين الديمقراطيين والمستقلين.

كان يسود مناخ من الاضطرابات فى أواخر ١٩٦٩، حيث برزت إلى الوجود كتلة الوحدة الشعبية. فكان برنامجها يتماشى مع مصالح أغلبية السكان، وكان يدعو إلى تغييرات عميقة فى المجتمع التشيلى.

فأقيمت الوحدة الشعبية، بشكل رئيسى، بمبادرة الشيوعيين فكان للحزب برنامج سياسى مقنع، قدم تقييماً صحيحاً للوضع، وبيّن من هم الأعداء الأساسيون، واستخلص بأن تحالفاً واسعاً للقوى التقدمية كان ضرورياً لعزل الرجعية.

وقدم كل من الحزب الاشتراكى، والحزب الراديكالى، والمسيحيين الديمقراطيين الذين انسحبوا من حزبهم وشكلوا حزب MAPV (الحركة من أجل العمل الشعبى الموحد)، مساهمة حاسمة فى تشكيل الوحدة الشعبية.

وقد تحقق النصر، فى ٤ أيلول ١٩٧٠، أساساً بواسطة الطبقة العاملة والفلاحين الأكثر تقدماً، وبالتحالف مع القوى الثورية للبرجوازية الصغيرة فى المدينة، وقسماً كبيراً من الفئات الوسطى. وكان من الضرورى تقوية التحالف، وزيادة الدور القيادى للطبقة العاملة، وتعزيزها بحلفاء من فئات سكانية جديدة وذلك من أجل تقدم أكثر.

وكانت سياستنا فى التحالف مبنية على أساس الدراسة العميقة للواقع. إن السيطرة الامبريالية، ووجود اوليجاركية الاحتكارات، ومالكى الأرض الذين تسير مصالحهم ضد مصالح الأغلبية الساحقة من السكان، التى هى جذر التناقضات الأساسية المطلوب حلها فى تشيلى. وكانت الطبقة العاملة فى حاجة إلى التوصل للاتفاق على صيغة مع جميع الفئات الاجتماعية، التى كانت مصالحها تتأثر فى السيطرة على الامبريالية والاوليجاركية المحلية، أو على الأقل تحييد هذه الفئات أو تلك. وكان للقوى الشعبية تجربة معينة تمكنها من الوصول إلى هذا الهدف، الذى نما، بشكل ملحوظ، بسبب التحالف الذى شكلته تيارات عقائدية متنوعة - ماركسيين، مسيحيين، عرقيين - من أجل انتخاب الليندى، وتطور التحالف، بسرعة، كنتيجة للبحث المستمر عن أرضية مشتركة، وبالتأكيد على ما طرح من أجل الوحدة فى النضال ضد العدو المشترك، وتعزيز نضالية الشعب. فشكلت خمسة عشر ألف فرع للجان، خلال الحملة الانتخابية. التى كانت حدثاً سياسياً طارئاً، يملك إمكانيات هائلة، من أجل تفعيل التغييرات الثورية.

ففى هذه الظروف كان من الضرورى التقدم إلى الأمام، مع التمسك بفكرة لينين، القائلة «لا يمكن قهر العدو بقوة أكبر، إلا بممارسة مجهودات أكبر، وبدقة، وعناية، ويقظة، ومهارة أكثر، مع الاضطرار إلى استخدام أى تصدع، مهما كان صغيراً فى صفوف الأعداء ... وأيضاً، الاستفادة من أى فرصة، مهما كانت صغيرة، لكسب تحالف جماهيرى، حتى ولو كان هذا التحالف مؤقتاً، متذبذباً، وغير ثابت، وظرفياً»(*).

كان تنفيذ سياسة عامة تجعل الطبقة العاملة القوة المحورية والمحركة للتغيير الثورى، جوهرياً من أجل تقوية وحدة الطبقة العاملة ذاتها، ومن ثم جميع العاملين بأجر، الذين بالمقابل، كان عليهم أن يساهموا فى تشكيل تحالف وطنى عريض من القوى الشعبية حول الطبقة العاملة. كان هذا التحالف مبنياً سياسياً، على أساس وحدة العمل بين الشيوعيين والاشتراكيين. فوحدة النقابات أخذت قوة

(*) لينين، مجلد٣١، ٢٠٧ - ٧١.

دفعها من تشكيل مركز العمال الموحد (CUT). فتجلت قوة تأثير القوى الثورية على العمال حينما أنشئ المركز العمالى الموحد سنة ١٩٧٢، وانتخبت قيادية، بالانتخابات المباشرة. فمجموعات كبيرة من الأصوات (٥ر٣٢٪، ٢٦٪، تقريباً) دعمت النقابيين الشيوعيين والاشتراكيين، وكان لكل من الراديكاليين والحركة من أجل العمل الشعبى، ممثلوهم.

وأظهرت الانتخابات، أيضاً، أن الحزب المسيحى الديمقراطى (CDP) ما زال له نفوذه فى صفوف العمال (اقترع له ٩ر٢٥٪ من الأصوات). وتم ذلك فى الوقت الذى تكثف فيه العمل التنظيمى، بصورة كبيرة، ومع ذلك، ما زالت أعداد كبيرة من العاملين بأجر دون تنظيم. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك العديد من المشاريع الصناعية الصغيرة، وورش الحرفيين، التى تستخدم ٣٩٪ من قوة العمل فى الصناعة، هذا حسب إحصائيات سنة ١٩٦٧ - ١٩٦٨. وكان هناك، أيضاً، النمو السريع لنسبة العمال الأجراء، بسبب تدفق العمل من الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، وبالأساس من الفلاحين، ويرجع، أيضاً، إلى تدفق الشباب الصغار، الذين بدأوا حياتهم فى العمل حديثاً، فقط، وازدادت قوة العمل القومية بنسبة ١٦٪، من خلال سنوات خمس، فقط، (١٩٦٦ - ١٩٧١). فكلا هذين الواقعين كانا يستلزمان تعزيز القوى فى حركة النقابات، ويستلزمان جهوداً حديثة للتنوير الاجتماعى لهؤلاء الذين التحقوا فى صفوف الطبة العاملة حديثاً.

لم يكن سهلاً، فى عملية التغيير تلك، كسب الأغلبية فى صفوف العمال. فارتكبت عدة أخطاء. فلنأخذ فى المجال الاقتصادى، مثلاً، تولدت حسابات خاطئة فى سياسة الوحدة الشعبية، خصوصاً الميل لتبديد نسبة من إمكانيات البلاد. فسياسة تثبيت الأسعار تناقضت مع المطالب الاقتصادية الملحة، التى تتصادم مع برنامج زيادة الأجور، الذى تصورته كل من الحكومة الشعبية والنقابات. حيث أن خطة ١٩٧١ طرحت زيادة الأجور بمقدار ٤٠٪ (التى تزيد على معدل ارتفاع الأسعار). فمتوسط الزيادة الفعلى يزيد على ٥٠٪. وعلى عكس السياسة التى اختطتها الحكومة، رفع كثير من المشاريع الأجور إلى ١٠٠٪، ٢٠٠٪. وحتى ٥٠٠٪. وهذا فوق مؤشرات الخطة. فأمسكت الرجعية الخيوط بيديها، لتتابع

سياستها فى زعزعة الاستقرار تماماً، كما كان متوقعاً. فحتى أولئك الذين كانوا، دائماً، ضد مطالب العمال، يؤيدون الآن بحماس المطالب الأكثر لا معقولية.

وبالطبع، كان العائق الأكبر هو دوائر نقابية معينة، تدعم الحكومة، ولكنها فشلت فى التأكد بأن الوضع قد تغير. فالتصقت بشعارات الماضى الداعية إلى الاضطرابات الاقتصادية. فاستفادت من الإهتمام الذى توليه القيادة الوطنية الجديدة لحاجات العمال، وكذا التحرر من أساليب المستخدمين التحكمى.

وتبين التجربة أن مطلب وجود ظروف اقتصادية أفضل، ومطالب أخرى معينة، التى هى، عموماً، تعبير. عن نضال العمال ضد الطبقية الحاكمة، ويمكن استخدامها بواسطة تلك الطبقات لمآربها الخاصة، إذا فقد العمال رؤية الوضع الشامل، من خلال تشكيل الحكومة الشعبية.

وتبين الأحداث فى تشيلى، أيضاً، أن الانتهازية اليمينية واليسارية تستطيع، موضوعياً، الالتقاء، فى مثل هذه الظروف. ونعتقد أن هذا ليس عرضياً، بل نموذجى جداً. ومن السهل تكراره فى المفاصل الحرجة. فالتنافس بين الاتجاهات اليسارية المتطرفة واليمينية داخل وخارج الطبقة العاملة، من أجل صياغة شعارات متطرفة، يضيف دليلاً على الحاجة لمقارعة الانتهازية.

وتشير تجربتنا، بأن مثل هذا النضال، بعيداً عن ... إضعاف وحدة عمل العمال، وتماسكهم، لازم وضرورى لتأكيد وحدتهم، ويساعد أولئك الذين تأثروا بالانتهازيين الذين التحقوا بالحركة الموحدة. واستفاد المتآمرون الانقلابيون، بالتأكيد، فى تخطيطهم من استغلال الانتهازية، واستغلت فعلاً، وخصوصاً لمساندة اضرابات المستخدمين، فى تشرين أول ١٩٧٢، وتموز وآب ١٩٧٣. وأنشئت الميول الانتهازية، بالاعتماد على العوامل التى ذكرناها: بنية قوة العمل ذاتها، وتدفق قوة عمل جديدة بأيديولوچيتها الخاصة. إضافة إلى ما ارتكبته القوى الثورية من أخطاء، أثناء نشاطها بين العمال، فالجناح اليمينى للانتهازية، وأيضاً، اليسارية المتطرفة كان لهما سند جماهيرى معين، ومع أنه ليس كبيراً جداً، إلا أنه كان قوياً، إلى حد ما.

كان ضرورياً، لدفع العملية الثورية إلى الأمام، عبر الصراع الأيديولوچى ضد

المؤثرات الغربية عن الطبقة العاملة، تجنيد العمال، وتعبئتهم من أجل المساهمة الواسعة فى إدارة الاقتصاد والحكومة، وفى نشاط كل قطاع اجتماعى وطبقاً لهذا، رفع حزبنا، مراراً، قضية سياسة الطبقةالعاملة فى مجرى تحول الاقتصاد التشيلى. وأظن أنه لمن المفيد تقديم فكرة عن التوجه الفعلى للحزب نحو هذه القضية.

فمعركة الإنتاج، لن تكون معركة، ما لم توجد خطط محددة، وأهداف، دقيقة، ومساهمة أساسية للطبقة العاملة. فحينما نتحدث عن الخطط، فإننا لا نعنى حسابات تجريبية، أو صياغة تنبؤات حسب الشروط البضائعية فى ظل الرأسمالية. فطرحنا خططاً، تضع مهاماً محددة، وتشمل تقديرات بالنسبة للإنتاج، والتسويق، والاستثمار، والتمويل وقوة العمل، وإنتاجية العمل، متوسط الأجور، الصادرات، والواردات، والمعايير الاجتماعية، والثقافية، واستخدام الفائض. فبدون هذه الخطط لن نستطيع تحقيق الاستقرار اللازم لرفع الإنتاجية وتأمين الاستثمارات فى القطاع العام للعمل على أساس الربح.

ويجب ألا ينظر إلى صياغة وإنجاز هذه الخطط على أنه أمر بيروقراطى. بل يجب أن تغدو عملية أعدت خطوطها المرشدة طبقاً للمعايير العملية، لتشكل أساساً لصنع القرارات، مع أوسع مشاركة للعمال. فيجب أن يخصص، ضمن هذه الخطط تقارير شهرية للأقسام، حتى يتمكن كل عامل، وكل فنى من تفهمها، ويعملون على تأمين إنجازها. وتتقدم مجالس الإدارة تقريراً شهرياً للجلسات العامة للعمال، حول التقدم فى تنفيذ هذه الخطط. فبدلاً من تعسف صاحب العمل، ويتقدم العمال بمطالبهم. يجب أن تكون الطريق معدة فى القطاعات العامة والمختلفة لاتفاقيات ديمقراطية حول خطط العمل والأجور، وتخطط بالتعاون مع النقابات كممثلة لإدارة الطبقة العاملة فى دورها الجديد كقوة قائدة للبلاد تتحمل المسئوليات الثورية والوطنية(*).

لم تكن سياستنا مجرد صياغة نصوص عامة. بل عملنا الكثير من أجل وضعها موضع التطبيق. فسجلنا مكاسب لا يرقى لها الشك، مثلاً فى كثير من

Yarar, Textil Progreso, Madeco,, Socor, Inmar(*)

المشاريع والاستثمارات الأخرى، أديرت بكفاءة طبقاً للخطوط التوجيهية العامة للحكومة، حيث أصبحت مساهمة العمال فى الإدارة واقعاً، وساهمت هذه فى التنظيم والعمل الأفضل والأرباح الكبيرة. وجدير بالملاحظة، أيضاً، بأن جهوداً قد بذلت لتنظيم آلية الاكتتاب بالأموال، وتخطيط الإنتاج، والحوافز المادية، والاستخدام المخطط لتداول النقد الأجنبى، فى كل من القطاعين، العام، والمختلط.

وكانت الخطوات التى اتخذتها حكومة الليندى فى هذا المجال ذات أهمية تاريخية، إذا ما نظرنا إليها على أساس خلفية الوضع فى تشيلى، فى ذلك الوقت. وأما من وجهة نظر هذه الأيام فإنها مع ذلك تعتبر محددة جداً.

وقد نجحت الحكومة فى دفع العمال إلى الإدارة، فى عديد من المشاريع وأبدعت قنوات جديدة للتوزيع، وكان للنقابات رأى فى معظم القضايا القومية وكان هذا مهماً بالنسبة لتقدم الأمة، وساعد على تبنى الطبقة العاملة لوعى اجتماعى،، وتقديم أشكال جديدة من انضباط العمل، بدلاً من الانضباط المبنى على الاستغلال الرأسمالى. وكانت الحكومة ناجحة أولاً، حينما تولى العمال المسؤولية الكبيرة فى الإدارة، ولكن فى حالة عدم ممارستهم مسؤولياتهم، وقفت الحكومة ضد مظاهر الفوضوية التى أضرت بالإنتاج، ولكن الضرر الأكثر خطراً كان التقليل من هيبة الحكومة. وهذا ما منع الاستفادة فى مزايا التغييرات البنوية المبكرة، التى أثرت فى البلاد لصالح الشعب. فكان لطرح أشكال جديدة لمشاركة العمال فى الإدارة من خارج النقابات تأثير سلبى، أخر الاندماج الفعلى للعمال فى الإدارة، وأدى إلى نظرة خاطئة، وهى أن النقابات لن يكون لها ما تفعله بالنسبة للإدارة، بل يجب أن تحصر دورها فى تقديم المطالب الاقتصادية.

ومع ذلك، تطورت ميول عديدة أخرى، ساهمت فى وحدة العمال، وتنشيطهم، هذا بجانب الميول التى كانت تقلل من أهمية مساهمة العمال فى الإدارة وأكد التطبيق الثورى على صحة الاستنتاج القائل بأن هذه التغييرات سهلت وعجلت فى رفع وعى الناس الاجتماعى، هذا ما أكدته التجربة التشيلية، حيث لعبت الطبقة العاملة دوراً حاسماً فى الأوضاع الصعبة جداً بالنسبة للحكومة. فخلال

إضراب أصحاب العمال، فى تشرين أول سنة ١٩٧٢ ، الهادف إلى شل الصناعة، تقدم العمال واستأنفوا الإنتاج، بعد فترة قصيرة وكان لدى الحركة الثورية فرص جديدة، بالرغم من الصعوبات. وكانت الحقائق التى حازت على رضى العمال، هى أنهم أكفاء لإدارة المشاريع بأنفسهم. وهذا دليل على أن تشكيل القطاع العام كان نتيجة للأعمال الرئيسية للعمال. ومع ذلك ففى بعض الحالات، كانت الحكومة تفشل فى تحويل مشروع ما إلى القطاع العام، لأنها لم تكن قادرة، فى الغالب، على الوصول إلى اتفاقية مع العمال.

واتخذت مساهمة العمال فى الإدارة أشكالاً أكثر وضوحاً فى المشاريع المؤممة. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فلم توجد أشكال ملائمة لمساهمة العمال، إلا أن العمال، مع ذلك، قد أنشأوا لجنة للإشراف على الإنتاج، وللتأكد بأن أصحاب العمل لا يتصرفون عكس المصلحة القومية.

وكان المطلب الملح من أجل النجاح هو الفهم المتبادل بين الاشتراكيين والشيوعيين والعمل المشترك بواسطة الوحدة الشعبية. ولكن الافتقار إلى قيادة موحدة أدى إلى إضعاف القوة الثورية للعمال وأفسح المجال لانتشار ميول غريبة فى صفوف الطبقة العاملة.

وكان على الطبقة العاملة، من أجل إنجاز دورها كمركز للوحدة التى تشكل القوة المحركة للتغيير الثوري، أن تعبر عن مصالحها الخاصة، وتتمسك بها، وكذا مصالح تلك الطبقات والفئات الاجتماعية الواجب توحيدها حولها هى. فكانت المهمة الأولى هى تعزيز تحالف العمال والفلاحين، إذ لم يكن قوياً بالدرجة الكافية، حتى ذلك الحين، ومع ذلك أصبح سكان الريف، فى الستينات، أكثر تنظيماً، وكان النضال فى الريف فى حالة نهوض. فالتغييرات التى حدثت كانت مهمة جداً. فازداد عدد إضرابات العمال الزراعيين، فى ٣ إضرابات، سنة ١٩٦٠، إلى ٣٩ إضراباً، سنة ١٩٦٤، وإلى ٦٩٣ إضراباً، سنة ١٩٦٧، وإلى ١٥٨٠ إضراباً، سنة ١٩٧٠. فبعد قانون الإصلاح الزراعى تحققت الشرائح المتقدمة من سكان الريف بأن عمق العملية سوف يعتمد على نشاطهم، ففى سنة ١٩٧٠، أصبحت ٣٦٨ ملكية زراعية ملكاً لأولئك الذين كانوا يعملون فيها، وكان ذلك نتيجة للنضال

من أجل الإصلاح الزراعي بشكل رئيسي.

وحدث تغيير، أيضاً، ذو مغزى، يعادل الإصلاح الزراعي، وهو تنظيم سكان الريف، فارتفعت عضوية اتحاد الفلاحين، من ١٠٣٫٦٦٤، سنة ١٩٦٩، إلى ٢٧٧٫٨٩٥، سنة ١٩٧٢، وتميز النمو، بشكل كبير، في المنظمات التي قادها الشيوعيون والاشتراكيون. وكنتيجة لذلك، كسبت الوحدة الشعبية، وفي المقدمة الشيوعيون، نفوذاً كبيراً في المناطق الريفية خلال الانتخابات العامة، سنة ١٩٧٣.

دون شك، نما تحالف العمال والفلاحين، بشكل أكثر في ظل حكم الوحدة الشعبية (وكذلك في ظل إدارة فري Frei، التي بادرت بالإصلاح الزراعي). واندمج، في الوقت ذاته، عدد أكبر من سكان الريف في الشئون القومية، فاتخذت الحكومة والشيوعيون في المقدمة،عديداً من الإجراءات لمساعدة الريف، وخصوصاً سنة ١٩٧٣. واتجهت الحملة من أجل الإنجاز الكامل للإصلاح الزراعي، ضد مالكي العزب الكبيرة، أولاً، وكانت هذه الحملة ذات أهمية فائقة حيث كان لنتائجها تأثير على مجمل عملية التطور الديمقراطي. لأن العزب الكبيرة (اللاتيفوندات) كانت تشكل حاجزاً أمام تطور الزراعة، وأيضاً أمام تقدم البلاد، ككل.

ولكن بينما تم التوصل إلى مكاسب بعيدة المدى، ستظهر فعاليتها في المستقبل، إلا أن سياسة الحكومة الشعبية في المسألة الزراعية لم تنج من الحسابات الخاطئة. فلم تزود الحكومة جميع الفئات المدونة في برنامجها بالطعام، فاستفاد من الإصلاح الزراعي، بشكل رئيسي، العمال الزراعيون وأشباه البروليتاريين. ولم يكن هذا إنجازاً كافياً. لأن الفائدة يجب أن تعم الفلاحين الصغار وأشباه البروليتاريين، الذين كانوا يملكون قطعاً من الأرض أكبر نوعاً ما. وكان يجب عدم إهمال مصالح جميع الفئات التي يمكن أن تستفيد، بشكل محدود من سياسة الحكومة الشعبية، وتلتف حولها، وتدعمها كنتيجة لذلك. «هناك ما يربو على ٢٠٠ ألف قطعة أرض مستأجرة، أصغر من قطع الأرض التي أقيمت من فئة الـ ٤٠ هكتاراً». قال ذلك لويس كورڤالان، في تقريره للجنة المركزية، التي انعقدت في أغسطس (آب) ١٩٧٢، لمناقشة المسألة الزراعية، «التي يعمل

فيها مئات الآلاف من التشيليين. فلن نستطيع إمداد البلاد، إذا ما تخلينا عن محصولهم. فإذا كانت حكومة الوحدة الشعبية وسعت مساعدتها لهم بالاعتمادات، فإن هذا ليس كافياً، إذ من الضروري مساعدتهم في تنظيم تعاونيات، ومنحهم قروضاً أكثر، وزيادة مشتريات الحكومة لمنتوجاتهم، بفاعلية أكثر ... وفوق كل هذا، أن تقدم الضمان الواقعي لتأمين استمرار استئجار الأرض.

ويجب أن يصبح الفلاحون الصغار والمتوسطون حلفاء للعملية التاريخية الجارية في تشيلي. فأي إنسان أخرق يدفعهم إلى الجانب الآخر، ما هو إلا مضاد للثورة»(٢).

فالنتائج التي نستطيع، الآن، إجمالها تبين أن هذه السلبيات لم تجر إزالتها، تماماً، بأي وسيلة. فتفاقم الوضع لأن عديداً من المالكين كانوا يشعرون، بشكل متزايد، بالقلق، للأعمال التي يثيرها اليساريون المتطرفون، بهدف الاستيلاء على الأرض، التي لم يشملها قانون الإصلاح الزراعي. فاستخدمت الرجعية هذا في دعايتها، ولم تتصد الحكومة، دائماً، لهذه الأعمال، بشكل صحيح.

وكانت الحكومة، لسوء الحظ، أيضاً، تجهل رأي الفلاحين من الناحية السياسية والاقتصادية، أثناء تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، وحاولت فرض أشكال تنظيمية من أعلى، متخطية مراحل معينة في عملية إنشاء التعاونيات الزراعية. ففي آب سنة ١٩٧٢، تحدث الحزب عن أمور الدولة، فأعلن:-

«نستطيع استخلاص بعض النتائج من التجربة في هذا المجال لا الإصلاح، (Asentamientos)، الذي أقامه المسيحيون الديمقراطيون، ولا مراكز الإصلاح الزراعي، التي أقيمت في ظل الحكومة الحالية تُرضي، بشكل كامل، الفلاحين ...فنعتبر أن المهمة الأساسية، التي لا تحتمل التأخير، هي مراجعة جميع تلك الأشكال التنظيمية، ونأخذ في الحسبان رأي الفلاحين ومصالحهم، بدون تقصير، لأن هذا هو الطريق الوحيد لكسب تأييدهم في تنفيذ المهام الكبيرة، التي تواجهنا في الريف»(٣).

هذه هي إحدى القضايا التي لم تحل، بشكل سليم. وكانت السلبية الأخرى هي أنه في البحث عن أشكال جديدة لتنظيم الإنتاج والملكية ركز الإهتمام، كلياً، على

القطاع الذى نفذ فيه الإصلاح الزراعى. ولم تجر محاولات جدية لتشجيع تطور الأشكال التعاونية للمالكين الصغار، مستأجرى الأراضى، كما تم تصور هذا الأمر فى البرنامج الأساسى لحكومة الوحدة الشعبية. فاستغل المتطرفون اليساريون هذه الحسابات الخاطئة. فكانت بعض تحركاتهم إنعكاساً للمشكلات الواقعية لشرائح متنوعة من سكان الريف، ولكن الحلول التى قدموها كانت خاطئة. فكان «الجوع للأرض» الذى يؤثر فى جزء جوهرى من سكان الريف يتطلب أشكالاً جديدة لتنفيذ الإصلاح الزراعى، مع الأخذ بالاعتبار مصالح جميع الفئات الاجتماعية.

ففى تشيلى، كما هو فى بعض البلدان الأخرى، فى أمريكا اللاتينية، التى حققت تفاهماً متبادلاً مع الفئات الوسطى الريفية، كان هذا أمراً ذا أهمية متنامية بالنسبة لسياسة التحالف. لأن القوة العددية لهذه الفئات، وما هو أكثر أهمية، فعاليتها السياسية المتزايدة التى كانت تلعب دوراً.

وكان عدد سكان المدن ينمو، على حساب سكان الريف. ففى عام ١٩٧٠، وصل إجمالى عدد سكان الريف النشطين اقتصادياً، فقط، ٩و٢٣٪. وعددياً فإن الفئات الوسطى هى التى تلى الطبقة العاملة فى عددها (بالنسبة للسكان، ككل). فبنية هذه الفئات مبرقشه جداً لأن بعضاً منها تشكل نتيجة للمحافظة على الإنتاج ما قبل الرأسمالى، بينما تطور الآخرون فى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

ففى عام ١٩٦٨، كان أكثر من ٩٤٪ من الصناعة التشيلية يتكون من ورش الحرفيين والمعامل الصغيرة، التى يستخدم كل منها حتى ٤٩ عاملاً. هذه الشريحة من الفئة الوسطى – الحرفيين وبعض عمال المانيفاكتوره الصغار – كانوا يستغلون بواسطة المجموعات الاحتكارية، والاوليجاركية المالية. فخلصتهم التغييرات، التى نفذتها حكومة الوحدة الشعبية، من الاستغلال، وهذا يعنى بأنه كان ينبغى أن يرحبوا بها، أو على الأقل اتخاذ موقف طبيعى منها. فجميع الإجراءات المبكرة للتغييرات البنوية، نفذت فى وقت كان فيه توازن القوى ملائماً، فلتعزيز هذا الوضع، كان من الجوهرى ليس فقط تحويل القطاع العام المتطور إلى القطاع الأكثر ديناميكية، بل بإقامة علاقات من نمط جديد مع المشاريع الخاصة،

والتى لها مع كل مشروع من القطاع العام ارتباطات خاصة، وأن الكثير من مشاريع المجموعة الثانية (الخاصة) تعتمد على القطاع الأول، من ناحية المواد الخام.

فازدادت أرباح أصحاب المعامل الصغيرة والمتوسطة، الذين لا يعتبرون أن هذا جاء نتيجة للتغييرات التى حدثت فى البلاد. فتحول كثير منهم، فى الواقع، إلى التوجه للربح الفاحش عبر صفقات السوق السوداء (شجعت هذه التطورات بواسطة سياسة زعزعة الاستقرار الرجعية). وكانوا يعتبرون الإجراءات المقيدة التى اتخذت ضد هذه الممارسات برهاناً على وجود «كوابح» أمام نشاطهم. وأكدت التجربة التشيلية فكرة لينين حول أن هذه الفئات تتذبذب بين الرغبة فى التخلص من أغلال الرأسمال الكبير، والفزع فى التغيير الثورى.

فشلت القوى الثورية فى أن تثبت لهم بأن التقدم الذى حدث كان نتيجة التغييرات التى نفذت وذلك بالرغم من الفرص التى قدمت لهم من أجل النمو والنشاط. وفشلت فى إقامة علاقات وطيدة ذات نمط جديد، بين الدولة والقطاع العام والاستثمارات الخاصة. ويرجع الافتقار للتفاهم المتبادل وللمبالغة أيضاً، فى إقامة القطاع العام. وشارك فى إضراب أصحاب العمل، أيضاً، جزء كبير من البرجوازية الصغيرة وكثير من الحرفيين. الذين ضللوا بواسطة الشعارات الديماغوجية الرجعية: «الدفاع عن الملكية»، والمطالبة «بالحريات»، بينما الهدف الواقعى لمثيرى الإضرابات كان تمهيد الطريق للانقلاب. والآن، فى ظل الحكم الفاشى، قضى بشكل كبير على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وحتى الكبيرة (غير الاحتكارية)، وهذا دليل بأن مصالحهم الأساسية لم تحترم، فقط، إلا بواسطة الحكومة الشعبية.

تصبح الفئات المدينية الوسطى الجديدة، التى ما زالت فى طور التكوين، أكثر نشاطاً، من الناحية السياسية، بالمقارنة مع الفئات الوسطى المدينية الأخرى. فالطلاب وأعضاء المهن الحرة والمثقفون وبعض ضباط الجيش الذين يصنفون. ضمن هذه الفئات، يشكلون قوة دفع اجتماعية متزايدة.

تطور تحالف متين بين العمال والطلاب، وتعمقت علاقاتهم المتبادلة، حينما

كانت الحكومة الشعبية في السلطة. فساعدت حركة الطلاب، عموماً، الحكومة، بطرق مختلفة. إلا أن هذا جانب، فقط، من العملية المعقدة، حيث ساندت جماعات طلابية المعارضة، التي أصبحت أكثر عدوانية. أما المثقفون، فكان لدى الكثيرين منهم، أيضاً، وجهات نظر تقدمية، بشكل أساسي، فوجدت أفكارهم الخلاقة تعبيرها في كثير من الأشكال المتنوعة، في ذلك الوقت، واختلف الوضع بالنسبة لمنظمات الحرفيين، إذ أصبح بعضهم أدوات في أيدي العناصر الأكثر رجعية. وأما ضباط الجيش، فكان بينهم تيار ديمقراطي خسر قاعدته، حينما ساد الوضع العام، وخصوصاً لم يبذل أي جهد لتعزيز علاقات هذا التيار مع القوى الداعمة للحكومة.

وكان الصراع بين الثوريين والمضادين للثورة، من أجل توازن قوى أفضل، يهدف، بدرجة ملحوظة، إلى كسب الفئات الوسطى. ولكن الطبقة العاملة فشلت في السعي، بحزم، من أجل تحقيق مطالب هذه الفئات، مستغلة المواقع التي سيطرت عليها، في ظل الحكومة الشعبية.

وتعلمنا التجربة كم كان مهماً جداً أن نتذكر طبيعة التغييرات الجارية في تشيلي، وطابع الثورة الديمقراطية، ولهذا لم يكن ممكناً إجراء محاولات لتخطي المراحل، وعلينا أن نحلل بعناية، المساهمة التي تستطيع أن تقدمها هذه الفئات التي ارتطمت بالتناقضات الموجودة، وعلينا دراسة إمكانيات سير العملية الثورية إلى مرحلة أعلى، بدعم الأغلبية.

وكانت سياسة التحالف الصحيحة، تتضمن تفاهماً متبادلاً بين الوحدة الشعبية والحزب المسيحي الديمقراطي، وهو حزب متعدد الطبقات، وله مواقع قوية في صفوف الفئات الوسطى وله نفوذ مؤثر بين العاملين بأجر وكان الحزب قد صوت في مجلس النواب من أجل التصديق على انتخاب الليندي للرئاسة، ووافق، أيضاً، على تأميم مناجم النحاس الرئيسيَة، هذا الإجراء الذي وافق عليه البرلمان، بالإجماع.

كان تحقيق التفاهم المتبادل، من وجهة نظر الحكومة الشعبية، يعني المساومة، وبذلت جهود محددة لهذا الغرض، ولكنها فشلت بسبب مقاومة كل من الحزب المسيحي الديمقراطي والوحدة الشعبية. وكانت المعارضة تتألف من البرجوازية

وبعض شرائح البرجوازية الصغيرة، التى كانت تخشى، فى النهاية، إمكانية تقوية مواقع الطبقة العاملة. وأما من الناحية الأخرى، فكانت المعارضة تتضمن قوى التطرف اليساري الذى يعتبر كل مساومة تراجعاً، وبنوا موقفهم هذا على أساس فرضية زائفة تقول إن المهمة هى التعجيل بالتغييرات الاشتراكية، حتى ولو كانت تفتقر إلى المقدمات السياسية والاقتصادية ومع ذلك، كان يمكن التنبؤ بهذه المعارضة، تماماً، وإزالتها من خلال العمل الدؤوب بين الجماهير.

وكما نعرف من تجربتنا، فى تشيلى، فإن إنجاز التفاهم المتبادل يجعل من الممكن تقدم الثورة. فكان لنجاح الجهود لإقامة جبهة ديمقراطية واسعة يعتمد على إجراء بسيط تجاه القوى التى كانت خارج الوحدة الشعبية، وهو اعتماد توجه واسع تجاه هذه المسألة، يعتمد، أيضاً، على طبيعة الميول التى تتطور بين الجماهير، بما فيهم المسيحيون الديمقراطيون. فطرحت قيادة الحزب الشيوعى النقاط التالية، حول إمكانية وضرورة العمل المشترك مع المسيحيين الديمقراطيين:

«بالتأكيد هناك الكثير مما فرق وما زال يفرق بين الماركسيين والمسيحيين الديمقراطيين، ولكن لدينا، أيضاً، مصالح مشتركة، وأحد الدروس الواضحة والجلية فى تاريخ بلادنا هى نجاحنا فى إشاعة العمل المشترك، وتحقيق الوحدة حول المسألة الأساسية. فكانت النتيجة مكاسب محددة للشعب ...

«هذا وجه واحد للعملة، ولكن الوجه الآخر هو، لأن الحزب المسيحى الديمقراطى هو حزب متعدد الطبقات، فغالباً ما تشعر هذه الطبقات بتعارض مصالحها. وهذا يفسر لماذا، فى كل مرة، تفوز فيها القوى الطائفية المرتبطة بالاحتكارات، تجد دعماً قيماً من المظاهر الطائفية بين قوى التطرف، اليسارى، حتى تصبح هى صاحبة اليد العليا فى قيادة الحزب المسيحى الديمقراطى، فكانت النتيجة الانشقاق، أو حتى المواجهة، حيث تصبح الانقسامات تخدم المصالح الرجعية.»(٤).

يقول الحزب الشيوعى، بوضوح، كما نرى، فقد كان من الضرورى القتال من أجل الوحدة مع جميع القوى المعادية للفاشية. وشدد، أيضاً، على أهمية النضال الأيديولوچى ضد أولئك الذين يعيقون أو يعارضون الجهود للوحدة، أما النضال

من أجل الوحدة، الذى يلعب فيه الحزب الشيوعى دوراً ملحوظاً، فلا يتضمن الامتناع عن الصراع الأيديولوچى أو نسيان المهمة المركزية، وهى تقريب المواقع من بعضها البعض، لزيادة إمكانيات التحالف.

وليس هناك من سبب تصبح فيه الاختلافات الموجودة بين الحزب المسيحى الديمقراطى والوحدة الشعبية، تناحرية، وخصوصاً إذا نظرنا إلى الأمر من ناحية التركيب الطبقى للحزب المسيحى الديمقراطى. فأولئك الذين يعارضون سياسة الطبقة العاملة فى التحالفات كانوا يقولون إن الطبقة العاملة تتخلى عن دورها القيادى، ولن تعود قادرة على العمل، بشكل مستقل. بمعنى آخر، ركز الاهتمام على تناقضات وهمية وغير موجودة. وبعد كل هذا، فلن تستطيع الطبقة العاملة أن تصبح قائدة بمرسوم، بل كنتيجة للتفاهم المتبادل بين الطبقات والفئات الأخرى، ويعتمد هذا على كيفية قيامها بنشاطها، وكيف تصبح مصالح هذه الطبقات والفئات هى أيضاً مصالحها. وهذا لا يتناقض مع النشاط المستقل لحزب الطبقة العاملة، بل يجعل من استقلاليته ضرورة. فالوحدة داخل التحالف ترتبط بالصراع، وخصوصاً حينما يتشكل التحالف من قوى أكثر تنوعاً.

فمن أجل تقوية الحزب،لابد من تعزيز نفوذه، ونشر الماركسية اللينينية، وهذه مهام يؤدى إنجازها إلى ضمان توسع وتعزيز التحالف. وهذا لا يشمل ضمناً، الإتجاه الفئوى ولا يفترض، مسبقاً، وضعاً استثنائياً بالنسبة لنا، ولا نعيق نمو أحزاب الجبهة المتحدة. فتقوية الحزب الشيوعى ليس هدفاً أنانياً، فى حد ذاته، بل ضرورة موضوعية تخدم التقدم الاجتماعى. وبالتالى، فالوحدة الأقوى تتعلق مباشرة، بنمو نفوذ الشيوعيين لأنهم لا يكسبون الحلفاء من خلال سياستهم وأيديولوچيتهم وحسب، بل من خلال قوة تنظيماتهم، أيضاً.

وما زال هذا الأمر أكثر جوهرية، وبالنسبة لحزب الطبقة العاملة لابد من الحفاظ على استقلاله الطبقى. داخل الجبهة المتحدة، وتوسيع نفوذه الأيديولوچى، أيضاً. وأكدت الفترة التى نحللها على صحة ذلك، ويمكن الوصول إليه بتوجهنا إلى الجماهير، دائماً، فنتحدث إلى العمال، بصدق، ونساعدهم فى التغلب على المصاعب ونصل معهم إلى حلول صحيحة لقضاياهم. وهذا ما تعلمنا إياه تجربتنا.

فتسمية مرشح مشترك للقوى الشعبية، سنة ١٩٧٠، وصياغة برنامج موحد وتحديد أولويات أساسية لنشاط الحكومة الشعبية، تم كل هذا بالمشاركة النشطة للشعب، الذى لعب دوراً حاسماً فى التغلب على الصعوبات . ومع ذلك فلم تستمر الحكومة معتمدة على هذا المبدأ. فكانت تجرى كثير من الحوارات الحاسمة حول ما إذا كانت العملية الثورية تجرى بشكل صحيح أم لا، ولكن هذه الحوارات كانت تجرى «فى القمة» أو فى حلقات ضيقة جداً. ونتيجة لهذا ازدادت المصاعب البارزة بسبب الافتقار لقيادة واحدة، وكان هذا يجد تعبيره بتكرار الحركات الانقسامية والفوضوية التى كانت تشل الحكومة مرات عديدة. ولكن، فى كل مرة، كانت تلجأ فيها الحكومة إلى العمال، كانوا يظهرون مقدرة عظيمة على التعبئة.

ولا يعنى التشديد على أهمية العمل بين الجماهير تقليل أهمية العمل بين القيادات. فإذا كنا نفرق بشكل مصطنع، فى العمل بين الجماهير والعمل بين القيادات،فإن ذاك سيضر بقضيتنا.

وما ذكر أعلاه، يفضى إلى خلاصة، هى إحدى القضايا الأساسية فى العملية الثورية التشيلية، وهى أنه لم تبرز إلى الوجود قيادة ثورية صلبة ومتجانسة. وفى الوقت ذاته، ترجع المكاسب التى حصلت، بشكل كبير، إلى عملية تشكيل مثل هذه القيادة. فالدور الأساسى فى تشكيلها وتطورها قامت به الطبقة العاملة، وبالدرجة التى فشلت فيها الطبقة العاملة فى هذا المجال، أصبحت الأمور أسهل للعدو، ويرجع دور الطبقة العاملة نتيجة لطبيعة العملية الثورية ذاتها.

وكان يتكشف، أيضاً، بأن دور الحزب الشيوعى ينمو كلما تطور الوضع الثورى، وكذلك الصراع على السلطة.

مارسنا نحن الشيوعيين النقد الذاتى لكل من إنجازات ونواقض العملية الثورية فى تشيلى، حتى نتعلم منها الدروس،التى هى ضرورية لتحويل هزيمة الأمس إلى نصر الغد.

* * *

هوامش:-

(1) Orlando Millas a La Clase Obrera en el Gobierno Popular Cuadernillo de Propaganda, No.4,PP. 14 - 15.

(2) Boletin Informativo del Comite Central del Portido Comunista de Chile Santiago Chile, 1972 Boletin No,8,P.37.

(3) Ibid P.33.

(4) Desde Chile hablan Los Comunistas ! Ediciones Colo-Colo 1976.

* * *

الدفاع عن سلطة الشعب

بدرو رودريجوس

عضو القيادة الوطنية

الحزب الشيوعي في تشيلي

إن الأحداث التى وقعت فى تشيلى، بالإضافة إلى سقوط حكومة الليندى، تجبر الإنسان على البحث، بشكل أعمق، لفهم تلك المسألة الأساسية لكل الثورات، مسألة السلطة، والأكثر تحديداً، كيف ندافع عن السلطة، ونحتفظ بها. فطابع الظروف التاريخية والسياسية، التى تشكلت فى ظلها تجربتنا بالنسبة للحكومة الثورية (بإنجازاتها وإخفاقاتها)، يجب أن نعتنى بها، ونفسرها، لأن مثل هذه المعرفة أساسية من أجل تعلم كيف يتم التعامل مع هذه المسألة فكانت هذه المسألة طارئة، بالنسبة لحكومة قطاع من سلطة الشعب الثورية، التى كانت نتيجة لكسب جزء مطابق من الجهاز الحكومى. وكانت المشكلة بالنسبة لهذا القطاع هى قدرته على ربط عمله الخاص مع المسار الثورى للجماهير، لقيادتها من أجل إنجاز المهام الديمقراطية الثورية، ونحو الاشتراكية.

وتعكس الأحداث فى تشيلى، عملياً، بدرجة أو بأخرى، جميع قضايا النظرية الماركسية اللينينية حول الثورة، الاستيلاء على السلطة، والاحتفاظ بها:- ديالكتيك استخدام مقدرات سلطة الحكومة الديمقراطية، المهام الديمقراطية والأهداف الاشتراكية للشعب، العوامل الثورية الموضوعية والذاتية ... إلخ. وبالاختصار جميع تلك المسائل التى لا تغيب عن بال الشيوعيين والثوريين.

وتبين تجربتنا الثورية أن القوانين التى تحكم انتقال المجتمع القديم إلى جديد، تعمل بغض النظر عن طريق الانتقال الذى تتخذه. فتحول الدولة القديمة، مع أنه ليس عملية ميكانيكية، إلا أنه حتمى، مع أنه لا يمكن أن يكون، فى مرحلة معينة، استمراراً للارتقاء فى شكل الحكم، على سبيل المثال، الاحتفاظ، لفترة ما، بالشكل القديم، ولكن بمحتوى جديد.

فحينما يكون قطاع معين من السلطة تحت سيطرة الطبقة العاملة وحلفائها، وخصوصاً إذا ما تم الوصول إلى السلطة التنفيذية، كما كانت الحالة في تشيلي، يصبح هذا محيراً، نوعاً ما. ففي تشيلي كانت الحركة الشعبية قادرة على تركيز قواها الطبقية، بمساعدة الآلة الحكومية القديمة. ومع ذلك، فحتى يصبح تركيز القوى هذا فعالاً وقادراً على تسيير الأحداث في الاتجاه المرغوب، من الضروري إيجاد أساليب جديدة، وآلة حكومة جديدة.

ولأن البروليتاريا في القيادة، فإنها لن تستطيع التوقف في منتصف الطريق، وتأجيل إنجاز هذه المهمة، إذ يجب عليها أن تمد وتوسع نفوذها الطبقي، نفوذ الحركة الشعبية إلى جميع الجهاز الحكومي، الذي وظيفته الأساسية هو أن ينفذ، وأن يدافع عن السلطة ويراقبها. ومع كل هذا، فلن تكون القوى الشعبية حرة في تنفيذ تحولات ثورية فعالة. ففي تشيلي، كان على الحكومة أن تدعمها، فقط، مع أن الحركة الشعبية كانت مقيدة بسلطة برجوازية متغلغلة في جميع ادارات الدولة المتبقية. فمعظم هذه الدوائر كانت في أيدي البرجوازية (السلطة التشريعية، والقضائية، والجهاز الإداري والقضائي، وقوة دفعها القوية - القوات المسلحة، ووسائل الإعلام). وأكدت الأحداث تقييمنا الخاطئ لحقيقة أنه منذ الإطاحة بالاحتكاريين والامبرياليين، فقدوا امتيازاتهم، وأصبحوا في خطر، لأنهم لم يعودوا يعتمدون حتى على المؤسسات الديمقراطية البرجوازية البالية، ولا على الأساليب الكلاسيكية السياسية، يكبح جماح الحركة الشعبية المتنامية، والتي كان لها برنامج ثوري، صممت على تنفيذه. هكذا، كانت كل من البرجوازية الكبيرة المحلية والامبريالية هما اللتان أجبرتا على التخلي عن الشكل القديم للحكم، لأنه كف عن خدمة استراتيجيتهم الطبقية.

فكان خلق حكومة الوحدة الشعبية هو الإنجاز الأول للحركة الشعبية. فكان النشاط الجماهيري شديد التعلق بالحكومة، لتفعيلها، وحمايتها، ولإجراء التحولات الثورية العاجلة التي خططتها. فكانت الحكومة عاملاً مقرراً في تطوير الوضع الثوري، وخلق ظروف اجتماعية سياسية، لتوضيح مسألة حكم الشعب. فكانت حكومة الشعب هي القوة التي تقف وراء الإصلاحات الاقتصادية الحساسة،

الفعال للديمقراطية، وتوسيع التحالف الشعبى، وتبنى قضية التنظيم
والتوعية الثورية للشعب.

لنضال الديناميكى للبروليتاريا والحكومة من أجل التغييرات الثورية
، ومن الناحية الأخرى مقاومة البرجوازية والامبريالية للثورة وتصميمهما
سادة الحكم، بأى ثمن جعل القطاع المكتسب من سلطة الدولة مجبراً على
والتحول إلى نمط جديدمن الدولة الديمقراطية الشعبية. ففى ظل هذه
كان الاحتفاظ بالسلطة، والدفاع عن المكاسب الثورية، لا يتطلب مجرد
لى الوضع الراهن، بل يتطلب أيضاً الاستمرار فى العملية الثورية،
لطة الشعب، وخطوات محددة مخططة بشكل مسبق فى هذا الاتجاه.

تقدم ممكن، فقط، من طور لآخر. ففى ثورتنا هذه الأطوار هى: أولاً،
ى تلا كسب الطبقة العاملة وحلفائها لجزء من سلطة الدولة، حيث ابتدأ
جهاز الدولة، إقامة الحكومة. ثانياً، الطور الذى أصبحت فيه الحكومة
فى السلطة، ولم تتخل عن تلك المؤسسات فى جهاز الدولة، والتى
ى أيدى البرجوازية الكبيرة، وتؤدى وظيفتها ضمن إطار الدستور
ى البرجوازى. هذا هو طور المبادرة بالتحولات الديمقراطية، حينما كان
جتماعى - السياسى يسمح باستخدام الأساليب الدستورية التى أتت
ضع إلى الوجود، وكان ذلك يتم على أرضية النهوض العام لنضال
وعلى الصدمة المؤقتة التى تلقتها القوى الرجعية. أما الطور الثالث
ا، ومتفجراً، بشكل خاص فى تشيلى، إنه طور الصدمات والاشتباكات
ة بين دوائر سلطة الدولة الموجودة فى أيدى الرجعية، وبين دوائر سلطة
شعبية. ففى هذا الطور، كان الصدام بين هذين القطبين المتعاكسين،
تين، فعلاً (دكتاتورية الحركة الشعبية، التى ما زالت فى طورها
يكشف عن الميل المتنامى «لبروز» مجال مؤسسات الدولة. فعند نقطة
الحركة الشعبية، ومن أجل الحفاظ على الذات، ولإتمام تحولاتها، ابتدأت
لتصبح نوعاً من مركز نشاطات دولة الجماهير الثورية، على سبيل المثال
انت مبنية على أساس الاستيلاء الثورى، مباشرة، على أساس المبادرة

المباشرة للشعب من أسفل، وليس على أساس القانون الذى سنته سلطة الدولة المركزية»(*).

والآن، أصبح واضحاً بأن هذا كان يجب أن يتبع فى الطور الذى غدت فيه سلطة الشعب موجهة لبناء دولة ديمقراطية جديدة، فيترافق نشاط الدولة الخاص مع نشاط جماهير العمال العريضة، أغلبية السكان. فالطوران الأخيران كان يمكن ألا يفصل بينهما إلا أشهر، أوحتى ساعات، فى حالة يتم الوصول فيها إلى أهداف كلاً الطورين، تقريباً، فى زمن واحد. وتبين تجربة الوحدة الشعبية أنها فشلت فى التعامل مع هذه المجموعة من القضايا. قال رفاقنا، من خلال نشرة إعلامية، تصدرها لجنة التضامن التشيلية، فى هافانا (آب ١٩٧٦، رقم ٦٧)، «الحديث بشكل ملموس»، «فى هذه الحالة قام العدو بعمله، بينما لم نقم نحن بعملنا».

وقد بين تحليلنا بأن جميع هذه الأطوار حيث كل منها مطبوع بمحتواه السياسى وتوازن قوى محدد ومستوى تطور معين يتماثل مع نضوج الوضوع الثورى - كان يمكن أن تحدث فى النصف الأول سنة ١٩٧١. وكان بذلك وقت صعود النضال الجماهيرى، بشكل لم يسبق له مثيل، الوقت الذى كانت فيه الظروف الموضوعية تجعل من الصعب على الامبريالية والبرجوازية المحلية. الكبيرة، أن تتحد، وتعارض الثورة، بشكل صريح، حيث كان الجزء الأعظم من الفئات الوسطى يميل إلى الحكومة الشعبية، وكان ميزان القوى فى امريكا اللاتينية ملائماً جداً لتطور الديمقراطية والتقدم الاجتماعى فى تشيلى.

كان هناك كثير من الأوضاع الأكثر تشابها وملاءمة؟ مثل الإضراب فى سنة ١٩٧٢، وانتفاضة وحدات الدبابات (Tankazo)، فى حزيران ١٩٧٣ إلخ. ومع ذلك كان كل وضع منها أكثر تفجراً، بشكل متقدم، بمعنى أنه يضع القضية الثورية فى خطر. ومع كل هذا، استخلصنا بأنه يجب أن يكون الحزب الطليعى قادراً على التنبؤ بهذه اللحظات الحساسة، حينما يكون لنجاح الثورة - كما يقول رفاقنا الفيتناميون - يشبه طناً معلقاً بشعره !! فكان على الحزب أن يرى هذه

(*) لينين مجلد ٢٤ ص٣٨.

اللحظات، قبل أن تستولى الحركة الشعبية على جزء من سلطة الدولة، وكان يجب أن يكون قادراً على استغلال الفرصة حينما يكون العدو فى أضعف حالاته، ويحتاج إلى وقت لجمع قواه، حين يكون مشلولاً. بشكل مؤقت، نتيجة لانتصارات الشعب، وحين تمنعه نزاعاته الداخلية من الاتحاد فى جبهة الثورة المضادة، ويخطط لها. بمعنى آخر، يجب أن يكون الحزب قادراً على تحديد «نقطة التحول فى تاريخ تنامى الثورة، حينما يبلغ نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب ذروته، حينما تكون التذبذبات فى صفوف الأعداء وصفوف أصدقاء الثورة الضعاف الفاترى الهمة والمترددين قد بلغت الحد الأقصى»(*). فقط، بهذه الاستمرارية سوف تجعل من الممكن الاحتفاظ بالمواقع المستولى عليها، وتأمين السلطة لتحالف القوى التقدمية، الدخول، بوضوح فى الطور الذى عرفه لينين بفترة الانتقال إلى الاشتراكية.

وتعلمنا التجربة أن بناء استراتيجية السلطة يتم مع الأخذ بالاعتبار مهام الحركة الثورية، ككل، والتعامل معها، بشكل متزامن، لتوجه ضربة الجماهير الأساسية ضد أسس المجتمع السابق وبنائه القومى. هذا هو المدخل الصحيح لممارسة السلطة التى يمكن أن تضمن النجاح فى حل قضايا الاقتصاد والديمقراطية.

يعطى البرنامج السياسى للحزب الشيوعى فى تشيلى تعريفاً علمياً لمفهوم الثورة: «ننظر إلى الثورة التشيلية كحركة للطبقة العاملة والسكان المنظمين، بالنضال الجماهيرى، يطيحون بالطبقة الحاكمة الحالية من السلطة، ويصفى جهاز الدولة القديم، وعلاقات الإنتاج المعيقة لتطور القوى المنتجة، وتقوم بتنفيذ تحولات عميقة فى بنية البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فاتحة الطريق إلى الاشتراكية».

فمن وجهة نظر الديناميكية الثورية، كانت ضرورة التحول الهادئ من طور إلى آخر، وإتمام نصر سياسة الوحدة الشعبية، مهمة من أجل النضال الشعبى فى التقدم الثابت، لتصبح فى الوقت المناسب على النطاق القومى. وكانت مهمة لدرجة أن

(*) لينين، مجلد ٢٦، ص ٢٢-٢٣.

سلطة الشعب المجسدة فى الوحدة الشعبية يجب أن تربط عملها مع الحركة السياسية للأغلبية الاجتماعية الواسعة، والتى كانت مدركة، تماماً، الحاجة إلى التحولات الثورية، ويجب أن تلقى الدعم من هذه الأغلبية. وأصبح هذا ممكناً. فقط، بسبب الأزمة الوطنية الثورية، التى برزت على أساس الوضع الثورى الناضج.

وكنا مقتنعين بعمق مفهوم لينين الخالد حول الثورة، حينما كنا نتفحص قضية تولى السلطة. الظروف الممهدة للاستيلاء الكامل على السلطة، ذلك أن الحزب الشيوعى يجب أن يتبين بذاته بأنه يجب أن تكون القوة الخلاقة الأساسية، القوة القادرة على قيادة الجماهير فى تطوير الوضع الثورى، بالطبع الوضع الثورى بالمعنى الإجمالى الكلى لأولوية التغييرات الموضوعية فى المجتمع. وكتب لينين: «لا يؤدى كل وضع ثورى إلى الثورة بل سيصبح وضعاً كهذا فقط حينما يضاف النشاط الذاتى إلى العوامل الموضوعية» وكتب لينين «ما نناقشه ... هو واجب أساسى لا خلاف حوله، بالنسبة لكل الاشتراكيين - هو أن نكشف للجماهير وجود الوضع الثورى، وشرح أفقه وعمقه، وإيقاظ الوعى الثورى والتنظيم الثورى للبروليتاريا، ومساعدتها على الارتفاع إلى مستوى الفعل الثورى، ولهذا الغرض يتم تشكيل منظمات تلائم الوضع الثورى»(*).

وكان الحزب الشيوعى فى تشيلى قد أشار، فى مؤتمره العاشر (سنة ١٩٥٦)، إلى أن هناك إمكانية واقعية لكسب السلطة، وهو يفوض الأمين العام، لويس كورڤالان، الذى يقود الحزب والحركة الثورية، فى هذا الاتجاه. ومع أن الحزب كان قليل العدد، فى أوائل الستينات، إلا أنه تمكن من كسب تأييد أغلبية العمال وجميع القوى اليسارية من أجل برنامجه واستراتيجيته وتكتيكه، الذى وضع الأسس للانتصار الشعبى، فى سنة ١٩٧٠. ويعتبر هذا إنجازاً ومساهمة لا تقبلان الجدل لحزبنا فى الثورة التشيلية. فالمنطق الداخلى، وهدف فرضيات حكومة الوحدة الشعبية، التى هى تجسيد لخطنا السياسى وتطبيقه الواعى فى تلك

(*) لينين مجلد ٢١ ص٢١٦-٢١٧.

الظروف، ساعد الحكومة الشعبية على إتخاذ سماتها المميزة الخاصة بها وركزت الجهود الكبيرة على أولى إجراءات الثورة وأكثرها أهمية. ومع ذلك فقد فشلنا فى رؤية مغزى العمليات الناشئة، وعلاقتها بالوضع الثورى، وتحولها إلى أزمة وطنية، وذلك بسبب طرح أشكال معينة من النضال، بشكل مطلق، وكان استعدادنا ضعيفاً بالنسبة للبدائل الممكنة، وخطنا ضيقاً مما قلل فرص القوى الشعبية فى الاحتفاظ بنصيبها فى الحكومة وتعزيزه، ولم تخلق الظروف للشعب لكسب السلطة الكاملة. فمن وجهة نظر المضمون الاجتماعى للثورات فإنها جميعاً يلزمها استخدام القوة. فنظرية الدولة التى طورها كل من ماركس وإنجلز، ومن ثم صاغها لينين، أكدت هذا. فدعا لينين. نظرية إنجلز عن الدولة «إطراء حقيقى للثورة العنيفة»(*) وشدد لينين على أن هدف الماركسية هو تعليم الجماهير العريضة بروح مثل هذه الثورة.

فالإرادة الطبقية المطلقة لن تتخلى عن سلطتها، طوعاً، دون ممارسة المقاومة الضارية على طول الخط، عاجلاً أم آجلاً ولن تستطيع البروليتاريا الثورية أن توقف ثورة قد بدأتها هذا هو مفعول قانون للتاريخ لا يرحم وهو الذى تم تأكيده بأحداث تشيلى.

وعلى هذا الأساس كان التوجه الواسع، والمجهودات التى بذلها الشيوعيون وكافة الثوريين لخلق ظروف من أجل التوازن الملائم فى القوات المسلحة ذات أهمية أساسية، لأن هذه مسألة اسراتيجية. فيما لو برز هذا التوازن أم لا، فى وقت محدد على شكل صدام مسلح بين الطبقات، فذلك يعتمد على الظروف والتكتيك. وبالتالى، فإن الحفاظ على جزء من سلطة الدولة التى اكتسبت، بتطويرها والتقدم باتجاه الاشتراكية بدون الحرب الأهلية، يفترض، مسبقاً، قدراً كبيراً من المرونة. وليس هذا، فقط، بسبب عدم وجود الاستقرار الطبيعى فى الوضع. فالتوازن الذى يمنع الرجعية من شن صراع مسلح ضد حكومة الوحدة الشعبية كان يجب تحقيقه فى جميع القطاعات.

(*) لينين مجلد ٢٥ ص٣٩٩.

وتؤكد التجربة التشيلية إمكانية كسب جزء من سلطة الدولة وتأسيس حكومة، والاحتفاظ بها، قبل تحقيق توازن ملائم للثورة فى القوات المسلحة، ومع ذلك، فقد بينت تجربة حكومة الوحدة الشعبية أنه من الممكن الاحتفاظ بالسلطة الجزئية المكتسبة، وكذا توسيعها، فقط إذا خلق كل من النضال الجماهيرى والأزمة الثورية العامة التوازن المطلوب، وهذا لا يعتمد فقط على التشتيت الموضوعى للقوى البرجوازية، بل يعتمد، بدرجة كبيرة جداً، على النشاط الفعال للثوريين.

ولوحظت فى تشيلى ظاهرة لافتة للنظر، وهى أثناء مرحلة معينة من النضال، خلال فترة الحكومة الشعبية، كانت الطبقات المعارضة تدرك جيداً بأن مصالحها التاريخية كانت فى خطر (على خازوق) وفى مقدمتها مصالحهم الاقتصادية المباشرة، ليس المهم فيما إذا كانت ذات طبيعة موضوعية، أو وهم أيديولوجى (١).

فالحفاظ على السلطة يتطلب نشاطاً توضيحياً، وعملاً أيديولوجياً، لجعل السكان واعين، تماماً، للأهمية التاريخية للثورة، وإنجازاتها الاقتصادية وكما تأكدنا، يجب الحفاظ على الجهود حتى يصبح الناس أنفسهم مقتنعين بأن الإنجازات الاقتصادية الثورية راسخة، تماماً، وأن الوحدة الشعبية قد استولت على المفاصل (الروافع) الحكومية من الرجعية. وفى نفس الوقت، يجب أن يركز الاهتمام على التغييرات الاقتصادية لصالح الشعب. وهذه عوامل مهمة فى تقدير الجهد المتواصل. وبذلك يقرون بجاهزية الحكومة، واستعدادها لتنفيذ وعودها. وبذلك يعززون التحالف الشعبى، ويساعدون على عزل خصوم التقدم الاجتماعى.

فالوضع الاقتصادى الذى كانت حكومة الوحدة الشعبية مجبرة فيه على التعامل مع هذه المشكلات، كان معقداً، بشكل غير عادى. فالاوليجاركية المالية وأصحاب الأراضى كانت مازالت ذات نفوذ كبير فى الاقتصاد، وتملك مصادر مالية هائلة ووظف جزء كبير منها للمضاربة. وكان فى يدها كثير من الروافع الاقتصادية وبذا حافظت على نفوذها فى البيروقراطية الحكومية. وجعلت الأغلبية البرلمانية المعارضة من الصعب، وأحياناً من المستحيل التصديق على قوانين يمكن أن تنقى الوضع. ولهذا السبب كان لا يمكن فرض العقوبات (شرعياً) على الجرائم ذات

الطبيعة الاقتصادية. وكان لزاماً، أيضاً، إعادة بناء علاقة التبعية الاقتصادية الأجنبية، ككل. ولم يكن هذا يعنى عودة المصادر الأساسية لرقابة (سيطرة) تشيلى، فقط، والتى كانت فى أيدى احتكارات الولايات المتحدة، بل كان يجب، أيضاً، تصفية سيطرة الاحتكارات فى الاقتصاد، وخصوصاً فروعه الأكثر ديناميكية، وتغير البنية الجغرافية وإقامة علاقات مالية دولية جديدة، وتفعيل المعايير الأخرى. وفى ظل هذه الظروف الصعبة، يتم صياغة هذه التغييرات العميقة فى برنامج الحكومة، حيث كان يجب تنفيذها، وتطور القطاع الاقتصادى العام، وازداد الإنتاج، وارتفعت إنتاجية العمل، وتم صياغة المبادئ الأساسية فى التخطيط والإدارة المركزية، وانخرطت الجماهير، وخصوصاً العمال، فى الإدارة الاقتصادية الأساسية.

ففى تشيلى ، بذلت الامبريالية كل جهودها لزعزعة استقرار الحكومة الشعبية فلجأت فى المجال الاقتصادى إلى الحصار المالى - التكنولوچى. فشنت حملة معارضة يائسة داخل البلاد ، بواسطة الزمر المالية، مثل مقاطعة الإنتاج، وتسريب العملة الأجنبية إلى الخارج، والمضاربة برأس المال. وبهذا أضاف الامبرياليون والرجعيون حرباً سيكولوچية لتيئيس الشعب، وخصوصاً الفئات الوسطى، بخلق سوق سوداء، والتسبب فى فقدان البضائع الاستهلاكية، وخصوصاً الطعام، وإحداث الإرباك والفوضى الاقتصادية. وبذلك سعى الامبرياليون والرجعيون لمنع إقامة أى توازن للقوى، سيكون بأى طريقة لصالح الحكومة الشعبية، وكان الغرض من كل هذا عزل هذه الحكومة. فكان الاستراتيچيون الامبرياليون يدركون تماماً الأهمية الاقتصادية والسياسية لذلك الجزء من السكان المرتبطين بتجارة التجزئة والمواصلات، وكانوا يقدرون بأنه فى استطاعتهم شل الاقتصاد نتيجة للتلاعب الاقتصادى بواسطة الاحتكارات، وبذا يتحول جزء كبير من السكان ضد الحكومة.

لقد علمت، أحداث تشيلى، الشيوعيين الحاجة للتنبؤ بالمشكلات الاقتصادية الحتمية وإيجاد الطرق لحلها، وعلمتهم، أيضاً، الحاجة إلى العمل الأيديولوچى المتواصل حول هذه القضايا، وتوضيحها للجماهير. وفى تلك الأحوال يجب وضع

الواجبات قبل الحقوق، والاستعداد لتقديم تضحيات مادية معينة من أجل الثورة، وهكذا يستطيعون، معاً مع الثورة، التغلب نهائياً، على التخلف والاستغلال. والعمل الأيديولوچي يجب أن يتناسب، بدقة، مع النشاطات العملية من أجل الأهداف الثورية. ويجب أن تنظم نشاطات الجماهير وعمل الحكومة، بحيث تمنع الاضطراب فى الاقتصاد. ويجب أن يظهر الشيوعيون مقدرتهم على التعامل مع القضايا الاقتصادية، بمساعدة حلفائهم، والجماهير الشعبية، والبلدان الاشتراكية، والتضامن الأممى، بالطبع، وقبل كل شئ، بإدارتهم الاقتصاد بأنفسهم.

ودرساً آخر تعلمناه ، وهو مقدرة الشيوعيين وحلفائهم فى الدفاع عن سلطة الشعب وتعزيزها ، وإيجاد حلول صحيحة للقضايا الاقتصادية، ويعتمد بدرجة كبيرة، على كم يكون هذا البرنامج الاقتصادي واقعياً وقابلاً للتطبيق؟ وكيف يتصور الشيوعيون بوضوح مراحل الثورة، مجال وعمق القضايا الاقتصادية الاجتماعية، فى كل مرحلة، والمستوى العام الذى يجب أن تصل إليه التحولات؟. فلا يمكن أن تكون الثورات مقيدة بأى تاريخ خاص، بأى توقيت فالمستوى الذى تحدث فيه الثورات لا يمكن تحديده بواسطة رغبة الثوريين. بل يحدد بواسطة الظروف الفعلية، الداخلية والخارجية، وهذه هى التى يجب أن يتنبأ بها الثوريون.

كانت حكومة الليندى أكثر الحكومات ديمقراطية، فى تاريخ تشيلى، فكانت مدعومة بالأغلبية الساحقة للسكان، وكانت وثيقة الارتباط بصراعهم الصعب، وانعكاساً لرغبة الشعب التشيلى الجامحة فى التغيير. فطورت هذه الحكومة مكاسب الشعب الديمقراطية، ورفعت مستواها ، وأعطت الشعب دوراً كبيراً فى إدارة البلاد ، ولكل هذا كانت حكومة وطنية جذرية.

منحت الحكومة الشعبية الحرية الكاملة فى التعبير عن الذات لجميع قطاعات المجتمع. وهذه حقيقة ذات أهمية خاصة، وذات ارتباط مع المناقشات الجارية، بعمق، حول الديمقراطية، طابعها ، ومحتواها الطبقى. فكانت نشاطات الحكومة الشعبية، الأيديولوچية والعملية، تتركز بشكل رئيسى حول مسألة الديمقراطية وتطوير القيم الإيجابية والمؤسسات التى اكتسبها العمال. وفى نفس الوقت، أصبح واضحاً، بأن موقف الامبريالية من الحرية والديمقراطية «وموافقتها» الأولية على

قرارات الشعب وتوجهاته، كل هذا كان نفاقاً خالصاً. فمثلاً، حينما شكلت الحكومة الشعبية بعد الانتخابات العامة، أظهرت الطبقات المعادية للعملية الثورية بأنها كانت تتبع «قواعد اللعبة»، ولم تقم بتخريب عملها، بشكل صريح. إنها حقيقة لا يمكن إنكارها، ومع ذلك كانت الامبريالية تعد مؤامرتها، قبل أن تصل حكومة الوحدة الشعبية إلى السلطة.

فخلال المرحلة الأولى من الثورة كانت طبيعة الديمقراطية والحرية وجوهرهما الطبقي مختبئة في صدفة الأشكال الشرعية السائدة،التي تحجب مستوى ومضمون الصراع الطبقي. ففي البدء تعيق هذه الأشكال. تطوره، لدرجة تضطر فيها الحركة الثورية أن توافق، جزئياً، على القواعد البرجوازية في لعبة الديمقراطية التي تطورت هي في ظلها. ويجب عليها أن تفعل ذلك، وتظهر شرعية حكومتها في أعين جزء من المجتمع والجيش، ومع ذلك، تستفيد هذه الحكومة، مباشرة، من الموسسات الموجودة لتنفيذ العديد من التحولات الكثيرة لمصلحة الشعب.

ففي البدء يجبر هذا الوضع، البرجوازية الكبيرة والامبريالية أن تعبر عن اعترافها الشكلي بالحكومة الشعبية، ولكنهم لن يتوقفوا عن استخدام مؤسسات سلطة الدولة لوضع العراقيل أمامها، والتدخل في عملها.

ومع ذلك، ساعد هذا التوازن الملائم نسبياً، خلال المراحل الأولى، الحكومة الشعبية، لأنه مهد الطريق لمبادرتها، حينما أتى زمن التحولات الأكثر أهمية. ولكن هذا التوازن تغير، حينما بدأت البرجوازية معارضة التغيرات الثورية. وهنا بدأت المواجهة المكشوفة للقوى المعادية. فنظمت هذه المواجهة شرعياً، من البدء بواسطة الطبقات الحاكمة، ومن ثم تحولت إلى صدام لم تنظمه أي من القوانين الموجودة.

وقد تبين أن هذا الصراع سيستمر، فإما أن يقام نظام اجتماعي جديد، من خلال التطور الديمقراطي، الذي تحدده القوى الشعبية، وإما أن تستولي الفاشية على السلطة، وتلغي كل الديمقراطية،وتنشر موجة من الإرهاب لصالح الرأسمال المحلي، والرأسمال الأجنبي ضد كل الطبقات الأخرى، بذا يصل «اللعب» الذي

يجري بواسطة القوى الطبقية إلى نهايته، وهكذا، كان الحال فى تشيلى. قال جورجى ديمتروف: «إن الفاشية تعنى تصفية الحساب مع الطبقة العاملة، بالإرهاب،حينما لم تعد دولتها ونظامها الاقتصادى يتبارى مع الطبقة العاملة حتى ولو كان اللعب بأوراق مميزة فى اللعبة البرجوازية الديمقراطية».

وقد جعلت تجربتنا الأمر واضحاً، تماماً، بالنسبة لنا، وذلك بالنسبة للاحتفاظ بالسلطة، والدفاع عن الثورة، بأن القضايا المرتبطة بالمدى الجديد والجوهر الجديد للديمقراطية، وأيضاً بوزن وقوة السلطة الجديدة وأجهزة الدولة ذات أهمية حاسمة. قال لويس كورڤالان، موجهاً كلامه إلى اجتماع موسكو، فى كانون ثانى ١٩٧٧: «بالنسبة لتطور المجتمع ... موقفنا واضح. ففى مجتمع يتألف من طبقات متناحرة، جميع أشكال الحكم تمثل جانباً من دكتاتورية الطبقة الحاكمة ودكتاتورية البروليتاريا أكثر ديمقراطية من أى شكل من أشكال الحكم البرجوازى، والتجربة الدولية تشهد بهذا. فعلى ضوء ما حدث فى تشيلى أصبح لزاماً، اليوم إذا صعدت حكومة شعبية إلى السلطة أن تكون قادرة على مواجهة كل المؤامرات والانقلابات المخطط لها، بواسطة الامبريالية والرجعية الداخلية والفاشية. فمسألة دكتاتورية البروليتاريا ليست على جدول الأعمال اليوم فى تشيلى، ولكنها سوف تبرز، حتماً، فى الوقت المناسب، لجعل المكاسب الديمقراطية أكثر فعالية.

فالتقدم نحو الاشتراكية بدون الصراع الطبقى المسلح يفترض، مسبقاً استقطاباً واسعاً وحيوياً للقوى الاجتماعية. ومن الطبيعى أن تضع تلك القوى المعارضة للثورة نفسها، موضوعياً، خارج القيم الحقيقية للديمقراطية وكذا القوى الأخرى التى ليست من معسكر الثورة، ومع ذلك تبقى ضمن إطار هذه الديمقراطية. وتقوم الحركة الشعبية بصراع سياسى وأيديولوچى لكسب قوى جديدة، للدفاع عن الأهداف الثورية، والشروع بنقاشات سياسية وفلسفية حول مفهوم المجتمع الجديد. فالعلاقات مع هذه القوى وأحزابها تشبه النضال السياسى والأيديولوچى، ويمكن التعبير عنها بطرق مختلفة تشمل التعاون المبنى على الوحدة ومقارنة الاختلافات.

ولكن هناك أمراً واحداً، وهو أمر أساسى واضح لنا: إن الديمقراطية يجب أن

تخدم الشعب، ولا تسمح بحرية العمل لقوى الثورة المضادة. وهذا ما علمتنا إياه الحياة، وهو أحد الشروط المطلقة للدفاع عن المكاسب الثورية.

إن تجربة الحكومة الشعبية هى تأكيد لحقيقة أن الصراع يستطيع أن يتخذ مساراً ثورياً صحيحاً، ويفترض مقياساً جماهيرياً، فقط، إذا ما حافظت الطبقة العاملة على دورها القيادى واستقلالها الطبقى. وتعلمنا التجربة أن الحاجة إلى جبهة عريضة لا يمكن استبدالها بالاتجاه «التعددى»، الذى إما أن يسلب أو يضعف الدور القيادى للطبقة العاملة. ويجب أن تشن الطبقة العاملة وحزبها صراعاً أيديولوچياً ضد الفوضوية، والمغامرة، وانتهازية الجناح اليمينى، التى تبحثُ لها عن مخرج من الوضع من خلال الاتفاق مع الرجعية.وكل هذا يضع مسؤولية كبيرة على الحزب الشيوعى وحلفائه ويبين الحاجة لعمل تلخيص نظرى لتجربة الثورات الأخرى، ولكن، قبل كل شئ، دروس النضال الخاص بشعبنا. فيجب على الحزب أن يعرف طاقاته الكامنة الخلاقة، ويتعلم من تجربة حلفائنا فى النضال.

* * *

هوامش:-

(١) الأخيرة كانت تميز الفئات الاجتماعية البينية "in-between" التى كسبتها الرجعية، مع أنها كانت تتمتع بمزايا اقتصادية، أثناء حكومة الوحدة الشعبية.

* * *

الحرب السيكولوجية:
سلاح سياسى للامبريالية

رود ريجو روجاس

عضو الهيئة السياسية المرشح
الحزب الشيوعى فى تشيلى

دقيقة أن تشيلى تعيش فى ظل حكم فاشى يظهر أن الامبريالية لم تتوقف عن التلويح بأن مصالحها مهددة. ولهذا تدفعنا التجربة التشيلية للقيام بدراسة دقيقة وبناءة لقضايا الثورة، وتقودنا إلى استنتاج، وهو أنه يجب أن تدرس، بعناية، الترسانة، السياسية للامبريالية والرجعية.

وتحاول هذه المقالة تحليل جانب واحد، فقط، من الموضوع - الحرب النفسية كسلاح سياسى للامبريالية - ومن وجهة النظر هذه نتفحص ما حدث فى تشيلى.

فالحقوق الديمقراطية والحريات معترف بها كعامل رئيسى لتطور الصراع الطبقى لذا تحبذ الطبقة العاملة التطور الديمقراطى. وأن وجود حقوق ديمقراطية للشعب فى البلدان الرأسمالية، اليوم، مشروط بكيفية محاربة العمال للامبريالية، بنجاح، وأيضاً. بالتنازلات التى تجبر الطبقات الحاكمة التنازل عنها للطبقة العاملة وحلفائها. وتستخدم الرجعية كل الوسائل التى فى جعبتها ضد الحقوق الديمقراطية المكتسبة، بواسطة العمال، حينما تبرز إلى الأمام إعادة تنظيم المجتمع على أسس ثورية.

وتطور فى تشيلى وضع استحال معه الحفاظ على الحقوق الديمقراطية للأغلبية الساحقة من الناس، دون إيقاف انتهاك هذه الحقوق من جانب الأقلية الرجعية. فشنت القوى التى تتولى الدفاع عن الحكم الفاشى حملة إرهاب سيكولوجية، من خلال وسائط الإعلام الجماهيرية، لتمهد الطريق للإرهاب العسكرى، وهذه

الحملة التى اكتسبت زخماً مع نجاح المؤامرة الفاشية، التى أطلقت العنان للدعاية الإرهابية والإرهاب الجسدى والذين ظهرا معاً. ولم يتوقف هذان الشكلان من الإرهاب، كما بينت الأحداث، حتى فى الوقت الذى ظهرت فيه علامة ضعفنا.

وصرح لويس كورڤالان، فى خطاب مفتوح للرئيس التشيلى سلفادور الليندى، فى ٢٩ آب ١٩٧٢، حول موقف الشيوعيين، «إن الاعتراف بحقوق المعارضة يجب ألا يقودنا للقبول بكل نوع من التطرف والأعمال الشريرة، إذ أن بعض الناطقين باسم المعارضة يفكرون بأنه يمكن لى عنق القانون، حسب إرادتهم. فهناك كثير من صحف المعارضة ومحطات الإذاعة تبث أكاذيب وإهانات وفضائح مزيفة، وتحذيرات، وهذا هو خبزهم اليومى ... فإن واجبنا الأول، قبل كل شئ، نحو الشعب والبلاد أن نمنع أولئك الذين يريدون جر تشيلى إلى حمام الدم. وتدعونا الحاجة للحفاظ على تطوير الحرية والديمقراطية وتوطيدها، إلى استخدام القانون ضد أولئك الذين يلجأون إلى الجرائم، للإطاحة بالحكومة، وإقامة الدكتاتورية الفاشية»(١).

وقد برهنت الأحداث على صحة هذا الموقف. علاوة على أن هناك دليلاً جديداً، يشير إلى أن الآلة الدعائية الرجعية التشيلية لم تتبع مجرد أهداف الدعاية، بل شنت حرباً سيكولوچية، تمهيداً لصراع مسلح ضد الشعب.

وتبين التجربة التشيلية، أيضاً، أن الأساليب والتقنيات المستوردة لهذا النوع من الحرب، تحاول الامبريالية، فى كل حالة، أن تنسب هذه الأمور إلى أمور قومية، أو حتى محلية. حتى البيان باستيلاء الرجعية على وسائل الإعلام قد صاغته الرجعية، بناء على «مسودة» كتبها خبراء CIA ووكالات التخريب الأخرى للامبريالية الأمريكية. ونجد أساساً لهذه المسودة فى كتيب طرحته إدارة الحرب فى الولايات المتحدة تحت اسم «العمليات السيكولوچية».

فيدعون فى هذا الكتيب «السلام اليوم ... هو استمرار للحرب بوسائل غير عسكرية» ويصف الكتيب «الدعاية السيكولوچية» أو العمليات السيكولوچية»، حيث أن الوسائل الرئيسية لهذه الطبيعة أصبحت، الآن، قيد الاستعمال(٢). تلك الوسائل التى خططت ووضعت موضع التنفيذ للتأثير على عواطف ومواقف

وسلوك الشعوب فى البلدان الأخرى، بطريقة «ملائمة لنجاح سياسة وأهداف الولايات المتحدة». ويشير الكتيب إلى الفرض من الحرب النفسية، هو توليد القنوط والانهزامية واللامبالاة، وتشجيع الناس على وضع مصالحهم الشخصية فوق المصلحة العامة، والسمو بمصالح حياتهم الخاصة، لدرجة تقليل دعمهم وتأييدهم للأهداف المشتركة أو حتى الوطنية، ويثيرون الشك حول الأهداف السياسية والأيديولوچية للسلطة المحلية أو المركزية (إذا كانت هذه معادية لنوايا الولايات المتحدة)، فالخلاف، والنزاع، والانشقاق تزيد من الاضطراب والإرباك فى سلوك الناس، وتحرضهم على العنف ضد الأعمال الاجتماعية، لدرجة نسف البنية السياسية للبلاد، وتشجيع حركات المقاومة ضد السلطة.

فاستخدمت توصيات وتعليمات طبيعتها مثل هذه، بحماس منقطع النظير، فى تشيلى. فأدت الحرب النفسية خدمة كبيرة من أجل ازدياد تفاقم مشكلات البلاد الاقتصادية، ونجحت فى وضع الفئات الاجتماعية الوسطى ضد حركة الطبقة العاملة، وطرحت إمكانية التحالف بين هذه الفئات والبرجوازية الكبيرة على أساس السياسة الامبريالية، وإقامة هيمنة الرأسمال المالى فى القيادة السياسية للثورة المضادة. وكانت الرجعية تلجأ إلى الضغط النفسى لفرز إسفين بين الحكومة وقطاعات معينة من الحركة الشعبية، وإثارة الخلاف بينها بنشر استفزازات المتطرفين اليساريين، والتى هى، موضوعياً، مفاهيم الثورة المضادة وأفعالها. ولجأت الرجعية أيضاً، مستفيدة من الطابع الطبقى للجيش، وحقيقة نمو النفوذ الامبريالى فى صفوفه، إلى تحقيق توازن للقوى، داخل الجيش وخارجه، يعمل على دفع الجيش بعيداً عن الحكومة الشعبية، بدون الأخذ بالاعتبار إحتراف العسكريين «وابتعادهم» عن السياسة، واحترامهم للسلطة المدنية، وذلك بتوريطهم فى الأعمال القذرة من انقلابات وجرائم ضد الشعب.

وكانت هذه السياسة مرتبطة، بغض النظر عن التناحرات بين الجماعات الحاكمة المختلفة، بنشاط كافة مراكز السلطة ألتى ما زالت فى أيديها، وبهذا قامت بحصار مؤسساتى متنوع ضد الحكومة الشعبية، وكان يقصد منه أن يصبح عقبة أمام ممارسة السلطة.

وبينت التجربة التشيلية أن القهر السيكولوچى ينفذ بواسطة وسائل تقليدية، مثل السينما، التليفزيون، الراديو، الصحافة، بالإضافة إلى الوسائل غير اللائقة، مثل بث الأقاويل، والإشاعات، والمكائد. فالفكرة هى، خلال الفوران الاجتماعى، تبدأ الأقاويل والإشاعات فى الانتشار، كما لو كانت حقيقة، وتكتسب دناميكية نوعية، وتنتشر فى المجتمع كالورم الخبيث، وتحفز السلوك غير العاقل بين الجماهير وتخلق وضعاً متفجراً.

وتستخدم الرجعية الإرهاب «كتابع» رئيسى للقهر النفسى. ومع أن سياسة التهديد ليست كلية القدرة، ولا يعول عليها، إلا أن الامبريالية وحلفاءها يميلون لاستغلالها، مسببين الخوف، زارعين الكراهية بين شرائح معينة من السكان، وموجهين هذه المشاعر ضد الحكومة الشعبية والحكومة التى شكلتها. ويصاب الكثيرون بالخوف نتيجة مناخ العنف، وهو أمر منطقى خلال الثورة وهذا الشعور يحرك، أيضاً، الطبقات التى كانت حاكمة، فى وقت ما، وأزيحت من السلطة، وتستخدم الامبريالية هذا الوضع، بدهاء، مستغلة التعصب السابق المعادى للشيوعية، المنقول من جيل إلى جيل. بمعنى آخر، تبدأ باستخدام سياسة التهديد، أولاً ضد حلفائها، كوسيلة لتكثيف المشاعر الطبقية، فتسبب للبرجوازية عدم الاستقرار، فى البدء، ومن ثم تساعدها على التماسك. ماذا يعنى ذلك؟ يعنى أن الغرض من سياسة التهديد فى مراحلها الأولى هو تطوير أشكال محددة للدفاع عن المصالح الطبقية، لدرجة يلقى فيها العدوان الصريح على الشيوعية قبولاً، فيما بعد، ومن ثم يتحول الخوف إلى كراهية.

واستخدمت سياسة الترهيب، أيضاً، ضد الطبقة العاملة، وضد أكثر حلفائها ثقة وقرباً. ومع أن الامبريالية تعرف، تماماً، أن هذه السياسة لن تجعل الشريحة الناضجة سياسياً من الشعب تغير فى موقفها الأيديولوچى (كما كشف عن ذلك عديد من التجارب)، إلا أنها تركز على إجراءات توهن كفاحية العمال، وتنسف ثقتهم بالقيادة. وكان القهر السيكولوچى موجهاً لزرع النزاع، وتوليد الانشقاق بين العمال، وتقسيمهم، وتمزيقهم، وجرهم إلى الاستسلام. وكانت تستخدم أخطاء وضعف الحركة الشعبية ذاتها، بمهارة، كعامل موضوعى وكانت تستخدم أيضاً فى

الحرب السيكولوجية أعمال المتطرفين اليساريين ضد الملكيات الصغيرة والمتوسطة وضد الحكومة الشعبية ونداءاتهم العبثية الموجهة للقوات المسلحة وأحاديثهم فوق اليسارية، (بغض النظر عن نوايا قادة هذه الجماعات فوق اليسارية).

ومع ذلك، كان الهدف الأساسي لسياسة الترهيب، - من وجهة النظر الطبقية- هو الفئات الوسطى، وعلى وجه الخصوص الجماعات البرجوازية الصغيرة صاحبة عقلية المالك الصغير. فاستخدمت الامبريالية سيكولوجية الإرهاب كوسيلة لخلق وضع اجتماعي غير سهل واستغلال مشاعر الناس الفطرية والأكثر سلفية.

ومورس القهر السيكولوجي، أيضاً، في مثل تلك المؤسسات الاجتماعية التي لم «يُلطخ» خيالها، حتى ذلك الحين، بالسياسة البرجوازية التقليدية مثلاً، كثير من الأسر. ولإثبات ذلك، طبق هذا على مجموعات السكان المترددة، التي رفضت تأييد برنامج الوحدة الشعبية، وكان من السهل إنحيازها إلى المعارضة. وعملوا هذا من أجل أن تصبح كل أسرة مركزاً معادياً للتحريض والتنظيم الشعبي، ومن أجل توحيدها جميعاً على أرضية العداء للشيوعية، وسياستها الطبقية. فالنساء ذوات الخلفية البرجوازية، كان عليهن أن يدفعن رجالهن إلى الاشتراك في السياسة، وعدم ثنيهم عن ذلك، كما كان في السابق، بل عليهم أن يشتركوا أو يدافعوا، بحماس، ونشاط، عن السياسة البرجوازية.

وكانت النتيجة تغيراً مفاجئاً في موقف شرائح معينة من البرجوازية والفئات الوسطى من الأسرة، والمرأة، والأطفال. فشُكلت منظمة تدعى« سلطة النساء» كنصير للسياسة الأنثوية المزعومة. فتجربة المرأة الكوبية البرجوازية، حيث تظاهرت النساء بملابس الحداد، إحتجاجاً على الحكومة الثورية بقيادة فيديل كاسترو، وكذا، أيضاً، تجربة «مسيرات القدور والمقالي» التي قامت بها النساء البرجوازيات، ضد جواو جولارت Joao Goulart في البرازيل، كل هذا قد صُدر إلى تشيلي، وأصبح تجلياً رئيسياً «للعصيان المدني» ضد حكومة الليندى فجعلت الدعاية والإشاعات الرجعية النساء أكثر شجاعة وتصميماً من الرجال، ولذلك كن يهمزن الرجال بهمازهن للمشاركة في النشاط المحموم المعادي للشيوعية.

فأقصر الطرق إلى قلب الأم مرتبط برغبتها بتقديم التعليم لأطفالها والعناية بصحتهم وأمنهم. فقامرت الرجعية بهذا، بشكل يندى له الجبين. فكانت تعرض صوراً لزعماء الوحدة الشعبية والماركسيين، وتبينهم كأناس يحرضون الأبناء ضد آبائهم. فعرضت صحيفة AL-Mercurio (٣) صورة لطالب، وبجانبها صورة لرجل مسلح بالزى المزركش «لرجل العصابات» .. وهناك سؤال هل هو ابنك- أم عدوك؟ ولتطبيق الفكرة على البيت، يقول الإعلان: «فى البلدان الاشتراكية يوجه الأطفال للتجسس على الوالدين». هذا ما يخبر به الكاتب القارئ. وطبع أسفل الصورة، بحروف كبيرة، الكلمات التالية: «هل تريدون ذلك لتشيلى؟» إنقذوا تشيلى من الشيوعية !! ويذيع المذياع، ضارباً على هذا الوتر وبنفس النغمة - تستمعون إلى لعلعة المدفع الرشاش، وصوت إمرأة تنتحب «قتل الشيوعيون ولدى !!» ويقول صوت المذيع: «كان يمكن أن يحدث هذا إذا غدت تشيلى شيوعية.» وكان يحث الوالدين على حماية أطفالهم: «لا تدعوهم يلعبون خارج البيت»، «اصطحبوهم إلى المدرسة، ذهاباً وإياباً».

فدمجت الرجعية، صراحة، الإرهاب السيكولوچى مع التنظيم الطبقى الفعال، فى الوقت ذاته. وأصبح النداء: «أيها التشيليون اتحدوا، بغضب» كلمة متداولة، تردد بتكرار تافه. ودفعت شريحة كبيرة من الفئة الوسطى والبرجوازية الكبيرة لتشكيل منظمات واجبها إثارة الاضطراب الاقتصادى والرعب والفوضى الاجتماعية.

فاستخدمت لهذا الهدف الأساليب التى «ثبت جدواها». وكان الناس يثارون من خلال المكالمات الهاتفية، التى لا نهاية لها، والملاحظات المكتوبة، وإشاعات تمرر من أسرة إلى أخرى، لشراء كميات كبيرة من الطعام، واستخدام السوق السوداء، لأن البضائع «ستختفى»، حالاً و «سيرتفع سعرها»، وبهذا دُفع الناس إلى تشكيل الطوابير أمام المخازن. وكان الناس يخزنون الضروريات والبضائع الاستهلاكية. ومضت الأمور أبعد من ذلك، لدرجة إلقاء كميات كبيرة من طعام الأطفال والحليب والدواء ...إلخ، فى صناديق القمامة، وفى الأنهار. وبالطبع، هذا ما أثار استياء الناس، وبهذا يقع اللوم على الحكومة والثورة. فيقول كتيب «العمليات

النفسية»: «ضع اللوم على أولئك الذين فى السلطة ... وتنجح الدعاية بسهولة أكبر فى مناخ عدم الاستقرار الاجتماعى» لقد قيل بأن باحثين «مستجوبين» يأتون من الوحدة الشعبية، ويتوزعون بين الفئات الوسطى فى المدينة والريف. وقد ضمّنوا أسئلتهم: كم غرفة نوم، وكم سرير عندك، وكم من الأثاث، والأوانى لديك، وهل ترغب فى أن يشاركك فى منازلك وأملاكك زملاؤك التشيليون؟!

وحينما تملّك الناس الخوف، اضطروا لتشكيل وحدات «الدفاع الذاتى»، على مستوى الشارع، والحى، والمنطقة. وكان يقوم بتنفيذ هذا العمل، فى الغالب، المستخدمون المتقاعدون، وضمن هذا العمل المنظمات البرلمانية الخاصة بالمستوى الأعلى، وأصبغ على «الدفاع الذاتى» إجراءات عسكرية ووطنية المظهر. وكانت تحمل المناطق الغنية على الخرائط، الخرائط المدنية أو العسكرية، ومكتوب على بعض المناطق، مثلاً، «سنتياغو محاصرة»، أو هذه المنطقة «محررة» أو «منقذة» من «قبضة» MIR (٤). وأعطى الأطفال مهمة إقامة نطاق للإتصالات، فابتدعت شفرة خاصة للهاتف، وصنعت صفارات تعطى إشارة خاصة. ونفذت مناورات لعمليات شاملة، لزرع الخوف والكراهية، وتفعيل النشاطات التآمرية داخل القطاعات الاجتماعية الأخرى، مثل النقابات، والمهن الحرة، والاتحادات الطلابية، والعسكريين شبه الفاشيين، واستخدم الاختصاصيون فى تأسيس الاتصالات وبناء الخنادق والمستشفيات الميدانية. ودعمت الحملة بأعمال، المقصود منها إثارة الاضطراب، مثل الانقطاعات فى عمليات الإمداد بالمياه، «والانقطاعات» المطولة فى الإضاءة فى الأحياء الغنية، وفى المحطات العسكرية أو الإذاعات التى تدعو المستمعين إلى «الهدوء وعدم الاستجابة إلى التحريض المتطرف».

فإجراءات «الدفاع الذاتى» كانت مصحوبة بأفعال عدوانية صريحة، أكثر فأكثر: محاولات إرهابية موجهة إلى حياة الناس (جرت ١٠٥ محاولات خطرة، بين حزيران ١٩٧٢ وشباط ١٩٧٣، قتل خلالها ١٧ من نشطاء الوحدة الشعبية)، إضرابات مستخدمى المواصلات، وأصحاب الحوانيت وأعضاء المهن، إضرابات إدارة مناجم النحاس، التى حددها الامبرياليون الذين بقوا فى العمل،

وحركات التضامن البرجوازية مع الإضرابات، والسيطرة على المؤسسات التعليمية التى كانت تحت سيطرة النفوذ الرجعى، مظاهرات «القدور والمقالى» ومسيرات رجعية، وإذاعات بواسطة محطات تسيطر عليها البرجوازية لمهاجمة الحكومة، بناء المتاريس، وتنظيم عمليات الشغب فى الأحياء الغنية ، ومناطق العاصمة السفلى والمدن الأخرى وهلم جرا.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أنه رغم جميع جهود الامبريالية، بقى العمال الواعون طبقياً خارج الأعمال المعادية للحكومة.

دمجت حملة الدعاية الرجعية الشريرة كلاً من الخوف والكراهية والأوهام حول «إزاحة الطريق الديمقراطى»، زاعمة أن هذا يجعل من الممكن «إعادة بناء تشيلى»، وحرضت لذلك على الإطاحة بالرئيس الليندى. فقالت البيانات، بشكل خاص «نحن النساء التشيليات لا نستطيع الانتظار حتى سنة ١٩٧٦، لأنه، فى السنوات الأربع القادمة، سوف تقيم الشيوعية دكتاتورية الجوع، بشكل تام. لذا يجب استبدال الحكومة الماركسية، بدون تأخير».

فالدعاية الرجعية، كانت تشوه أولئك الذين فى السلطة، فروّجت الإشاعات حول النزاع داخل الوحدة الشعبية والحكومة، واصفة حكومة الليندى بأنها «مضطهدة» الشعب. ولتحقيق هذا الهدف، استغلوا كل خروج فوق يسارى وخصوصاً MIR. فصحيفة El-Mercurio لم تجر أية مقابلة مع الناطقين باسم الحكومة، ولكنها جعلت صفحاتها متيسرة ومفتوحة لقادة MIR، الذين لا يهاجمون الرجعية، بل يهاجمون إجراءات الحكومة، وينفثون سم غضبهم، قبل كل شئ، على الحزب الشيوعى.

لوضع الشعب فى معارضة الحكومة، كانت الرجعية، تلعب بمطالب «المتطرفين اليساريين» الاقتصادية، التى لا يمكن تحقيقها ، وأيضاً بندا ءاتهم حول «القطب الثورى» المعارض للحكومة. وحينما كانت تتم مناقشة أن البلاد تتجه إلى «الفوضى» بسبب نشاط الحكومة ، كانت تدعى الرجعية بأن الرئيس الليندى يلقنه المتطرفون اليساريون. وأما حينما تتهم الحكومة «بالاستبدادية»، فإنها كانت تلصق بالوحدة الشعبية جميع الخصال السلبية لـ MIR.

وتقدم توصيات إدارة الحرب فى الولايات المتحدة فكرة واضحة عن كيفية تخطيط الامبريالية لتمزيق وحدة القوى الشعبية. فيقول كتيبها «حينما لا تستطيع الهجوم مباشرة، استخدم الدسائس. وزيادة الاحتكاكات ومحاولة إثارة الشقاق ... ومن ثم التحريض على الخلاف والصراعات الداخلية، وإثارة عدم الثقة والشك».

وبجانب هذا، كانت الدعاية الرجعية تسعى، دائماً، لزعزعة الثقة بأولئك الذين فى السلطة، وتشوه سماتهم الشخصية على طريقتها. فلم تتردد، أبداً، بقذف الرئيس الليندى بشتائم فاضحة، واللجوء إلى الابتزاز الصريح، باستخدام صور مزيفة ..وما إلى ذلك، فأسلوب الحرب النفسية هذا كان قد صُدر، أيضاً، بواسطة امبريالية الولايات المتحدة.

وكان للحرب النفسية ونتائجها تأثير مباشر على القوات المسلحة وعلى «النطاق» المدنى المحيط بها. فالعجز فى إمداد الطعام، والاضطراب الاقتصادى، وحملة الرعب المثارة فى الأحياء البرجوازية والمحطات العسكرية، وتشكيل وحدات «الدفاع الذاتى»، ومناخ عدم اليقين والتلاعب السيكولوچى بالأسر، أدى إلى ازدياد الهياج بين العسكريين ومحيطهم المدنى. مثل هذه العوامل، كالحرب المؤسساتية فى البرلمان والقضاء ووكالات الرقابة والإشراف والهجمات الهائلة بواسطة الدعاية الرجعية، تشكل «دليلاً» على عدم (شرعية) الحكومة، التى كانت بالمقابل مشحونة «بالفوضى» و «الاستبدادية». وهذا ما كان له أثر بالغ على القوات المسلحة. وكانت هناك أعمال للسياسيين الرجعيين وزوجات ضباط الجيش ذوات العقلية الفاشية اللواتى قمن «بهجمات سيكولوچية» على أزواجهن من الضباط الوطنيين باتهامهم بعدم الشجاعة ...إلخ. وفى ممارسة القهر النفسى على القوات المسلحة، استغلت الرجعية، أيضاً، النشاط التحريضى للمتطرفين اليساريين بتباهيهم المفرط، وعلى وجه الخصوص MIR.

وكانت الامبريالية ترى أن الغرض الأساسى لهذه النشاطات، كما قيل سابقاً، هو إبعاد القوات المسلحة عن الحكومة الشعبية، وعزل الضباط الوطنيين المخلصين للدستور من وحداتهم ومن هيئة الضباط، بينما يتم، فى الوقت ذاته، تحريض

العسكريين على القيام بانقلاب.

وبينما يجرى الصراع ضد الامبريالية، تحقق العملية الثورية العالمية، ككل، تقدماً ثابتاً. فتطور البلدان الاشتراكية، وقوتها المتنامية، والنفوذ المتزايد لسياستها الخارجية، جذب اهتمام فئات كبيرة من سكان البلدان الرأسمالية والنامية. ويتنامى تأثير الأفكار الاشتراكية وفعالية المثل الثورى للاشتراكية الواقعية، وخصوصاً فى سياق الأزمة العميقة، التى تحدق بالنظام الرأسمالى، ككل. فاستخدمت الامبريالية والقوى المسيطرة على مصالح الاحتكارات المتعددة القوميات ورقتها الرابحة الأخيرة: الفاشية، وذلك فى محاولتها اليائسة، وغير المثمرة لإيجاد مخرج من هذه الأزمة. ونحن هنا لا نقصد التطرق لتعقيدات الايديولوجيا الفاشية، ولكننا نود أن نوجه الإهتمام إلى ظروف معينة، طرحتها التجربة التشيلية من وجهة نظر القضايا التى تقوم بتحليلها.

فالشرط الضرورى لكل تلاعب سيكولوجى للرجعية هو تشويه الواقع فى أعين الناس. وكانت نتيجة ذلك أن فئات معينة من السكان أصبحت تعتقد بهذه التزييفات الامبريالية. وللاقتباس من كتيب العمليات السيكولوجية، كان من الضرورى «خلق المصداقية والحفاظ عليها»، بدون اعتبار «المصداقية» «كرديف للحقيقة». فالحقيقة التامة لم تكن ضرورية، ولا ينصح بها. بعض الحقائق يجب تحويرها «طبقاً للموضوع العام». ومع ذلك خفضت كل من الحرب السيكولوجية والإرهاب إلى تلاعب أوضح «بموضوعات عامة» تم الإعداد لوعيها عبر عقود من العداء للشيوعية. فالنظام الاجتماعى التشيلى، وتطور العملية ذاته، فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٣، أدى إلى وضع أصبحت فيه سياسة الإرهاب مثل سياسة العداء للشيوعية السابقة التى انتشرت بالتدريج بين شرائح كبيرة من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، شكلاً للأيديولوجية مترابط منطقياً ومصنفاً بشكل كاف.

لن تستطيع طبقة كانت فى الحكم، منذ زمن مبكر، ولأسباب طبقية، أن تملك أيديولوجية تقدمية. لأنها، من الناحية الأخرى، لم تعد فى موقع تستخدم فيه ديمقراطية البرجوازية الليبرالية المأزومة، والتى عفا عليها الزمن، كوسيلة لتعبئة الجماهير. وكنتيجة لذلك فإن ملأ هذا الفراغ الأيديولوجى بسياسة «غير عقلانية»

أصبح عاملاً فى تنظيم وتعبئة الجماهير، وأدى إلى ظهور الملامح البغيضة للفاشية التشيلية. إلا أن عقلانيتها هى التى مكنت الأيديولوچية الفاشية من تشكيل قوالب جامدة للوعى الاجتماعى، كما تشاء فتبدأ الدولة الفاشية فى العمل كتعبير عن إرادة الأمة، وتستبدل الصدامات الطبقية بالصدامات بين الأمم، التى هى، بالمقابل، تعتبر كائناً حياً بسيكولوچيته ومزاجه المحدد الموروث من أسلافها، فينظم المجتمع ليس على أساس الدور الحاسم للموقع الموضوعى للناس فى نظام الإنتاج الاجتماعى، بل على أساس مثل هذه «التركيبات العضوية الحيوية»، مثل النقابات، والشركات، والأسرة، والدولة.

بينما لم تكن المفاهيم العرقية بعيدة عن الأيديولوچية الفاشية (وإن كان من الممكن إعادتها إلى طابعها التابع)، إلا أن كل النقاط المذكورة أعلاه موجودة، بالرغم من ذلك، من التعابير النظرية، والسياسية لأيديولوچية الرجعية التشيلية. فأدت الظروف التشيلية إلى ظهور هذه المفاهيم، وتبنتها الإمبريالية، لتحقيق أهدافها، من خلال خبرائها فى إدارة الإرهاب السيكولوچى. وهكذا، قدمت الامبريالية مساهمة حاسمة فى صياغة استراتيچية وتكتيك القوى الرجعية، والإنفتاح النظرى للسيكولوچيا الاجتماعية للفاشية.

كشفت الأحداث فى تشيلى، من وجهة نظرنا، أنه فى فترات الهبّات الاجتماعية، يصبح العامل الذاتى أحد العوامل الأكثر أهمية. مثلاً «معنويات» الجماهير المنتفضة، وهو عامل تعول عليه الرجعية أهمية استراتيچية. إذ أن الرجعية، فى بحثها عن عوامل «عدم الاستقرار»، لا تميل إلى الأفكار الأيديولوچية والعملية للوعى الاجتماعى للجماهير، بل تؤثر مباشرة، على عواطفها. وبهذا يمكن أن يقال بأن الجماهير تُمنع بهذه الطريقة من تحقيق مصالحها، التى هى بدون شك، ستعمل على دفع جزء جوهرى منها، لينحاز إلى الحكومة الشعبية.

وقد بينت التجربة أن الطبقة العاملة الثورية يجب أن تعتمد على عناصر أيديولوچية من الوعى الاجتماعى، متطابقة مع المعرفة العلمية للقوانين الاجتماعية إذ أن السيكولوچيا الاجتماعية للجماهير تتطلب أساساً عقلانياً.

وبالمقابل فإن الحماس الثورى يقوى الصناعات الأيديولوچية لجماهير راديكالية. فكل ما ستفعله الامبريالية هو التأثير على العواطف اللاعقلانية، ومن ثم سوف تصبح الأيديولوچية القائمة على هذا الأساس حتماً أيديولوچية لا عقلانية، ومدمرة وغير تاريخية.

ومع ذلك، يشكل كل هذا درساً للحركة الشعبية، لأننا فشلنا فى خوض معركة ضد العدو الطبقى، فى مجال السيكولوچيا الاجتماعية، ولم نستخدمها لحشد الجماهير الثورية. والآن، أصبحنا مدركين الأهمية البالغة لأن نأخذ فى الاعتبار السيكولوچية الاجتماعية للجماهير، حينما نحلل وضعاً ملموساً. وكان مؤسسو الماركسية اللينينية يشيرون، باستمرار، إلى هذه العوامل، كجزء أساسى دائم فى بنية السياسة العلمية. فكان كل تحليل لهم يعطى تحديداً دقيقاً لمزاج الجماهير كعامل حاسم فى توازن القوى فى اللحظة المعنية. «لم نكن نستطيع الاحتفاظ بالسلطة، لا من الناحية المادية، ولا السياسية»، (فى حالة الانتفاضة)، وكتب لينين، أيضاً «لم نكن نستطيع الاحتفاظ بها، مادياً، حتى مع أن بتروجراد كانت، لأوقات، فى أيدينا، لأنه لم يكن، فى ذلك الوقت، عمالنا وجنودنا على استعداد للقتال والموت من أجل بتروجراد. ولم تكن، فى ذلك الوقت، كراهية «خيارية» أو حاقدة على كل من اتباع كرنسكى، وتسيرتيل، وتشيرنوف. فمازال شعبنا غير مستوعب لتجربة اضطهاد البلاشفة، التى شارك فيها كل من الاشتراكيين الثوريين والمناشفة»(*).

وما حدث فى حالتنا هو أننا فشلنا فى القيام بالتقييم المناسب لطاقة الجماهير ولكراهية العمال الطبقية المقدسة للامبريالية والفاشية.

وتضيف دروس النضال القاسية ضد الفاشية تدريباً شيوعياً لحزبنا، نؤثر مباشرة فى سيكولوچية شعبنا الاجتماعية، وتربى وتنضج وعيهم الثورى، ومع ذلك، فإننا لا نرغب لأحد أن يدخل مثل هذه المدرسة الصعبة. وكان الشعب التشيلى يود لو سلك طريقاً آخر، ولكن شعبنا يغلى الحقد فى صدره ضد

(*) لينين المجلد ٢٦، ص٢٤.

الفاشية، وبهذا الحقد أصبح الناس على استعداد أن يضحوا بحياتهم من أجل الحرية.

لم يتفحص منظرو الإرهاب والحرب السيكولوچية حقيقة أن الناس لم يفقدوا لا حسهم السياسى العام، أو روحهم الاقتصادية، التى لا تقهر. وأن الخوف الذى تملك بعضهم، يتحول ببطء، ولكن بعناد، إلى كراهية طبقية، لا تقاوم. لذلك ينتج رعب الحكم الفاشى فى الشعب، فتجرى المطاردات الوحشية للثوريين، وفضلاً عن سياسته فى المذابح ومعسكرات الاعتقال.

فالشعب غير محب للانتقام، وسيكون الناس قادرين على التمييز، بشكل خاص، بين أعدائهم الحقيقيين أولئك الذين ضللوا أو فشلوا فى إيقاف القاتل، ونذالته- فوعى الناس الخاص سوف يكون قاضياً صارماً. ولكن علينا أن نقتبس من لويس كورڤالان فى هذا المجال «أن قاتلى، وجلادى DINA، وبينوشيت وزمرته، التى تلطخت أيديهم بدماء الشعب، يجب أن يعاقبوا حسب ما يستحقون».

إن قوتنا تكمن فى تنظيم وتوعية وتصليب الشعب، الذى سوف يسعى لدوره التاريخى، ويطرح الحل الصحيح. والذى سوف يستخدم جميع أشكال النضال ضد الأعداء، ليغيب ليل الفاشية، ويبزغ فجر جديد، مثل الذى تحدث عنه الرئيس الليندى.

* * *

هوامش:-

(١) ٣١ آب ١٩٧٢, ص٦, El Siglo

(٢) جميع الاقتباسات من «العمليات النفسية» هنا فى الأماكن الأخرى أعيدت ترجمتها عن الأصل الأسبانى لهذه المقالة - المحرر.

(٣) جريدة يومية يملكها Edwards Clan، جماعة مالية تشيلية رئيسية، مرتبطة بدعم مالى مناسب من حملة احتكارات الولايات المتحدة ضد حكومة الوحدة الشعبية.

(٤) حركة الجناح اليسارى الثورى، منظمة يسارية متطرفة ارتكبت أعمالاً عديدة ضد برنامج الوحدة الشعبية، وحاولت إقامة «سلطة» موازية لسلطة الحكومة الشرعية.

* * *

دور وطابع العوامل الخارجية

مونويل كانتيرو

عضو الهيئة السياسية

الحزب الشيوعي في تشيلي

مزجت السياسة الخارجية لحكومة الوحدة الشعبية كلاً من التقاليد الفنية للنضال من أجل الاستقلال ومتطلبات عصرنا: فكانت سياسة عميقة في وطنيتها ، دائمة العداء للامبريالية.

فقررت الحكومة الشعبية، من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، رفع مستوى التعاون والصداقة مع البلدان الاشتراكية، ونجحت، فعلاً، في هذا المجال، بشكل كبير. ووسعت صلاتها، أيضاً، مع البلدان الأخرى على أساس حق تقرير المصير، وما يتطابق مع مصلحة الشعب التشيلي. وهذه السياسة الخارجية المعادية للامبريالية، والمعبر عنها، بشكل واضح، أصبحت الأساس لتمتين العلاقة مع البلدان غير المنحازة، وتقوية الصداقة والتضامن مع الشعوب المستعمرة والتابعة وعلى وجه الخصوص أولئك الذين يقاتلون من أجل التحرر. وأيدت الحكومة، بإخلاص عدم التدخل، وقاومت كل محاولات التمييز، والضغط والحصار، التي تقوم بها القوى الامبريالية، وخاضت نضالاً دؤوباً من أجل السلام.

فدعا البرنامج الأساسي لحكومة الوحدة الشعبية إلى العمل من أجل التحرر الوطني والاجتماعي، والنضال ضد الاحتكارات واللاتيفوندات (العزب الكبيرة)، التي كانت السبب الأساسي لتخلف البلاد وفقر الكادحين، وعبّر البرنامج بوضوح، عن رغبة الشعب في أن تكون تشيلي بلداً مستقلاً وقويا. فكانت سياسة الحكومة الشعبية مربوطة، عضوياً، بنشاطات كل القوى التقدمية التي تشق طريقها من أجل الانفراج والسلام، والاستقلال الوطني، والتقدم الاجتماعي، وتلقى تأييداً شعبياً في العالم، كله وأتى اجتماع الرئيس الليندي مع رئيس

الأرجنتين، لانوسى Lanusse، كضربة لسياسة الامبريالية «في حدودها الأيديولوچية». كانت زيارات الليندى لكل من بيرو، والمكسيك، وفنزويلا، وكولومبيا، والأكوادور، وكوبا، والجزائر، والاتحاد السوفيتى، تعبيراً عن عمق الصداقة والرغبة المخلصة في التعاون. وكان الاستقبال اللائق للرئيس الليندى في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، كانون أول ١٩٧٠،والاستجابة الواسعة للخطاب الذى قدمه، دليلاً على مدى وفعالية السياسة الخارجية للحكومة الشعبية.

واستمرارٌ لأروع تقاليد النضال التاريخى الطويل لتشيلى من أجل الاستقلال والديمقراطية، رفعت الحكومة الشعبية علاقات تشيلى إلى مستوى أرقى وجديد، نوعياً وذلك في علاقاتها السياسية والاقتصادية و الثقافية مع البلدان الأخرى، وهذا ما يتطابق، تماماً، مع مصالحنا القومية ولم يسبق لبلادنا، من قبل، أن تمتعت بمثل هذه العلاقات الوثيقة، المتناسقة والشريفة مع بقية العالم. فالإجراءات المختلفة التى اتخذت لتقييد هذه السياسة عززت الاستقلال الوطنى لتشيلى وخلقت ظروفاً أكثر ملاءمة لتنفيذ إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، عميقة جداً.

صعَدت الحكومة الشعبية إلى السلطة، ودشنت اصلاحاتها الأولية في ظل نظام جديد للاستقطاب المتغير للقوى العالمية. فوجود وتنامى قوة البلدان الاشتراكية، والقوة الجذابة والنفوذ المتنامى للأفكار الاشتراكية على الشعوب على مستويات متطورة مختلفة، وبشكل واسع، والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى، وخصوصاً نشاطها ومجهودها الفعال والدؤوب من أجل السلام، ومثال كوبا الاشتراكية، التى برهنت بأن انتصارات مشابهة، وتحولات مثيلة، يمكن أن تتحقق في القارة كلها، والمدى المتنامى والمتعدد الأشكال لحركة العداء للامبريالية في أمريكا اللاتينية، ونهوض حركة الاستقلال في البلدان التى مازالت مستعمرة، الدور العظيم للطبقة العاملة الأوروبية والتأثير المتصاعد للأحزاب الشيوعية في نضالها، وأخيراً نمو الحركة الديمقراطية في قلعة الامبريالية - الولايات المتحدة -، كل هذه الخصائص كانت جزءاً من الوضع العالمى الجديد، وكان لها تأثير إيجابى على الأحداث في تشيلى، وسهلت انتصار الشعب، وعمقت من العملية الثورية،

ورفعت من أهميتها العالمية.

وكان تطور العملية الثورية فى تشيلى سوف لن يكون مقبولاً، ما لم توجد قوى هائلة من العالم تعمل من أجل السلام والانفراج. ومن الناحية الأخرى فلن يكون معقولاً التعاطف والصداقة والآمال التى ولدتها أحداث تشيلى، فيما لو مازالت الامبريالية تحكم سيطرتها على كافة أرجاء العالم، وبدون منازع.

وانسجاماً مع مبادئ الأممية البروليتارية، قدم الاتحاد السوفيتى ومعظم البلدان الاشتراكية مساعدة كبيرة لتشيلى من أجل تنفيذ تحولاتها الاقتصادية والتحولات الأخرى، ويقيم الشعب التشيلى غالباً، هذه المساعدة التى أصبحت بالنسبة للتشيليين برهاناً ملموساً، باستمرار، إذ كانوا يستطيعون أن يروا كيف ساعدت الزوارق السوفيتية فى زيادة إنتاج الطعام الغنى بالبروتين، وكيف كانت العمليات التكنولوچية تحسن من صناعة النحاس، وكيف بدأت عملية البناء الواسعة لمساكن بريعية متدنية، وكيف بدأت المجمعات الزراعية الصناعية فى مساعدة الإصلاح الزراعى، وكيف كان يتم تدريب خبراء جدد. وبرهنت كوبا على تضامنها الأخوى الصادق بالمساعدة فى المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والخدمة الاجتماعية وتلقت الحكومة الشعبية، أيضاً مساعدة قيمة من المكسيك، ومن عدد من البلدان غير المنحازة. وكل هذا انعكس على المصالح الموضوعية المشتركة للشعوب فى استمرارية توسيع النضال ضد الامبريالية من أجل السلام والتقدم الاجتماعى.

هكذا أرسيت الأسس للتحسين المستمر لمستوى المعيشة المبنى على مجهودات عمل الشعب، والامكانيات الواقعية لإنهاء التبعية الاقتصادية والتكنولوچية للامبريالية بتضامن ودعم القوى التقدمية. ولهذا السبب حكمت الامبريالية على التجربة التشيلية بالموت.

فكل يوم يمر يجعل الأمور تزداد وضوحاً، كيف كان يتم التفاعل بين الامبريالية والرجعية المحلية، وهذا ما عمل على تقصير عمر العملية الثورية، بالرغم من النشاط الملائم للحركة الشعبية. إنها الامبريالية بالذات كانت تنفذ وتشرف على خطة الأعمال الثورية المضادة المنظمة ضد حكومة الوحدة الشعبية، حيث كان عملاء مجندون ينفذون جزءاً من الخطة. وكانت الامبريالية هى التى

رسمت الاستراتيجية، ومراحل وأشكال الصراع، تاركة الـ CIA لتنفيذ خطتها الإرهابية.

فجميع جوانب نشاط الامبريالية كان محكوماً باستراتيجية وحيدة، وتحت إشراف إدارة وحيدة، تعمل بأموال غير محدودة تحت تصرفها. وكانت هذه الحقائق قد أثبتت في تقرير للجنة النواب في الولايات المتحدة، ترأسها السيناتور فرانك، شيرش Frank Church ، وحققت هذه اللجنة في نشاط CIA في تشيلي، حينما كانت الوحدة الشعبية في السلطة. ما يلي هوالجزء النشط في صياغة وتجسيد السياسات التي وجهت ضد الحكومة الشعبية: إن مجلس الأمن القومي و«لجنة الأربعين»، التي تنسق نشاطات الإدارات الحكومية المعنية، ووكالات الاستخبارات والبنتاجون، ووزارة الخارجية والقوات المسلحة (كان رئيس اللجنة هنري كيسنجر وكل حركة تقوم بها يجب أن تأخذ الموافقة المباشرة والعاجلة للرئيس نيكسون). إن جزءاً من هذه الآلية المدمرة عرضه الرئيس الليندي بإعلانه أسرار وثائق IT&T، والتي من بينها أعدت، بعناية، خطط منع الليندي من تسلم الرئاسة، سنة ١٩٧٠.

فالعمل ضد حكومة الوحدة الشعبية كان قد خطط ،وأعد له على مدار سنوات عدة. وعلى سبيل المثال، ففي عام ١٩٦٥، صُدمت البلاد بفضح الحزب الشيوعي للأهداف الواقعية لخطة البحث الاجتماعي التي عرفت باسمها السري Camelot. فالفكرة التي كانت بالنسبة للجامعات التشيلية، بالاشتراك مع البنتاجون والجامعة الأمريكية للمجتمع، هي تحليل الطاقة الثورية الكامنة لتشيلي (وبدون شك، لأخذ الإجراءات الضرورية المضادة). فعلى مدار هذه السنوات وظفت الامبريالية تقنيات واسعة المدى: فاستخدمت فرق السلام كمركز للمعلومات، والتوغل بين الجماهير، كانت تستخدم المنظمات النقابية الأمريكية للتغلغل في الحركة النقابية التشيلية لشقها، فبعض الأبحاث التي كانت تقوم بها الجامعات التشيلية كانت تمولها الولايات المتحدة ..إلخ. وبدأت لجنة الأربعين بالعمل في تشيلي قبيل انتخاب الليندي، وبعد ذلك توصلت الدعاية البرجوازية إلى نقطة خاصة في بث فكرة أن النشاط الامبريالي كان رداً على الإجراءات التي إتخذتها الحكومة

الشعبية ضد المصالح الامريكية. وسجل تقرير شيرش Church بأن (لجنة ألـ ٣٠٣) المتفرعة عن «لجنة الأربعين» قد ناقشت إجراءات عملية لمنع انتصار الشعب في انتخابات الرئاسة.

وكان أحد هذه الإجراءات، وأكثرها فعالية، هو التغلغل في القوات المسلحة، من خلال أساليب وتقنيات متنوعة. واستخدمت استراتيجية «أمن نصف الكرة الأرضية» الرجعية من أجل التغلغل المنظم لسياسة العداء للشيوعية داخل الجيش ولإعداد الكادور لمقاومة «التخريب»، فكل شئ قد عمل لاستخدام الجيش خدمة لمصالح الامبريالية.

ففي عام ١٩٥٢ عقدت حكومة فيديلا (Videla) الخيانية اتفاقية دفاع ثنائية مع الولايات المتحدة، وبهذا وضعت بلادنا ضمن برنامج المساعدات الأمريكية العسكرية. وفي فترة لاحقة، بعد انتصار الثورة الكوبية، وجهت معظم المساعدات إلى تشيلي من أجل إعداد قواتها المسلحة لقمع «الانتفاضات»، وهذا يعني محاربة شعبهم. ففي الواقع كانت تشيلي تتلقى «مساعدات» أكثر من أي بلد آخر بالنسبة لكل فرد، وكذا من الناحية الإجمالية. ففي الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٨ تلقى التدريب حوالي ٢٠٦٤ من رجال الخدمة السرية التشيليين في الولايات المتحدة وأكثر من ٥٤٩ منهم في منطقة قناة بنما. فطبقاً لوثائق الولايات المتحدة الرسمية ضوعف برنامج التدريب في بنما، سنة ١٩٦٨، وضوعف مرة أخرى، في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٣. واصطحب هذا بإمدادات ضخمة من المعدات العسكرية. وسجل تقرير Church بأنه في حزيران ١٩٦٩، «طلبت محطة الـ CIA في سنتياغو الإذن لمنحها إقامة برنامج سرى لتوسيع تنظيم شبكة الاستخبارات في القوات المسلحة التشيلية من أجل الإعداد لانقلاب. وكان العمل بالبرنامج مستمراً، لمدة أربع سنوات، ويضمن تجنيد عملاء في الأسلحة الثلاثة للجيش التشيلي (برية، بحرية، وطيران). فكانوا ينتقونهم ابتداء من قادة الأفواج حتى الملازمين، ومن الجنرالات المتقاعدين حتى ضباط الخدمات الإدارية والأفراد العاديين. واستمر هذا، حتى نهاية ١٩٧١، وفي بداية ١٩٧٢ كشفت ألـ CIA برنامج تغلغلها في الجيش. وأشارت تقارير دوائر المخابرات حول تقدم

عملية تخطيط الانقلاب إلى فترتين محتملتين، بشكل حاسم، إحداهما فى الأسبوع الأخير من حزيران ١٩٧٣ (إضراب الدبابات) والثانية فى نهاية آب والأسبوعين الأولين من أيلول»(١).

وكانت الامبريالية تمول، بانتظام، القادة السياسيين والصحف الرجعية والنقابات ومنظمات الطلاب. فى القارة كلها. ويقول تقرير Church إن «لجنة الأربعين» خصصت مبالغ كبيرة لدعم وسائل الإعلام المعارضة فى حملاتها الدعائية «القاسية». وكانت تقدم هذه «المعونة» تحت ذريعة مزيفة وهى أن حرية الصحافة أصبحت فى خطر، فى ظل الحكومة الشعبية. فقام اتحاد الصحافة الأمريكية الدولية بمغازلة وسائل الإعلام الأكثر رجعية فى القارة التى فعلت الكثير على نفس التوجهات. وطبقاً لوثائق CIA المدونة في تقرير Church، لعب هذا دوراً كبيراً فى إعداد المناخ للانقلاب العسكري، فى سنة ١٩٧٣.

وكانت الإطاحة بالحكومة الشعبية على رأس أولويات أهداف الامبريالية. ليس لأنها أرادت فقط، الحفاظ على مصالحها الاقتصادية فى تشيلى، بل لأنها كانت تتوق، بشكل أساسى، لمنع انتشار التجربة الثورية التشيلية فى بلدان أخرى، وخصوصاً، منع تأثيرها على مستقبل أمريكا اللاتينية. وهذا واضح وجلى من المذكرة التى تمت صياغتها بواسطة CIA، بعد أيام قليلة من انتخاب سلفادور الليندى للرئاسة.

وتقول المذكرة، توصلنا إلى الاستخلاصات التالية، بالنسبة لتهديد مصالح الولايات المتحدة:- (١) ليس للولايات المتحدة مصالح قومية حيوية فى تشيلى، إلا أن الخسائر الاقتصادية جديرة بالاهتمام، (٢) وسوف لن يختل توازن القوى العالمى كثيراً بوصول حكومة الليندى إلى السلطة، (٣) إلا أن انتصار الليندى سوف يتضمن خسائر سياسية وسيكولوجية كبيرة: (أ) بوصول حكومة الليندى إلى السلطة وردة الفعل التى سوف تثيرها فى البلدان الأخرى، والتحدى الذى سوف تجلبه إلى منظمة الدول الأمريكية OAS، حيث يمكن أن يشكل خطراً على نصف الكرة الأرضية ....، (ب) سوف يمثل انتصار الليندى هزيمة سيكولوجية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، وانتصاراً حاسماً بالنسبة

للأيديولوچية الماركسية، (٣) والصدى الدولى للعملية الثورية التشيلية دفع الإمبريالية للعمل، لأن هذه العملية برهنت على الإمكانية الواقعية لأخذ السلطة سلمياً، بواسطة الشعب، وطرحت تغييرات عميقة جداً فى بنية الآلة الحكومية البرجوازية.

بينما كانت الإمبريالية تجرى وراء هدفها الأساسى، إلا أنها كانت متلهفة، بالطبع، للدفاع عن مصالح الشركات المتعددة القوميات الكبيرة التى كانت تعمل فى تشيلى ففى سنة ١٩٧٠ كانت تشيلى بلداً تابعاً يعتمد، بشكل كبير، على تجارة تصديرية أحادية البضاعة. وكانت تشيلى بلداً مستوزداً لكثير من البضائع، وخصوصاً الاستراتيچية منها، التى تأتى من الولايات المتحدة. وكان النظام المالى التشيلى ذيلاً للنظام المالى الأمريكى. فكان العجز فى التجارة التقليدية وميزان المدفوعات يغطى بقروض أجنبية أكثر، وبتدفق غير محدود أو محصور لرأس المال الأجنبى، وخصوصاً فى الصناعات الأساسية. ففى الستينات كشفت الامبريالية تغلغلها فى الصناعات الديناميكية التطور، وبذلك، حافظت احتكارات الولايات المتحدة، أيضاً، على مواقعها القوية التقليدية فى التعدين. ففي سنة ١٩٦٨ كانت الشركات الأجنبية تسيطر على أكثر من سدس رأس المال المستثمر فى الصناعة: ٦١ مشروعاً من مائة مشروع ريادى فى البلاد، كان يدخل فيه رأس المال الأجنبى، وأربعون مشروعاً منها تحت السيطرة الأجنبية التامة(٤).

وكان هذا كله يعنى أرباحاً فاحشة للمستثمرين الأجانب. فقال الرئيس الليندى، فى اليوم الذى أممت فيه شركات تعدين النحاس، بأن الأرباح التى حصلت عليها شركات الولايات المتحدة، فى الفترة بين سنة ١٩٣٠، وسنة ١٩٧٠، يزيد على ١٥٧٦ مليون دولار، والخسارة التى تسببت فى ريع التصدير الذى لم يعاد إلى تشيلى، فى الفترة ذاتها، بلغ ٢٫٦٧٣ مليون دولار، مع أن الاستثمارات الأولية لهذه الشركات كانت ما بين ٥٠-٨٠ مليون دولار(٥).

وهناك، أيضاً، شركات أخرى متعددة الجنسيات، على سبيل المثال IT&T، التى لعبت مثل هذا الدور المميز فى الهندسة للانقلاب، كانت تتمتع باستمرار بأرباح متزايدة. علاوة على أنه عينت لجنة للتحقيق فى عمليات IT&T فى

تشيلى، فوجد أن هذه الشركة، قبل صعود الحكومة الشعبية، كانت تعد للتغلغل فى عديد من فروع الاقتصاد الأخرى– السيليولوز، والورق والالكترونيات والمعدات الأليكترونية، معالجة النحاس، الإطارات، الملح الصخرى (نترات البوتاسيوم) وحتى الريع المنخفض للمساكن، وكذا الملح.

وكانت الامبريالية تستخدم كل وسيلة متوافرة لنسف الإصلاحات التى تنفذ فى تشيلى، بالإضافة إلى أنها كانت أكثر اهتماماً بمنع انتشار «مذهب الليندى» فى بلدان أخرى. ولن يكون لانتشار التجربة التشيلية فى تأميم شركات النحاس الضخمة عواقب حميدة، بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، التى تعمل فى بلدان تابعة أخرى. وكانت الإمبريالية تعلم ذلك جيداً، أيضاً. فإذا ما نجح الإصلاح عن طريق التأميم، فلسوف يكون له صدى خارج حدود تشيلى. علاوة على ذلك، فى الوقت الذى كانت الإمبريالية تبذل فيه جهداً يائساً لمنع تأميم المصادر الأساسية فى البلدان التابعة، كانت شعوب وحكومات بلدان أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تقاوم، بكل طاقتها، مثل هذه المحاولات، فانتشار التجربة التشيلية كان قادراً على أن يثبت أنه حاسم وكان تأميم الاستثمارات الأجنبية فى ثلث بلدان العالم يتحدث عن الضربة التى وجهت للشركات المتعددة الجنسيات، وما كان يشعرهم بألم أكثر نتيجة للتأميم ليس، فقط، خسارتهم لممتلكاتهم، بل، أيضاً، الأرباح الفاحشة التى كانوا يجنونها، والتى تعتبر أعلى من المستوى الطبيعى. ولهذا، كان «مذهب الليندى» مبنياً، بالضبط، على ذلك المبدأ الذى سيقضى على نفس. أسس رأس مال الإمبريالية. وخول الإصلاح الدستورى، بتأميم شركات النحاس الكبرى الذى وافق عليه البرلمان بالإجماع، الرئيسى أن يحدد دفع التعويضات للشركات الأجنبية، بناء على الاستيلاء الكامل والجزئى على الأرباح الزائدة (وتشمل هذه الأرباح، الريع السنوى لاحتكار أمريكا الشمالية فى تشيلى منذ أيار ١٩٥٥). ولما كان الرئيس مخولاً فى تحديد مستويات الربح، فكل ما يزيد على هذه المستويات كان يعتبر ربحاً زائداً. وهذا ما مكن تشيلى من استعادة أرباح هائلة، تراكمت لدى احتكارات الولايات المتحدة، على مدى خمسة عشر عاماً.

كانت أرباح احتكارات أمريكا الشمالية «المحولة» إلى الولايات المتحدة تعادل عدة أضعاف استثماراتها فى تشيلى. علاوة على أن شركات Anaconda، Kennecott (اناكوندا، وكينى كوت). «هما الشركتان المستغلتان الأساسيتان لمناجم نحاسنا» كانتا تربحان فى تشيلى أكثر، بل فى الحقيقة أكثر بكثير مما يربحان فى أى جزء من العالم. على سبيل المثال حصلت إحدى الشركات التشيلية التابعة لـ Anaconda فى الفترة بين ١٩٥٥-١٩٧٠، على ربح سنوى، بمقدار ٢١٫٥٪ هذا بالمقارنة مع ٣٫٦٪ فى بلدان أخرى. حتى شركة كينى كوت Kennecott كانت تعمل بشكل أفضل- كان متوسط ربحها السنوى ٥٢٫٨٪ وفى بعض السنوات ١٠٠٪. وفى الواقع صعدت، سنة ١٩٦٩، إلى نسبة ٢٠٠٪ هذا بالمقارنة مع ١٠٪، فقط، فى بلدان أخرى. وللاقتباس من الرئيس الليندى «كان قد وصل، فى الحقيقة، ربح بعض الاستثمارات المؤممة، فى السنوات العشرة الماضية إلى أبعاد هائلة، لهذا بعد طرح تحديدات حديثة للربح، وصلت ١٢٪، سنوياً- كنا قادرين على استعادة مبالغ ضخمة» (٧). وكانت، بعد حسم هذه المبالغ من التعويضات، كل من (Anaconda Kennecott) الأناكوندا والكينى كوت مدينتين للحكومة التشيلية.

لهذا شنت احتكارات الولايات المتحدة وحكومتها حملة ضغط هائلة ضد تشيلى، حتى تمنع انتشار التجربة التشيلية إلى بلدان أخرى تابعة. ففرضت الأناكوندا حجراً على موجودات الحكومة التشيلية فى الولايات المتحدة. وكانت الكينى كوت تصادر إرساليات النحاس التشيلى، وتبيعه فى فرنسا وهولندا والسويد. وكانت الفكرة بالطبع هى منع تشيلى من كسب عملة أجنبية، وذلك بإفساد نظام تصدير النحاس، وخنق البلاد، بالحصار المالى.

وعلقت مجلة تايم Time فى عددها رقم ٦ لسنة ١٩٧٢: «من الواضح أن هجوم كينى كوت يحدث بسهولة أضراراً بمبيعات النحاس المستقبلية إلى زبائن لا يرغبون المخاطرة. بالدخول فى مشاحنات قانونية، ليصبح بعدها التأخير فى التسليم مكلفاً».

وكان مطلوباً من موظفى Kennecott أن يبقوا على اتصال بتشيلى.

نمكتب المجلس العام لمانهاتن Manhattan، تحت إمرة ماك كريرى Mc Creary. الذى يدير الحملة، حيث كان مكتبه يشبه غرفة عمليات عسكرية، فتقارير عن السفن منشورة على مكتبه، ومعلق على أحد حوائط الغرفة خارطة كبيرة من أجل تحديد أماكن السفن والطرق التى تسلكها ... وفى الوقت الحاضر يسيطر، على الأقل على حركة سدس السفن المتوجهة إلى أوروبا، والمحملة بمعدن النحاس التنك، وحينما تصل يود أن يكون وكلاؤه هناك ليحيّوها بأوامر المحكمة».

وكان من الواضح، تماماً، أن الاحتكارات المتعددة القوميات التى كانت مصالحها قد تأثرت أكثر لم تكن هى الأطراف الوحيدة المعنية بهذا الهجوم. إذ قد حاولت حكومة الولايات المتحدة أن تقوم بإعادة النظر فى ديون تشيلى الأجنبية المشروطة بدفع التعويضات لاحتكارات الولايات المتحدة، إلا أن هذا مخالف للقوانين الدستورية للتأميم. فجعلت واشنطن هذا شرطاً، أيضاً، بالنسبة للتشيلى، حتى تستطيع أن تأخذ قروضاً من المنظمات الدولية، مثل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى.

فلم يكن هذا الهجوم ضد تأميم النحاس «ومذهب الليندى» مفاجئاً جداً لنا: فحينما يجد الإمبرياليون أن مصالحهم فى خطر، فإنهم يستعدون لشن حرب بائسة دفاعاً عن خندقهم الأخير. فكان على تشيلى حتى تواجه ذلك، أن تتبع سياسة خارجية من نمط جديد، تلك السياسة التى تلائم مصالحها فى التجارة الخارجية، وحماية احتياطات عملتها الصعبة. وكل هذا كان مرتبطاً، مباشرة، بالإصلاحات التى نفذت بقصد تأكيد استقلالية السياسة الخارجية.

وكان يعنى تأميم النحاس والحديد والسماد الكيمائى، بأن جزءاً جوهرياً من تجارتنا التصديرية قد نقل ليصبح من اختصاص وكالات الدولة- ففى عام ١٩٧١ قدر أن تصبح نسبة صادراتنا، سنة ١٩٧٣ ٨٤٪، حيث حققنا، بنجاح، نسبة ٤٩٪. وأما صوره الواردات فهى كما قدرت وكالات الدولة: بأن نسبة الواردات، سنة ١٩٧١، ٥٥٪، فوصلت لدرجة ٧٥٪، فى سنة ١٩٧٣، وكانت رقابة الدولة ذات أهمية خاصة بالنسبة لتخطيط وتطوير التجارة الخارجية فى تنقية بنيتها المشوهة (وذلك بتقليل حصة الولايات المتحدة، والتحول نحو إقامة علاقات تجارية

مع البلدان الأخرى)، وفى مواجهة السياسات الإمبريالية العدوانية، أيضاً.

فمكننا تأميم النحاس والبنوك، لنخطو خطوة واسعة فى اتجاه مركزة إدارة احتياجاتنا من العملة الصعبة، التى كان معظمها موضوعاً فى حسابات الأناكوندا والكينى كوت، فى البنوك الأجنبية. وبذلك نكون قد قمنا بتقدم مهم نحو مركزة إدارة التجارة الخارجية، وعمليات التبادل الخارجية. فكانت بنية تجارة الدولة الخارجية تأخذ شكلها، تدريجياً، ويرتبط هذا بإجراءات أخرى، تمكنت الحكومة من إعادة تكييف علاقاتها الدولية.

فإذا كانت الإمبريالية، فى النهاية، قادرة على تنظيم مثل هذه الأعمال الفعالة، وذات المدى البعيد من الثورة المضادة ضد الحركة الشعبية ذلك لأن الإجراءات التى اتخذتها القوى الثورية وحلفاؤها لم تكن حازمة، بشكل كاف. وكان، فى الحقيقة، سوء تقدير واضح للعدو الأساسى، ويرجع هذا إلى الفهم النظرى والعملى غير الملائم لدور وخطر الإمبريالية. وكان يجب رؤية هذا التقييم الخاطئ فى سياق الافتقار النسبى للمعرفة الصحيحة للسمات الثورية الأساسية للمجتمع التشيلى. وبالمقابل يعود هذا إلى المبالغة فى تقييم بعض خصوصيات المجتمع التشيلى: فكانت هناك، من ناحية، أفكار، مبالغ فيها حول التغيرات الثورية التى أجريت على أساس شرعية مشكوك فيها، وكان، من الناحية الأخرى، رأى يقول إن الطبقة العاملة تستطيع أن تؤمن، لوحدها، تقدماً ناجحاً للعملية الثورية، دون الحاجة إلى أى مساعدة خارجية. ففى التحليل النهائى، كان يعود وجود ودور وجهات نظر خاطئة كهذه إلى سوء تقدير أهمية اعتماد القوى الثورية الكامل على الجماهير.

وكان هناك، أيضاً، عامل سلبى آخر: موقف بعض الأوساط من أساس حل المشكلات الاقتصادية كعنصر أساسى فى الصراع من أجل السلطة، وسوء التقدير فى مثل هذا الوقت الحرج، لأهمية مساعدة البلدان الاشتراكية، وعملياً، خلق هذا ظرفاً مناسباً لنشاط الإمبريالية والاوليجاركية التخريبى، وخصوصاً، فى الاقتصاد، وتنامى سياسة «زعزعة الاستقرار» فى جميع مجالات حياتنا القومية(٨).

فسياسة «زعزعة الاستقرار» التى تنفذها الإمبريالية، باستمرا، كانت مبنية على معرفة صحيحة لبنية الاقتصاد التشيلى، وإمكانياته المحدودة، نتيجة تبعيته المكشوفة، لسنوات طويلة. فحينما قال نيكسون يجب أن نجعل الاقتصاد التشيلى «يبكى» لم تكن هذه عبارة جوفاء. إذا كانت روابط التبعية قوية جداً، وكان كسرها عملاً صعباً ومعقداً. يكفى أن نقول إنه، فى الفترة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٧٠، كان ٣٧٪ من الواردات وحوالى ٥٠٪ من بضائع الإنتاج تأتى من الولايات المتحدة. ولكن هذه الأرقام لا تعطى صورة صحيحة حول قرار «منع وصول برغى أو صمولة إلى تشيلى». كان يعنى، فى الواقع، كثيراً بالنسبة لبلادنا. فيجب أن يتذكر المرء تركيبة وارداتنا حتى يدرك معنى نتائج هذا القرار، حيث تشتمل على مواد لا يمكن الحصول عليها فى بلدنا، إذ أن ٩٠٪ من تجهيزات صناعة النحاس و٨٧٪ من قطع الغيار لصناعة البترول يجب أن تستورد من الولايات المتحدة، وكان الوضع فى التعدين شديد الشبه.

وكانت التبعية المالية التقليدية للولايات المتحدة مرهقة لنا، بشكل خاص. إذ كانت، عملياً، جميع العمليات المالية قصيرة المدى تدار من خلال البنوك الأمريكية الكبيرة، وحسب شروطها. أما الاعتمادات ذات المدى البعيد فكانت تأتى، بشكل رئيسى، من حكومة الولايات المتحدة ومن المؤسسات المالية الدولية، التى تسيطر عليها، بشكل كبير، وقوى الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك، لم تكن تمنح القروض إلا إذا كانت تتلاءم مع مصالح وأهداف الإمبريالية فى تشيلى.

أوقفت بنوك الولايات المتحدة الدفع فى تمويل القروض ذات المدى القصير، وذلك تمشياً مع سياسة «زعزعة الاستقرار». فكان التقدير الإجمالى للقروض المطلوبة أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، إلا أنه، فى أيلول ١٩٧٠، خفض الرقم إلى ٣٢ مليون دولار، فقط. وأوقفت فعلياً معظم المنظمات الدولية الدائنة منح القروض لنا، لأنها تأخذ تعليماتها من حكومة الولايات المتحدة. فأدى «عدم الاستقرار» فى مجال التجارة إلى صعوبات متنامية فى الواردات، حتى عن طريق بلد ثالث. ويضاف إلى هذا، أيضاً، الحظر على التجارة والإجراءات التى اتخذت لمنع صادرات تشيلى من النحاس والبضائع الأخرى.

وتسبب الحصار الاقتصادى فى خراب كبير، ولم يكن ثمة مجال للشك بأن هذه المشكلات، التى فرضها «عدم الاستقرار»، جعل الأمور أكثر سهولة للانقلابيين. فمكنهم من أن يعتمدوا على شرائح معينة من السكان. وبالرغم من هذا، فقد أحبط الحصار، بشكل رئيسى. وهذا مهم، لأنه يبين بأن الفرص متاحة، ضمن النظام الدولى الحالى، لبلدان مثل تشيلى لتنهج سياسة مستقلة فى حربها ضد العدوان الاقتصادى الإمبريالى. فنجحنا، تدريجياً، فى التغيير الجذرى للنمط الجغرافى لتجارتنا الخارجية. فقطعت الولايات المتحدة الواردات لنا بشكل فظ ولكننا كنا نحصل على المواد الخام وقطع الغيار والآلات من بلدان أخرى.

واستمرت الصادرات فى مجراها الطبيعى، باستثناء الحصار التجارى، الذى فرضته Kennecott. وغيّرنا نحن نظام التمويل القصير الأمد، جوهرياً وذلك بعقد اتفاقيات مع البنوك فى البلدان الاشتراكية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان أوروبا الرأسمالية.

وبرهن فشل الحصار الاقتصادى وقد تأكد ذلك، أيضاً، من خلال العملية الثورية فى كوبا وفى عدد من البلدان الأخرى بأن احتكارات الولايات المتحدة لم تعد متفائلة. والآن مع تغيير ميزان القوى العالمى، فأى بلد يقرر طريق مستقل وحطم أغلال التبعية الإمبريالية، يستطيع أن يعتمد على الدعم من أماكن عديدة فأولاً، يستطيع أن يأخذ فى الاعتبار دعم البلدان الاشتراكية. ويبرهن مثال تشيلى، أيضاً، بأن هناك فرصاً عديدة لإقامة صلات اقتصادية أوسع مع بلدان أمريكا اللاتينية. حقيقة أنها لم تستخدم هذه الصلات بشكل كامل لأن علاقات هذه البلدان الاقتصادية بمعظمها مع الولايات المتحدة، وبينت تجربتنا، أيضاً، بسبب التناقضات ضمن المعسكر الامبريالى، يمكن أن تقام علاقات اقتصادية مع بعض بلدانه. فعلاقات تشيلى مع عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة تقدمت طبيعياً، وفى بعض الحالات توسعت، بشكل ملموس.

ويتجلى التضامن الأممى مع حكومة الوحدة الشعبية، فى أشكال عديدة مختلفة: من تعرية مكائد الإمبريالية، بمنع تجارة وتصدير النحاس التشيلى لبلد ثالث، وتنظيم «متحف التضامن» حيث تبرع أشهر فنانى العالم بأعمالهم.

ولا يمكن فصل التضامن الأممى مع شعبنا بعد الانقلاب الفاشى عن المغزى العالمى للحكم الشعبى فى تشيلى. فانخرطت فى هذا التضامن قطاعات واسعة من الرأى العام، دون التنازل عن أى من الأمور المبدئية من جانبنا، بل على العكس، كان هذا التضامن كنتيجة للسياسة الأممية الحاسمة التى إتبعتها حكومة الليندى.

فالوحدة الشعبية، التى هى تحالف سياسى واجتماعى واسع، قد تشكل وفاز بالسلطة، وقام بتنفيذ تحولات عميقة، ووسع علاقاته، بثبات، مع الاتحاد السوفيتى، ولم يقدم أى تنازلات فى مسألة العداء للسوفييت.

جاء وجود الحكومة الشعبية فى تشيلى ونجاحاتها كإلهام لجميع الشعوب، التى تخوض معاركها من أجل الاستقلال والتقدم الاجتماعى وبرهنت التجربة التشيلية، من جديد، وبطريقة عملية جداً، بأن الحصار والتخريب الامبريالى قد خلق مصاعب جمة، ولكن يمكن التغلب عليها، حينما يتكاثف وعى ومجهودات الشعب مع تضامن ومساعدة من كافة أرجاء العالم.

* * *

هوامش:-

(1) Informe de la comision church. Boletin informative comite chileno de Solidaridad - La tlabana - cuba, No 84,1976 PP 10.12.

(2) نفس المصدر

(3) نفس المصدر، عدد ٨٥، سنة ١٩٧٦، ص٦

(4) Boletin Mensual Banca Central de chile, No 518, April 1971.

(5) Salvador Allende Discursos, Editoral de Ciencias Sociales, La Habana 1975 P.131.

(6) Principios, No 146, Julio-agosto 1972, P.51.

(7) Salvador Allende Discursos, P.536.

(8)WMR انظر المقالة OMillas فى مجلة الماركسية العالمية
تشرين ثان ١٩٧٥.

* * *

طريق الثورة غير المسلح كيف تحقق فى تشيلى

لويس كورفالان
الأمين العام للحزب الشيوعى فى تشيلى

نفذت ثورة بواسطة الشعب التشيلى، الذى فاز بجزء من السلطة، بعد أحد عشر عاماً من انتصار الثورة الكوبية، التى أوصلت الشعب إلى السلطة وتم التمسك بهذه المواقع، مدة، ثلاث سنوات، بواسطة حكومة الوحدة الشعبية، التى طرحت، من خلال التحولات البنوية المعادية للإمبريالية، والاوليجاركية ثورة ذات أفق اشتراكى. وكان هناك إهتمام فى كافة أرجاء العالم بالتغييرات التى جرت، فى تلك الفترة أو خصوصاً، حقيقة أن الثورة سلكت طريقاً سلمياً، نفضل أن ندعوها، نحن الشيوعيين التشيليين، بالطريق غير المسلح (لأنها، من الناحية العملية، ليست كلها سلمية). وازداد الاهتمام، أكثر، بحقيقة أن الحكومة التى ترأسها الرئيس الليندى، قد خلقتها الحركة الشعبية المؤلفة من عدة أحزاب واتجاهات ديمقراطية مختلفة، ملتفة حول برنامج مشترك.

وكان ماركس هو أول من تنبأ بإمكانية حدوث الثورة السلمية ففى عام ١٩١٧، طرح البلاشفة، تحت قيادة لينين، مرتين، مسألة التطور السلمى للثورة، وتصرفوا على هذا الأساس. وأعطى لينين هذه المسألة إهتماماً كبيراً، ومع ذلك كان يعتقد أن الظروف المواتية لمثل هذا الاحتمال ستكون نادرة جداً. وتعتقد الحركة الشيوعية العالمية، بسبب الظروف الجديدة التى تشكلت الآن، بأن هذه الإمكانية أصبحت أكثر احتمالاً اليوم، ففى تشيلى، بعد انتصار كتلة الوحدة الشعبية، فى انتخابات سنة ١٩٧٠،أصبح هذا الإمكان واقعاً. وحيثما إتخذت الثورات أثناء مسيرتها طريقاً سلمياً، عاشت العملية الثورية، لفترة قصيرة، وتقدمت فى ظل ظروف خاصة، مباشرة بعد القضاء على الفاشية، أما فى بلادنا

فقد تولدت الإمكانية الواقعية لمثل هذا التطور بتجربة دامت ثلاث سنوات.

قد عانت الثورة التشيلية من تراجع مؤقت، ولكن مثل هذه المحصلة لا تدحض الافتراض بأنه فى بلدان أخرى، ولربما حتى فى تشيلى ذاتها، ستكون الطبقة العاملة وحلفاؤها قادرين على كسب السلطة السياسية، وتنفيذ ثورتهم، دون اللجوء إلى استخدام السلاح.

ولهذا السبب قام الثوريون فى عديد من البلدان بعمل دراسة وثيقة للتجربة التشيلية. فنحن من جانبنا، نعتقد بأنه من واجبنا أن نستخلص استنتاجات جوهرية من تطور العملية الثورية التى عززناها بنجاح، عبر فترة طويلة، وعلينا، أيضاً، تحليل أسباب الهزيمة.

فقد كسب الشعب التشيلى جزءاً من سلطة الدولة، وأمن منصب رئيس الجمهورية، عوضاً عن «الأغلبية البرلمانية المتينة» كما طرح، مثلاً، فى البيان الصادر فى سنة ١٩٦٠، عن لقاء الأحزاب الشيوعية والعالمية، حينما صاغت هذه الأطروحة حول الطريق السلمى للثورة. ومع أننى ما زلت مقتنعاً، تماماً، بأهمية وملاءمة ذلك البيان، إلا أننى أذكر بأن الواقع أغنى وأكثر تنوعاً من أية أطروحة، ومع ذلك يمكن تصويبها، والتأكيد على تنوع أشكال وأساليب وطرق الثورة، التى تحدث عنها لينين، حينما كان يشير إلى المجال الواسع للنظرية الماركسية.

ولكن تجربتنا تنسجم جوهرياً مع شئ ما آخر. إذ أكدت أن الطبقة العاملة قادرة على تنفيذ الثورة، عبر أى طريق، وطرحت تصعيد تطور الصراع الطبقى، وتركيز النار على الأعداء الأساسيين، والمساعدة على التعجيل بالتغييرات التى نضجت فى المجتمع. وبهذا تلف أغلبية الشعب، وتخلق توازناً قوياً يمكنها من هزيمة الرجعية، وتكبيل يديها.

ففى الاجتماع الموسع للجنة المركزية لحزبنا، فى آب ١٩٧٧، توصلنا إلى هذا الاستنتاج: تشهد التجربة التشيلية بأن مسألة «من يهزم الآخر» تعتمد، قبل كل شئ، على الذى ينجح فى عزل خصمه عن الجماهير، والذى يتحول، نهائياً، ليصبح الأقوى: الطبقة العاملة وحلفاؤها أم الرجعية وحلفاؤها؟ فجميع مشكلات الثورة التشيلية التى قامت بحلها، والتى لم تستطع حلها كانت مرتبطة بهذه المسألة.

فاتخذت الطبقة العاملة وحلفاؤها، كتلة الوحدة الوطنية، الخطوط الأولى نحو السلطة - بالفوز بمنصب رئيس الجمهورية فى انتخابات سنة ١٩٧٠، حينما كسبت الأغلبية، إلا أنها كانت، فقط، أغلبية نسبية. إذ أن سلفادور الليندى لم يفز فى الحقيقة، إلا بـ ٣٦٫٣٪ من الأصوات، فقط، وكانت هذه أكبر نسبة مئوية يكسبها مرشح ولم يحصل عليها أى من المرشحين الآخرين لهذا المنصب. وهذا لم يسو الأمور لملء منصب الرئاسة. والسبب الأول، هو أنه فى حالة عدم تمكن أى من المرشحين فى الحصول على الأغلبية المطلقة، يكون القرار النهائى فى يد البرلمان. وثانياً، وهذه هى النقطة الأكثر أهمية، وهو أن كسب ٣٦٫٣٪ من الأصوات بيّن للطبقة العاملة وحلفائها بأن عليهم كسب قطاعات اجتماعية جديدة، وتوسيع إطار تحالفهم لإنجاز ائتلاف من القوى التى ستجعل من الممكن أن يملأ مرشحهم للرئاسة هذا المنصب ليقوم بعمل التغييرات المخطط لها فى برنامج حكومة الوحدة الشعبية، وأصبح هذا الأمر حاجة ملحة، حينما إتضح أن الامبريالية والرجعية التشيلية كانت تخطط لمنع سلفادور الليندى من تولى منصبه على رأس الدولة.

وكان هذا واضحاً بالنسبة لجميع أحزاب الوحدة الشعبية، فأصبحوا يتصرفون بناء على هذا. فاحتشدت جماهير العمال والفئات الأخرى فى الشوارع. وبذلت الجهود فى كل مكان لإقامة اتصال وتفاهم متبادل مع الدوائر الديمقراطية، التى مع أنها لم تصوت لليندى إلا أنها ما زالت تميل للقبول بهذ النصر وتحركت هذه الدوائر لاعتبارات متعددة: فبعضها تمسك بتنفيذ تأييد الرجل الذى فاز بالأغلبية، وآخرون كانوا يخشون الشعب، الذى لا يميل للتخلى عن مكاسبه، ولكن معظمهم وجدوا أن برنامج الوحدة الشعبية متجانس، ففضلوا الليندى على مرشح الجناح اليمينى، الذى أصبح الثانى، وبالتالى تحولت الأغلبية إلى أغلبية مطلقة. ومال ميزان القوى لصالح الوحدة الشعبية، ومنع الجناح اليمينى المعزول من خنق الثورة فى مهدها. لقد فشلت هجماتهم فى تلك الفترة، بشكل أساسى، من الناحية العسكرية، لأن القوى اليمينية قد هزمت، سياسياً.

فى تقدير لاجتماعنا الموسع، فى آب، جاء «إن النصر الذى سجل خلال الستين

يوماً الحرجة، منذ الانتخابات حتى تولى الليندى منصب رئيس الجمهورية، وأيضاً النجاحات المسلحة، خلال فترة السنة الأولى، يرجع كل هذا إلى التأييد الواسع على مستوى الأمة للأهداف المباشرة للحركة الشعبية، ولف الجماهير لتحقيق هذه الأهداف، وتضامن والتزام الوحدة الشعبية فى تلك الفترة، بالمسألة الأساسية، إما من الناحية الأخرى، يرجع إلى أن الوحدة الشعبية، كانت تبحث وأوجدت اتفاقات ومساومات مع القوى الأخرى، التى ثبت أنها كانت ضرورية موضوعياً»(١) وقد تم التوصل إلى مثل هذه الاتفاقيات مع المسيحيين الديمقراطيين. وكان أولها اتفاقية الضمانات الدستورية. ومن ثم اتفاقية تضمنت الإصلاح الدستورى، بخصوص تأميم مناجم النحاس الأساسية.

واتخذت بعض الأجنحة اليسارية فى الوطن والخارج موقفاً عمائياً وحتى معادياً للشيوعية، فانكروا إمكانية فوز الشعب التشيلى دون اللجوء إلى السلاح، وآخرون طرحوا بأن نصرنا هذا كان نتيجة غلطة اليمين فى معالجته لقضية مرشحه للانتخابات الرئاسية سنة ١٩٧٠، وهذا ما لم يفعله سنة ١٩٦٤. والحقيقة أن النصر الشعبى سنة ١٩٧٠ نتج عن معركة سياسية طويلة ومكثفة من أجل وحدة الطبقة العاملة، ومن أجل التفاهم المتبادل بين الشيوعيين والاشتراكيين، ومن أجل وحدة الأحزاب الشعبية والعمل المشترك من أجل أوسع القوى الديمقراطية. ويرجع النصر، أيضاً، إلى الصراع السياسى والأيديولوچى ضد الاتجاهات اليسارية واليمينية داخل الحركة الشعبية، ومن أجل الفهم والتحديد الصحيح لطابع الثورة التشيلية ومراحلها، والصياغة الدقيقة لأهداف البرنامج وتحديد الأعداء الأساسيين والتناقضات الرئيسية والثانوية فى المجتمع التشيلى.

وظهر التغيير فى ائتلاف القوى لصالح الوحدة الشعبية بعد انتخاب الليندى نتيجة للصراع الكثيف والمتواصل الذى لم يساعد، فقط الوحدة الشعبية، بل جعلها أقرب إلى قوى اجتماعية وسياسية متباينة فخلال الحملة الرئاسية، دافع المسيحيون الديمقراطيون، مثل الوحدة الشعبية، عن أهداف مهمة، مثل تأميم أغلبية مناجم النحاس وإكمال الإصلاح الزراعى. واعتقد كثير من المسيحيين الديمقراطيين، أيضاً، انطلاقاً من تجربتهم الخاصة، بأنه من الضرورى تعميق

التحولات لدرجة، أن مرشحهم رادوميرو تومك (Radomiro Tomic) قد أعلن أن الرأسمالية لم تعد قادرة على حل مشكلات البلاد. ولماكان الأمر كذلك، أصبح من الممكن، بعد الانتخابات، وصول كل من المسيحيين الديمقراطيين والوحدة الشعبية إلى اتفاقية وإقامة تفاهم مشترك مع قوى ديمقراطية أوسع، وبذلك مال توازن القوى لصالح الشعب.

فعملت الطبقة العاملة والشعب، بجد، وطرحت مبادرات خلاقة، وشنوا نضالاً متفانياً من أجل نجاح الحكومة الشعبية، وإنجاز برنامجها واجترح العمال والشباب والنساء والفنانون، آيات من البطولة، وبذلوا جهوداً متفانية من أجل تنظيم الحكم الجديد، فى توزيع الطعام الذى ظهر نقص فيه، ومن مواجهة الهجمات الرجعية. وبينت الثورة مرة تلو الأخرى بأنها ساعدت على إطلاق كثير من الطاقات الخلاقة، وأن الناس قادرون على تضحيات كبيرة من أجل مستقبل أفضل. ولهذا الهدف، عمل ملايين الرجال والنساء فى تشيلى!

إنه لمن المعروف جيداً أن أى ثورة مشحونة بخطر الثورة المضادة، التى تنفجر حينما يفقد الثوريون المبادرة، وتبدأ الثورة فى العد التنازلى، وتلجأ للدفاع، وأيضاً، حينما يتغير إئتلاف القوى، نهائياً، لصالح الأعداء وحدث هذا فى تشيلى، بعد فترة صعود فى الحركة الشعبية، والتحولات الديمقراطية الواسعة النطاق، وبعد فترة النجاحات والتقدم فى الاتجاه الذى حازت فيه سياسة الحكومة على تأييد هائل بين الجماهير. وتغير الوضع، تحت تأثير عوامل مختلفة. بعضها كان، مثلاً، الارتفاع المذهل فى أسعار البضائع المتوردة، والهبوط الجوهرى فى أسعار الصادرات، وهذه العوامل كانت بعيدة عن رقابة الحكومة والوحدة الشعبية، وخطط لها العدو، الذى بقى ينفث سمومه، وكانت هذه العوامل مهيمنة، موضوعياً. ولكن ما هو مهم لنا كثوريين هو تحليل الأسباب العميقة الجذور لهزيمة الشعب، ودراسة أخطائنا، التى مكنت الإمبريالية والرجعية من الوصول إلى مآربهم.

قد جمعت الوحدة الشعبية فى صفوفها- وما زالت تفعل ذلك - قوى مختلفة فى جوهرها الاجتماعى، وذات أيديولوجيات مختلفة: الماركسيين، العقلانيين،

المسيحيين، فكانت هذه، ومازالت، حقيقة إيجابية، تعكس مجال التحالف الذى أقيم حول الطبقة العاملة. وتكمن قوة الشعب فى وحدة مثل هذا الائتلاف. ولكن من أجل أن تصبح هذه الوحدة راسخة، يجب أن تعتمد على برنامج مشترك، وأن يكون لها قيادة موحدة سليمة، وتكون أكثر صلابة، حينما يكون للطبقة العاملة اليد العليا فى داخلها. فستمضى أمورها بشكل جيد، كلما طرحت مثل هذه القيادة، وكلما تم خوض نضال حاسم من أجل إنجاز البرنامج. وحينما كانت تقابل هذه المتطلبات بتردد كانت الأمور حينها فقط تبدأ فى الانهيار.

ولم تكن المشاركة فى الوحدة الشعبية تعنى الاتفاق على كل القضايا ولكن حينما بدأت الثورة تسير بصعوبة أكثر، أصبحت وحدة العمل والتخطيط ضرورة ملحة. وحدث هذا ، بالضبط، حينما بدأت التعارضات تميل لتصبح أكثر وحدة. واتجهت داخل الوحدة الشعبية تنمو خلافات حول عدد من القضايا، وهذا ما وضع سياسة توحيد الشعب كله حول الطبقة العاملة فى خطر. وكنتيجة لذلك، تشتت القوى الفعلية للعملية. وفقد البرنامج أفضليته. بدلاً من استخدام كل القوى المتوافرة لتوجيه ضربة إلى الإمبريالية، وإلى اوليجاركية الاحتكارات ومالكى الأرض، وابتدأ النضال، أيضاً، ضد الفئات الوسطى، فأصبح جزء منها بجانبنا، وتم تحييد الجزء الآخر، فى المراحل الأولى. وأصبحت الرجعية قادرة على شن هجومها، بعد تخلصها من عزلتها- بسبب أخطائنا فى القيادة - وتمكنت من إقامة جبهة مع الفئات الوسطى، ومدت نفوذها حتى إلى قطاعات من العمال. ولم يتأكد كل إنسان بأن قوة حكومة الوحدة الشعبية تكمن فى حقيقة أنه كان لها برنامجها الخاص، والأسس الاستراتيجية لقيادتها الصحيحة. وحينما انتصر هذا الخط الصحيح، وجدت لدى الشعب القوة لعزل وهزيمة الأعداء. ولكن حينما كان يتم الابتعاد عن البرنامج، فإنه كان يتحول، فعلاً، إلى برنامج ثان وهنا أعاقت الاختلافات حول المسائل الأساسية بشكل كبير، نشاطات حكومة الوحدة الشعبية. وكان هذا فعلاً حينما ابتدأ الوضع يتدهور بسرعة، حتى تتوج فى النهاية بانقلاب.

فمن وجهة نظرنا، كان الصراع من أجل الثورة، منذ اليوم الأول للانتخابات

الرئاسية، سنة ١٩٧٠، حتى اللحظة الأخيرة للحكومة الشعبية، هو صراع من أجل تغيير ميزان القوى لصالح الشعب. ولنلاحظ بأن مفهوم توازن القوى المفضل لا يتضمن كسب الأغلبية، عموماً، بل، قبل كل شئ، أغلبية نشطة. فالحاجة الملحة لكسب الأغلبية غالباً ما تكون ذات أهمية، ولكن مجرد الأغلبية ليس كافياً، ويمكن أن يكون حتى ناقصاً، في لحظة ما. ولهذا السبب كان هناك جهد كبير من أجل المفهوم، الأكثر تعقيداً، لتوازن القوى المفضل. فبجانب القوى الأخرى، نأخذ في الاعتبار الروح القتالية ومستوى التنظيم، ومقدرة الجماهير على حشد قوتها، وتجانس وجهات النظر داخل الائتلاف والتشكيلة العسكرية الملائمة.

ولم تكن محصلة ثورتنا مقدرة، بشكل حتمي، فالخلافات الموجودة بشكل واضح في أي ائتلاف ليس في حاجة لأن تسود، بالضرورة، بل يمكن التغلب عليها. وهذا يتطلب، بجانب البرنامج الصحيح، قيادة سياسة صحيحة مع استمرارية مشاركة الجماهير، لأن الثورة من إبداعها.

وكانت المسألة الأساسية للثورة تعتمد في الظروف التشيلية - الكسب التام للسلطة - على مقدرة الوحدة الشعبية في عزل العدو، وخلق تفوق يجعل من الممكن المضي في كسب منصب الرئاسة والاستيلاء على جهاز الدولة، ككل، وإجراء التحولات العميقة في كل مؤسساتها.

وتسعى الرجعية لتصوير هدف الثورة في كسب السلطة الكاملة، بواسطة الشعب، كخطيئة وطغيان معاد للديمقراطية. وفي الواقع فإن هذه المعارضة ذاتها حقيقية. فنتصرف، حينما نحدد لأنفسنا مثل هذه المهمة، كثوريين، من أجل تنفيذ الأهداف الأكثر نبلاً وديمقراطية. فمثل هذه المكونات المهمة للدولة البرجوازية، مثل، المحاكم والقوات المسلحة، والهيئات التنفيذية والأدوات الأساسية للتوجيه الاقتصادي، هي في الواقع بعيدة عن الرقابة الديمقراطية. إذ ليس للشعب رأي في تشكيلها أو نشاطها. وبالتالي، فإن النقطة الأساسية هنا هي تأمين مدخل للطبقة العاملة ولبقية الشعب للدخول في كل إدارات ومؤسسات الدولة، حتى تنتقل لاحقاً، إلى أيدي الشعب، نهائياً. وهذه ليست بعضاً من مؤامرة شريرة،

كما يدعى الرجعيون، بل هى استفادة الشعب من الأشكال والأساليب والطرق الديمقراطية، التى اختارها وأيدها الشعب بنفسه. ويستطيع الإنسان أن يقول إن الفوز بالسلطة الكاملة هو، وحده الطريق الحقيقى لتجسيد فكرة الديمقراطية، التى عبر عنها ابراهام لنكولن، بفصاحة فى عبارته المشهورة: «حكومة الشعب، بالشعب، وللشعب».

وأصبح، فى تشيلى، من الممكن عزل العدو، والتغلب على قواه، من أجل إنجاز عدد من الأهداف الثورية: تأميم المناجم الأساسية للنحاس والمشاريع الاحتكارية والبنوك، وإكمال الإصلاح الزراعى والسيطرة التامة على التجارة الخارجية، ولكن مثل هذا التفوق لم يتحقق أثناء معالجة المهام الثورية فى كسب كامل السلطة، وحدث هذا لأن أغلبية الشعب قد علقت آمالها بشكل أساسى على مسألة السيطرة على الحكومة، أكثر من السيطرة التامة على السلطة، بأكملها.

ولم تكن الجماهير العريضة من الشعب مدركة الحاجة لكسب كامل السلطة ويرجع هذا إلى طبيعة التثقيف السياسى غير الملائم للجماهير، خلال فترة طويلة من السنوات، ولهذا السبب، نشعر نحن الشيوعيين بمسؤليتنا تجاه هذا الوضع، بشكل خاص. وكانت النتيجة، أنه لم يكن تحت تصرفنا قوة نشطة واضحة، قادرة على حشد القوى من أجل الحل التام لهذه المشكلة. بمعنى أنه حينما اقترحنا إقامة المحاكم الشعبية، التى كانت إجراء محدوداً ، ولكنه يخدم بالنتيجة فى دمقرطة الآلة القضائية، أو حينما توجهنا لإقامة نظام وطنى موحد للتعليم، الذى كان عليه أن يساعد، أيضاً، على دمقرطته، ولهذا السبب استفاد العدو من غياب أى فكرة واضحة عند الجماهير عن ضرورة التحولات فى المؤسسات لذلك كنا مضطرين للتراجع، والتخلى عن هذه المبادرات. وكان القصد من تشكيل هذه المبادرات جديراً بالثناء، ولكن، إذا ما أصبحت واقعاً، والأغلبية تتفهم جوهرها. ففى هذا الوضع الملموس، كان من الخطأ طرح مهام متقدمة من الممكن أن تعمل على شق الجبهة المؤيدة للحكومة واظهرت الأحداث اللاحقة للجماهير، بوضوح، الطبيعة الطبقية للبرلمان، والقضاء، والمؤسسة العسكرية. وفيما بعد، تدهور ائتلاف القوى، وهذا ما جعل من المستحيل القيام بمجهودات مثمرة – مع أن الأغلبية

أصبحت تدرك الحاجة لها - لحل مسألة السلطة (وهذا يتضمن بالطبع، دمقرطة المؤسسة العسكرية، التى كان فى داخلها بعض المؤيدين للتغيير، ولو أنهم قلة).

وكافحت الطبقة العاملة، ومعها القوى ذات النظرة المتقدمة، لخلق نمط جديد من الدولة. فظهرت أشكال جديدة للسلطة: أقيمت لجان إدارية، وإنتاجية، وأمنية فى المشاريع التى استولت عليها الدولة، وتوحدت النقابات فى المجالات الصناعية، وأقام المستهلكون مجالس التموين ومراقبة الأسعار - ولكن هذه الأجنة للسلطة الجديدة لم تتطور، بشكل صحيح، مع ذلك تقيّم هذه التجربة، بشكل عال، وفى ذلك الوقت، تبدل تطور الوضع بواسطة التصعيد الرجعى. فأضعفت، أيضاً، السلطة الشعبية الفعلية، وأصبحت تحركات العدو أكثر سهولة، بسبب تصرفات المتطرفين اليساريين الذين كانوا يسعون إلى تحويل المنظمات المنبثقة إلى سلطة بديلة لحكومة الليندى.

وكان فى نفس الوقت،النشاط الناجح للحكومة الشعبية، مهماً بشكل استثنائى بالنسبة لتطور العملية الثورية. وكانت هناك حاجة لبيان أن النظام الناشئ فتح بوابات تدفق القوى المنتجة، والنمو الاقتصادى، والتوزيع الأفضل للدخل القومى، ولرفع مستوى معيشة الشعب. وهذا يعنى تقدم البلاد على طريق العدالة الاجتماعية وتم توطيد هذا، بتشغيل المشاريع الصناعية بطاقتها الكاملة، وبنمو الانتاج على هذا الأساس، وبرفع مداخيل الشغيلة ورجال الأعمال الصغار والمتوسطين، وكذلك التجار. ومع ذلك، وصلنا إلى النقطة التى أصبحت فيها أعلى انتاجية للعمل حاسمة. فقام العمال الذين يسترشدون بخط الحزب، بمبادرات قيمة، وبذلوا جهوداً هائلة، لكسب معركة الانتاج فى المشاريع التى استولت عليها الدولة، وأيضاً، فى الريف.وكان النصر التام لحكومة الوحدة الشعبية فى معالجة القضايا الاقتصادية يعنى جذب معظم الشعب لجانبها، بشكل أكثر اتساعاً ورسوخاً. والذى يعنى بالمقابل أيضاً المساعدة - بشكل هائل - على حل القضايا المرتبطة لكسب كامل السلطة، بنجاح. ولكن تخريب الإمبريالية للانتاج، وسياسة «زعزعة الاستقرار» التى اتبعتها إمبريالية الولايات المتحدة، وإهمال القضايا الاقتصادية، أيضاً، والافتقار إلى أى توجيه جدى للاقتصاد جعل

كفة الميزان ترجع، نهائياً، ضدنا.

وعلى ضوء هذا، ظهرت مسألة السلطة فى تشيلى.

وتظهر الثورة التشيلية بأنه مهما تلقت العملية الثورية من توجيه، إلا أن هيمنة الطبقة العاملة والدور القيادى لطليعتها تبقى عوامل حاسمة.

ولا يمكن هيمنة الطبقة العاملة إلا فى النضال وباعتراف الطبقات والفئات الاجتماعية بذلك، وهذا لن يتم إلا إذا كان واقعاً، وتحقق الطبقة العاملة ذلك، إذا ما اتبعت سياسة متماسكة فى التحالف، وتكون ناجحة فى هذا المجال.

وأصبح كسب البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى وأشباه البروليتاريا أحد العوامل الرئيسية فى النضال من أجل بناء توازن قوى أفضل لصالح الثورة. وفى بلد مثل تشيلى فإن هذه القوى الاجتماعية عديدة ومهمة. وهى غير متجانسة، بأى شكل من الأشكال. فالعنصر الأساسى فيها هم الفلاحون، وكذلك الفئات التى أفقرت من السكان، وصغار التجار ورجال الأعمال، والحرفيين، والمهنيين،والمثقفين، والطلاب ..إلخ. ويمكن أن نضم اليهم العاملين بأجر، والذين لا نصنفهم كبروليتاريين. ففى زمن التغيير الثورى، يصبح تأرجح مثل هذه الفئات بين مواقع البروليتاريا والرجعية واضحاً، بشكل مذهل. فاصطف بعضهم بجانب الحركة الشعبية، من خلال العملية الثورية فى تشيلى، ومع ذلك كان يجرى صراع مستمر لكسب أغلبية هذه الفئات. وبالرغم من إعطائهم درجة معينة من الدعم للحكومة أو بقائهم على الحياد، كما كانت الحالة، خلال الفترة الأولى، فقد أيد معظمهم الثورة المضادة، فى الفترة الأخيرة. وطرح هذا استنتاجاً عاماً، وهو بأن مثل هذه التبدلات السلبية حتمية. وتم تبنى إدعاء خلاصته: بأنه حالما تواجه الفئات الوسطى صعوبات فى الإمكانية الواقعية للتغييرات الجذرية، فإن معظمها يسقط فى أحضان الرجعية من أجل الحفاظ على «امتيازاتها النسبية». ولهذا يجرى مناقشة الأمر كالتالى، يجب ألا تحاول الوحدة الشعبية تحسين إنجازاتها السابقة،بل يجب ألا تحاول الوحدة الشعبية تحسين إنجازاتها السابقة، بل يجب أن تضع نفسها بتأييد أقلية هذه الفئات.

هذا الاستنتاج ليس صحيحاً فمن الواضح بأن ظروف حياة أغلبية الفلاحين،

وأيضاً السكان الذين أجبروا على الهجرة إلى المدن (وخصوصاً لأن الهجرة عملية كثيفة فى تشيلى)، أجبروا على العيش اعتماداً على مكاسب طارئة، وفى ظروف حياة الفئات الأخرى، التى تعادل حياة البروليتاريا، أو حتى أسوأ منها. فقط، تستطيع هذه الفئات، فى العمل المشترك مع الطبقة العاملة، كسب مكانة مناسبة لها فى المجتمع، وتحسن من تطلعاتها. ولا يمكن حل قضاياها، نهائياً، إلا بانتصار الطبقة العاملة. ولهذا السبب، توجد، دائماً، إمكانية التحالف والتفاهم المشترك معها.

توجد تناقضات معينة بين البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة، ومع ذلك، فليس هناك شك بأن البرجوازية الصغيرة هى، أيضاً، ضحية سياسة الاحتكارات وتمركز رأس المال فى أيدى الاوليجاركية المالية. وتميل التناقضات بين البرجوازية الصغيرة والرأسمال الكبير إلى التعمق، وهذا ما يجعل إمكانية تفاهمها المتبادل مع البروليتاريا أكثر سهولة . ولهذا، أصبحت المسألة هى تحقيق هذا التفاهم.

وكان يجب أن يتحقق هذا، فى مجرى الثورة التشيلية، مع الحفاظ الصارم على البرنامج، الذى أخذ فى الاعتبار مصالح الفئات الوسيطة، وأشار إلى اتجاه الضربة الرئيسية للقوى الشعبية ضد الامبريالية والاوليجاركية. ففى الفترة الأولى للحكومة الشعبية، حينما حافظت على البرنامج، كان موقف هذه الفئات تجاه الثورة إيجابياً. وكانت تعنى الخطة السياسية فى إقامة تفاهم مشترك هى إيجاد قنوات للاتفاق بين الوحدة الشعبية والمسيحيين الديمقراطيين، التى جاء مؤيدوهم من الفئات الوسطى، بشكل أساسى وكان هذا مهماً، خصوصاً لأن،مثل هذه السياسة كان تميل إلى تقوية وحدة الطبقة العاملة، حيث كان المسيحيون الديمقراطيون ومازالوا يتمتعون بنفوذ كبير بين العمال. فمن وجهة نظرنا، إن خط البروليتاريا فى عمل تحالف واسع بعيداً عن زيادة نفوذ البرجوازية على الطبقة العاملة، يحررها فعلياً من مثل هذا النفوذ.

ويتطلب التحقيق الناجح لهذا الخط عملاً صبوراً مع هذا الجزء من البروليتاريا ومنظماتها. ويجب أن تدرك الطبقة العاملة تعقيدات هذه المسألة ومقدرة الامبريالية والرجعية فى التأثير على هذه الفئات.

وفى نفس الوقت، فإن تصرفات اليسار المتطرف ضد أصحاب الملكيات الصغيرة والمتوسطة، التصرفات التى لم تعارض من الوحدة الشعبية جميعها، أثارت رد فعل سلبى، كان أكبر بكثير من التصرفات ذاتها، أو الوزن الواقعى لمبررات المحرضين. ويرجع سبب هذا لأنه ليس لدى الوحدة الشعبية فهماً محدداً وواضحاً لطابع المرحلة المعنية من الثورة، واعتقد بعض الناس بأنها كانت، فى ذلك الحين ثورة اشتراكية كاملة الأبعاد. علاوة على ذلك، قد فشلوا فى تحقيق ذلك، مع أنه حتى فى الثورة الاشتراكية يجب على الانسان أن يتبع سياسة تجاه الفئات الوسطى، حتى يسمح لها بالمساهمة فى تطور العملية. ويجب أن تكون هذه السياسة واسعة ومرنة وفى نفس الوقت راسخة. ويجب تنفيذها بربط المصالح المادية لهذه الفئات، مع اتباع ضغط شعبى هائل فى الوقت ذاته، بواسطة الجماهير، لشل ذبذبة البرجوازية الصغيرة.

وأن نعلن صراحة عن أهدافنا الاشتراكية لا يحدُ بذاته مجال قدرة الطبقة العاملة فى إقامة التحالف. ففى الوقت الحاضر، وفى ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية، التى أطلت برأسها حتى فى البلدان غير المتطورة، تصبح التناقضات بين الامبريالية وهذه البلدان، وبين الطغمة المالية وبين الشعوب، أكثر جدة، والقضية هى كشف هذه التناقضات، واستخدامها كما فعل لينين، فى تقييمه للمجتمع الروسى، فى ذلك الوقت. ويعنى هذا إيجاد صيغ التفاهم المشترك، ومحاولات كسب الفئات الوسطى، حتى إلى المرحلة الإشتراكية. وذلك بالاستجابة لمطالبها الشرعية، وتأمين مستوى من الدخل لها، وتطوير أشكال لمساهمتها فى المجتمع الجديد. وذلك ما سيغريها على أن تجعل خيارها تفضيل هذا المجتمع.

ساعدت جميع أحزاب الوحدة الشعبية فى تمهيد الطريق لنصر سنة ١٩٧٠، وإقامة حكومة الرئيس الليندى. وفى هذا المجال هناك حقيقة لا نزاع حولها، وهى أن الحزب الشيوعى كان القوة الأساسية فى صنع الثورة التشيلية. فالحزب الشيوعى هو الذى كان قد رأى إمكانية إقامة حكومة شعبية، بدون اللجوء إلى السلاح، وبذلك كان طور إجراءات عملية للوصول إلى هذا البديل. فهو من أجل هذا يستحق الثقة إذ عمل حزبنا، بدونَ كلل، لسنوات عديدة من أجل لف القوى

المعادية للامبريالية والاوليجاركية حول الطبقة العاملة، آخذاً فى الحسبان الحاجة الملحة والضرورية لتغييرات فات أوانها، منذ زمن طويل فى المجتمع التشيلى، وحدد الحزب، بشكل صحيح، طبيعة الثورة، وسياسة التحالف، وتوصل إلى استنتاج بأن الطريق السلمى لا يمحو أشكالاً معينة من الإكراه (مثل استيلاء الفلاحين على الأرض فى المناطق الريفية، أو بواسطة ساكنى المستوطنات فى ضواحى المدن)، وإن وحدة التعبئة النشطة والمتواصلة للجماهير ضرورة أولية. وفى الحملة من أجل تحقيق هذه السياسة، التى برهن تطبيقها على أنها صحيحة، عارض الحزب الشيوعى، باستمرار، الفئوية اليسارية، التى تلقى بالشكوك على سياسته، وترفض القبول بسياسة التحالف الواسع. وعارض الحزب الشيوعى، أيضاً، اليمينيين، الذين اعتمدوا موقف استرضاء العدو.

حاز الحزب الشيوعى على نفوذ كبير جداً داخل قطاعات واسعة من الطبقة العاملة، وعلى وجه الخصوص البروليتاريا الصناعية، وعمال المناجم والبناء، أيضاً، وامتد نفوذه، فى تلك السنوات، بسرعة، ليصل إلى المناطق الريفية، وعلى وجه الخصوص بين العمال الزراعيين. وكان الحزب قوياً جداً بين الشباب لدرجة أن أكبر المنظمات الشبابية السياسية فى البلاد كانت شيوعية. وكان نفوذنا قوياً فى الأوساط الجامعية، وبين العاملين فى حقل الثقافة. وكان نفوذه أقل بكثير بين الفئات الوسطى الأخرى. فكان، من ناحية وضعه التنظيمى، هو الأكثر عدداً: فكان عدد أعضائه، وقت الانقلاب، ١٩٥ ألف عضو، بدرجات متنوعة من التدريب السياسى، وكانت منظمة الشبيبة الشيوعية تضم ٨٧ ألف عضو. لقد كنا قوة منيعة، استطعنا أن نقيم تفاهماً مشتركاً مع حلفائنا، وكنا قادرين، تماماً، على تحريك الجماهير العريضة،حتى ظهرت لنا حقيقة فى العملية الثورية، وهى أن الجماهير لا تعنى مئات الآلاف، بل ملايين الناس. الذين استطاعوا النهوض، قبل كل شئ، ليعالجوا القضايا الرئيسية للبلاد، التى كانت ناضجة للحل، من وجهة نظر الوعى الجماهيرى، فى ذلك الحين ومع ذلك، فحينما كانت تستجد أوضاع، يستحيل فيها التفاهم المشترك بين القوى الأخرى، كان مجال الحزب الشيوعى فى تعبئة الناس محدوداً، وكانت النتيجة تعبئة الفئات التى كانت تحت

نفوذه المباشر.

وكان هناك ميل صارخ للاصطفاف الطبقي، سياسياً في فترة الحكومة الشعبية. فكان للأحزاب السياسية وزن كبير في الحياة على المستوى الوطني، وكانت قراراتها لا تقود تصرفات أعضائها، فقط، بل تقود تصرفات جزء كبير من الأوساط التي كانت تحت تأثيرها. ولهذا من المهم جداً تقييم إمكاناتنا خلال الانتخابات، حيث كان المعدل في التصويت بالنسبة لكل عضو في حزبنا أقل من حال الأحزاب الأخرى (فقط كان معدل التصويت صوتين مقابل صوت لعضوالحزب، وصوت واحد مقابل صوت عضو الشبيبة). هكذا لا يعتبر الحزب الشيوعي بأنه أنجز مهمته الطليعية، بتقوية صفوفه، أو بزيادة نفوذه بين الجماهير، بل، أيضاً، بإيجاده السبل للتفاهم المتبادل مع الاشتراكيين وأحزاب الوحدة الشعبية الأخرى. ومع ذلك، فقد حدثت بعض التغييرات في ذلك الحين، بعضها كان متوقعاً، وما زلنا نبحث وسنبحث عن الوحدة مع جميع القوى الديمقراطية المعادية للفاشية. وهذا يعني أن هدفنا الأول هو تحقيق تفاهم متبادل مع الحزب الاشتراكي وجميع أحزاب الوحدة الشعبية الأخرى.

وكنا في ذلك الوضع، كما لو كنا في زمن لا تعتمد فيه الأمور علينا. فكان مجال إنجاز الدور القيادي محدداً، بشكل موضوعي. إذ لم نكن قادرين، دائماً، على انتزاع الاعتراف بنا كطليعة للطبقة العاملة، وللشعب ككل.

وكما تعلمنا اللينينية، فإن الخط الثابت للحزب، وإرادته المرنة - وخصوصاً في اللحظات الحرجة - هي، أيضاً، عوامل تحرك الجماهير. وكانت لنا سقطاتنا، أيضاً، في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، لم نبذل كل جهودنا، ونفعل كل شئ للدفاع عن وزارة الجنرال براتس Prats. فأثيرت استقالته، في آذار ١٩٧٣، في ذات اللحظة التي كانت تعد الرجعية فيها للانقلاب وكان يجب على الحكومة الشعبية أن تبقى على اتصالها بقطاعات القوات المسلحة، التي كانت على استعداد للتعاون معها. ففي الوضع الخاص ،الذي كان سائداً في العملية الثورية التشيلية، لم يكن كافياً على الحزب أن يلجأ للخروج بمرونة من هذا الوضع أو ذاك، بشرفه المصان. فالمبادرة والحسم الثوري جوهريين، وفي بعض الأحيان، ذات أهمية حيوية، ولكن حينما

تدرك، فقط، من خلال منظور الظروف الموضوعية الملموسة. وفى الناحية الأخرى، فإنه لمن الخطر السقوط فى العضوية، والتفكير الإرادى، وحتى المغامرة.

ومهما كانت السمات الأساسية للثورة التشيلية - ولها الكثير كأى ثورة أخرى - إلا أنه لا يمكن وضع إحدى الأطروحات الأساسية فى الماركسية اللينينية موضع الشك، على ضوء هذه التجربة على العكس،تؤكدها تجربتنا. إذ يشير التحليل العميق والدقيق للعملية التشيلية، ككل، بأن القوانين العامة للثورة ما زالت صالحة حيث تعود النجاحات التى أحرزناها لمجرد تطبيقنا لهذه القوانين، وتعود اخفاقاتنا إلى سوء تقييمها.، وهذه ترجع، أيضاً، أى نجاحات أو حسابات خاطئة، فى تقييم السمات الخاصة التى يجب، بالطبع، ألا يساء تقديرها، أيضاً، وفى الوقت ذاته، لمن الواضح أنها سوف لن يتم تأكيدها جدياً، وعلى سبيل المثال، يرجع سقوط حكومة الوحدة الشعبية، ببساطة، إلى أن بعض القوانين لم تؤخذ فى الحسبان وسوف لن يكون هذا تفسيراً علمياً، لمجرد أن نقول إننا لم نحل قضية كسب كامل السلطة، أولأننا لم نتحول، فى الوقت المناسب، إلى العمل المسلح، أو نقوم بطرح تأكيدات مشابهة تتجاهل الصعوبات الفعلية أوالمطبات الموجودة فى أوضاع ذلك الوقت، وهذا لا يتعامل مع المسألة بشكل موضوعى كلياً. وهنا يجب علينا أن نتذكر ثانية كلمات لينين بأن الحقيقة دائماً ملموسة.

وكشف الاجتماع الموسع للجنة المركزية لحزبنا، فى آب، أخطاءنا، واخفاقاتنا الفعلية، وأشار إلى اثنتين منها، على وجه الخصوص: فأولاً، عمل الحزب، بشكل جيد، فى رسم خطه السياسى، لكل الفترة التى أدت إلى كسب السلطة، جزئياً، وأيضاً أثناء الفترة الأولى من الحكومة الشعبية، ومع ذلك. فإنه لمن الواضح، اليوم أن خطنا من أجل كسب السلطة كلياً والانتقال إلى المرحلة التالية من الثورة، التى كانت ستمكننا من الوصول إلى الاشتراكية، لم يتم صياغتها بشكل كاف. فمنذ سنة ١٩٦٣ قدم الحزب لأعضائه تدريباً عسكرياً، وبذل جهوده للحصول على أسلحة كافية للدفاع عن حكومة كنا واثقين بأن الشعب سيقيمها. ولكن لم يكن هذا كافياً، لأن نشاطنا فى هذا الاتجاه لم يكن مصحوباً بشئ، وهو الدعاية المستمرة والمتواصلة، وطرح موقف صحيح من العمل العسكرى بالنسبة

للحركة الشعبية، وكان هذا جوهرياً بنبذ المفاهيم العسكرية غير الصحيحة المنتشرة بشكل مشوه لدى الطبقة العاملة والوحدة الشعبية، وطرح المفاهيم الماركسية حول هذا الموضوع لتصل إلى عقول الناس، بشكل غير مشوه. وهنا يجب الاعتراف بأن العدو كان، على العكس منا، نشطاً باستمرار فى القوات المسلحة.

تتعلم الشعوب من أخطائها، وحزبنا، كأحزاب الوحدة الشعبية الأخرى، تعلم الآن، دروساً عديدة. وتحليل هذه الدروس ليس كاملاً، الآن، إذ ما زال التحليل مستمراً، وهناك دروس كثيرة يجب استخلاصها وتعميمها. وما زال الشعب التشيلى والطبقة العاملة مستمراً فى تعلم هذه الدروس، حتى يستوعب تجربته وتجربة الأحزاب والشعوب الأخرى وتجربة النضال والنظرية الثورية.

وأصبحت بعض الأمور واضحة، تماماً. فمن بين الأمور الأخرى، التى حازت عليها الوحدة الشعبية هى حقيقة صمودها أمام اختبار الهزيمة دون أن تفسح الطريق للانشقاق. فشكلت فى الوقت الحالى أفكاراً أكثر وضوحاً وتحديداً عن طابع الثورة، والحاجة إلى التمييز بين مراحلها، دون وضع الحواجز بين مرحلة وأخرى، والحاجة، أيضاً، إلى تطوير سياسة التحالف الواسع، لتوحيد جميع القوى المعادية للفاشية والقوى غير الفاشية بمن فيهم المسيحيون الديمقراطيون والقطاعات الديمقراطية من الجيش - كل ذلك تحت شعار الإطاحة بالدكتاتورية وبناء ديمقراطية جديدة، وتشكيل حكومة شعبية مدنية عسكرية، تسلك الطريق، ثانية، من أجل التغيير نحو الاشتراكية.

ففى الوقت الحالى أصبح الشعب التشيلى أكثر اقتناعاً بأن الحرية لا يمكن أن توجد كشئ فوق الطبقات. وهذا مفهوم طبقى، حارب من أجله الشعب، منذ أيام الحروب ضد الفاتحين الأسبان (Araucian Wars). فلا تهدف الطبقة العاملة تحرير ذاتها، فقط، بل تسعى لتحرير المجتمع كله، فتحارب بشكل متواصل من أجل حرية الأغلبية الساحقة، وبشكل نهائى من أجل الجميع. وهنا لا يمكن أن يقال بأن هذه المسألة كانت تعالج، بشكل صحيح، بكافة الطرق، خلال فترة الحكومة الشعبية لفترة ثلاث سنوات. فكانت حكومتنا تعتبر تقدماً رئيسياً على

طريق الديمقراطية، فوسعت من حريات الشعب، وأعطت للعمال حقوقاً وفرصاً لم يعرفوها من قبل، مثل الحق فى إدارة المشاريع التى يعملون فيها. وكان هذا، دون شك، من رصيد الحكومة الشعبية. ولكنها ارتكبت غلطة خطيرة، لسماحها لقوى الثورة المضادة بأن تتمتع بحرية غير محدودة تقريباً، ولهذا استطاعت هذه الثورة المضادة أن تضع حداً نهائياً للحرية.

دافعت الوحدة الشعبية، وما زالت تدافع عن الحكم التعددى(*)، الذى يعترف بالضمانات، أيضاً، للمعارضة، ما دامت قد بقيت ضمن إطار حدود القوانين المعتمدة شرعياً، بواسطة الشعب، طبقاً لمعايير الدولة الشرعية. فندعم نحن الشيوعيين التشيليين هذا، بثبات وندافع عن مفهوم التعددية الذى لا مكان فيه للفاشية، ذلك الحكم الذى يرادف الجريمة، والذى يتناقض مع الحرية. أو كما أعلن اجتماع لجنتنا المركزية الموسع، فإنه يجب على الثورة أن تعطى الشعب حرية أكثر، ولا تعطى شيئاً لأعدائه. وعلمتنا تجربتنا المؤلمة هذا.

هناك مسألة واحدة أخيرة فقد كانت الثورة التشيلية، ولوقت طويل، قادرة على التطور، دون اللجوء إلى السلاح، ليس، فقط، بفضل مجهودات شعبنا، بل، أيضاً، بفضل الظروف الدولية الجديدة، والتغييرات فى ميزان القوى العالمى، وحتى وقت قريب، تماماً، لم يكن الكثيرون يقدرون الأهمية التاريخية لثورة أكتوبر، ودور اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، وبلدان المنظومة الاشتراكية وسياستها فى التعايش السلمى. وأظهرت، أحياناً، الدفاعات عن الأعمال الحاسمة علامات العداء للسوفييت، وطرحت مفاهيم خاطئة، على سبيل المثال، سياسة الانفراج التى تعامل معها بعض الناس، على أساس أنها معيقة لنضال الشعوب. واليوم، أصبح هناك تطور هائل من وجهات نظرهم. فاقتنعوا بالحقائق. واليوم كما كنا فى الماضى، نتمتع بالدعم القوى من الاتحاد السوفيتى والعالم الاشتراكى. فانتشرت حركة التضامن مع الشعب التشيلى فى جميع أرجاء القارات. وتشارك فى هذه الحملة قوى ديمقراطية واسعة، ولكن البلدان الاشتراكية

(*) تعدد الأحزاب (المترجم).

هى الأكثر دعماً، دون شك، باستثناء الصين، مع الأسف، ومن الناحية الأخرى، فقد شهد العالم، خلال سنوات القمع الوحشى فى تشيلى، أحداثاً مهمة، مثل انتصارات شعوب فيتنام وأنجولا، والإطاحة بالحكم الدكتاتورى الفاشى فى البرتغال، وانهيار الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية، وسقوط الدكتاتورية فى اليونان، وتفسخ الفاشية فى أسبانيا. ولم يقدم هذا الفرصة لبعض من الشعب التشيلى، بل لكافة الشعب، لتثمين أهمية الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية، وأهمية الأممية البروليتارية والتضامن الأممى. فأقنعت هذه الأحداث جماهير الشعب التشيلى بأن العالم يسير إلى الأمام، وليس إلى الوراء.

فبنى الشعب التشيلى ثقته بالنصر، اعتماداً على هذا وبالطبع اعتماداً على نضاله الخاص، قبل كل شئ، وسيسحق شعبنا الفاشية، ويبنى نظاماً ديمقراطياً جديداً، وسيسلك، ثانية، الطريق إلى الاشتراكية، التى كان قد سلكها سابقاً فى زمن الليندى.

* * *

هوامش:-

(1) Partido Comunista de Chile Boletin del Exterior.No 26,November-December, 1977,PP. 20-21.

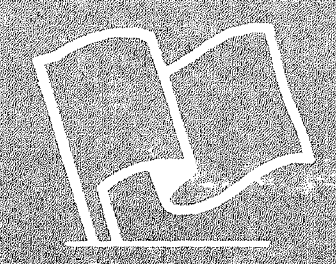
* * *

المحتويات

رقم الإيداع ٧٥٠١/ ١٩٩١

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
« إخوان مورفيتلى سابقا »
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦





في عام ١٩٦٩، نجحت القوى التقدمية التشيلية في بناء ائتلاف يسارى عريض، ضم سبعة أحزاب يسارية تشيلية، وحمل اسم الوحدة الشعبية، التى نجحت فى حمل مرشحها «سلفادور أليندى» إلى مقعد رئيس الجمهورية فى سبتمبر ١٩٧٠، من خلال انتخابات حرة، جرت فى جو ديمقراطى..

واستمر هذا الإئتلاف يحكم «شيلى» لمدة ثلاث سنوات، انتهت بانقلاب عسكرى، أغرق البلاد فى بحر من الدماء، وحكمها بالحديد والنار.

على أن تلك السنوات الثلاث، التى قضاها تحالف اليسار- التشيلى فى سدة الحكم، لم تمر دون أن تخلف خبرات ودروس ثورية ثمينة، عمدت قيادة الحزب الشيوعى التشيلى - الذى كان فى طليعة مؤسسى الوحدة الشعبية- إلى تسجيلها فى تسع دراسات عميقة، تضمنت نقدا ذاتيا شجاعا للنفس ، ونقدا مسئولا للحلفاء.

ويضم هذا الكتاب، نصوص هذه الدراسات التسع التى كتبها تسعة من قادة الحزب، وترجمها المناضل الفلسطينى «عمر عاشور».